عبد الرحيم أبو حسين

صناعة الأسطورة

حكاية 'التمرّد الطويل' في جبل لبنان





إلى ذكرى

كمال سليمان الصليبي

وسميّة كمال عبد الرحيم أبو حسين

صدرت هذه الدراسة بالإنكليزية تحت عنوان: *Rebellion, Myth Making and Nation Building: Lebanon from a Mountain Iltizam to a Nation State* عن "معهد الأبحاث اللغوية والثّقافية في آسيا وأفريقيا" (ILCAA)، جامعة طوكيو للدراسات الأجنبية، طوكيو، 2009.

الطبعة الأولى 2019

ISBN 978-614-03-2086-4

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 113/5342، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: 2033—6114
هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+
email: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

تابعونا على

@DarAlSaqi
دار الساقي
Dar Al Saqi

شكر

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر من مدير وموظفي الأرشيف العثماني Başbakanlık Osmanlı Arşivi لتعاونهم في جمع المادة الأرشيفية لهذه الدراسة وغيرها من الدراسات التي نشرت سابقاً. كما يسعدني أن أشكر الصديقة الدكتورة Ayşe Zişan Furat من جامعة إسطنبول لتعاونها في تزويدي ببعض الوثائق.

وأخص بالشكر الصديق حازم صاغية والصديق الدكتور جورج حداد والصديق الدكتور طارق متري، لقراءتهم هذا النص وتعليقهم عليه وتشجيعي على نشره.

كما يطيب لي أن أشكر الصديق Hidemitsu Kuroki من جامعة Tokyo University of Foreign Studies خاصة Research Institute for Languages and Cultures of Asia and Africa (ILCAA)، حيث نشر فيها هذا النص باللغة الإنكليزية تحت عنوان: *Rebellion, Myth Making and Nation Building: Lebanon from an Ottoman Mountain Iltizam to a Nation State*.

المحتويات

مقدمة

كيف نباشر النظر في تاريخ لبنان؟ التّاريخ أحد القضايا الأساسيّة التي لا يتّفق عليها المؤرّخون اللبنانيون، أو اللبنانيون بصورة عامة. يشرح كمال الصّليبي – أبرز المؤرّخين اللبنانيين – كيف أثّرت القراءات المختلفة للماضي في أقوال القادة اللبنانيين وأفعالهم، وكيف أثّرت في مجرى الأحداث في الحرب الأهليّة الأخيرة، وذلك في فصل عنوانه "الحرب على تاريخ لبنان" من كتابه **بيت بمنازل كثيرة**.[1] كما يشرح الصّليبي في هذا الكتاب كيف أنّ اللبنانيين قد خاضوا الحرب الأهليّة الأخيرة (١٩٧٥-١٩٩٠)، في حقيقة الأمر، حول التّاريخ بمقدار ما كانت من أجل تنظيم تقاسم السّلطة بين مختلف الجماعات الدينيّة والسّياسية والأحزاب في البلد. ليس في نيتي أن أستفيض في الحديث هنا عن وجهات نظر اللبنانيين المختلفة حول تاريخ وطنهم، ولكن من المهم الإشارة إلى أن الجماعات اللبنانية

1 Kamal Salibi, *A House of Many Mansions, The History of Lebanon Reconsidered*, London, 1988; (hereafter, salibi, 1988).

المختلفة لم تتوصّل إلى تاريخ لوطنها متّفق عليه، سواء أكان واقعيّاً أم متصوّراً. فهناك من يتمسّكون بوجهة النّظر التي تقول إن لبنان – والشّعب اللبناني –، بتعبير الصّليبي أيضاً، "إعادة بعث لفينيقيا"، هذا اللبنان الموجود والمستمر منذ ستة آلاف سنة. وهناك من يرى أن لبنان ليس سوى ملجأ للطوائف المضطهدة، بصورة خاصّة من غير المسلمين، ومن الجماعات الإسلاميّة الخارجة التي صُنّفت هرطوقية، والتي هربت من حكم الدّول الإسلاميّة المتعاقبة. كما أنّ هناك وجهة النّظر التي ترى أنّ لبنان ليس أكثر من إحدى نتائج الحرب العالمية الأولى والمخطّطات الإمبريالية في بدايات القرن العشرين. وهذا الاختلاف يذهب إلى أبعد من وجهات النّظر الأساسيّة هذه ليؤثر في تفسير اللبنانيين لحوادث تاريخية معيّنة، أو رؤيتهم لدور شخصيات مهمّة في تاريخ لبنان. باختصار: رغم الجهود الرّسمية التي جاءت بعد الصّراعات الرّئيسة الكبرى، فإنّ اللبنانيين لم يتبنّوا رواية تلقى قبولاً عاماً أو وجهة نظر تقبلها غالبيتهم العظمى حول تاريخهم. هذا الرفض العام لأيّ من الرّوايات أو التّفسيرات لتاريخ لبنان حرّر المؤرّخين المختصين من الضّغط الأخلاقيّ، ومن العمل وفق أيّ وجهة نظر قومية أو رسمية. وبهذا المعنى، إنّ الافتقار إلى الإجماع كان نعمة.

هناك تعقيد إضافي فيما يتعلق بتاريخ لبنان هو أن المراجع المتوفّرة في غالبيتها، وهي ليست كثيرة العدد، غير معاصرة

للفترات التي تغطيها، كما أن بعض المصادر المعاصرة المتوفّرة تميل إلى استخدام التّاريخ لإضفاء الشّرعية على وجهات نظر معيّنة. وهكذا تُستبعد حقائق تاريخية غير مرغوب فيها، وتُقدّم حقائق أخرى تدعم وجهة نظر أصحابها.

لقد عملت خلال تاريخ عملي الأكاديميّ لأكثر من ثلاثين سنة على جوانب مختلفة من التّاريخ اللبنانيّ، واستعملت مصادر لم يسبق استعمالها من قبل، حتى الآن، خاصة مواد الأرشيف العثمانيّ. ولذا سأحاول هنا تقديم قراءتي الخاصّة لكيفيّة تشكّل لبنان، دون أي ادّعاء بصوابها أو أسبقيتها بين القراءات المتداولة.

في الأوّل من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠، أعلن الجنرال الفرنسي هنري غورو دولة لبنان الكبير. وقد جاء هذا الإعلان بعد ضغط شديد على فرنسا من قادة الكنيسة المارونيّة، يؤيّدهم في ذلك العديد من عموم أبناء الطّائفة. ومن المؤكّد أنّ الدّور الفرنسيّ والدّور المارونيّ كانا حاسمين في ولادة لبنان المعاصر بحدوده الحالية المعترف بها دولياً في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ولكن لبنان كان آخذاً في التّشكّل وفقاً لعوامل محلية وإقليمية ودولية، على الأقل، منذ العقود الأخيرة للقرن السّابع عشر. وربما كان الدّور المارونيّ أكثر عمقاً وقدماً وسابقاً للجهود التي بذلت والضّغوط التي مورست قبيل مؤتمر السّلام عام ١٩١٩ وأثناءه، أو الدّعوات التي صدرت في كتابات بدايات القرن العشرين. إنّ ما أنوي فعله في هذا البحث هو أن أسلّط الضّوء

على التّطورات المحليّة لعملية التّشكّل. وأعني بذلك تطورات الأوضاع السّياسية والمواقف العملية لبعض الجماعات التي أدت إلى نشوء الكيان السّياسي الذي قام حوله لبنان المعاصر. ومن هذا المنطلق، لا يمكن اعتبار لبنان الحديث مجرد حدث عرضيّ للسّياسات الدّولية أو المساعي المارونيّة، بل يجب البحث عن هذه الأوضاع من داخل سياق الحكم العثمانيّ، لأنّه - رغم كلّ ما قيل عن لبنان الأبدي - لا وجود لأيّ دليل على لبنان كهذا يمكن تبيّنه قبل الحكم العثمانيّ.

من المهم أن نضع نصب أعيننا هنا أنّ المنطقة الجغرافية التي تشكّل الرّقعة الجغرافية المركزيّة للبنان الذي تكوّن في ١٩٢٠ حولها تشمل ما سماه العثمانيّون في استعمالاتهم الإداريّة سنجق صيدا-بيروت الذي كان جزءاً من ولاية دمشق حتى ١٦٦٠.

كان السّنجق يتألف من الشّريط السّاحلي الممتد بطول ستين كيلومتر تقريباً، من خليج المعاملتين شمال مدينة جونيه إلى وادي الزهراني جنوب صيدا، ويشتمل على النّواحي الجبليّة المتاخمة للساحل وهي نواحي إقليم الخرّوب والشّوف والغرب والجرد والمتن وكسروان. ومن المهم أن نتذكر أنّ التّطوّرات السّياسيّة المهمة المبكّرة ظهرت في النّواحي الجبلية وليس في مدن صيدا وبيروت وطرابلس السّاحلية. وبخصوص هذه النّواحي، كان سكان إقليم الخروب من المسلمين السّنة في غالبيتهم، وما زال الأمر كذلك حتى الآن، بينما كان الشّوف والغرب والجرد

والمتن موطن الدّروز التّقليدي، لكنّ هذه المناطق شهدت حركة استيطان مسيحيّ كثيف من مختلف الطّوائف منذ بداية القرن السّابع عشر. أمّا كسروان التي كانت مأهولة بالمسلمين الشّيعة الإثناعشريين مدة طويلة، فكانت تشهد استيطاناً مارونياً متزايداً بفعل النّزوح المارونيّ من منطقة طرابلس. ورغم هذا التّنوع الواضح في سكّان السّنجق المذكور دينياً، فإن ما يجدر التّنبه إليه هو أنّ الدّروز كانوا - سياسيّاً - الأكثر قوّة.

لقد تبلور ما يشبه الإجماع بين مختلف الجماعات والمؤرّخين فيما يخصّ النّظرة إلى فترة الحكم العثمانيّ. ويمكن لنا أن نحدد في شبه الإجماع فريقين (بغضّ النّظر عن وجود القليل من الأصوات الإسلاميّة الهامشية التي تستمرّ في اعتبار الدّولة العثمانيّة دولة الخلافة الشّرعية): أولئك الذين يؤمنون بالخصوصيّة اللبنانية، وأولئك الذين يؤمنون بالقومية العربية.[1] ورغم العداء والمقت الأيديولوجي المتبادل بين الفريقين، فقد اشتركا معاً في وجهة النّظر حول المرحلة العثمانيّة في لبنان (في الحقيقة حول المرحلة العثمانيّة في الوطن العربي)؛ فهي مرحلة الطّغيان التّركي القاسي، والانحطاط والفساد الشّاملين، التي تصدّى لها اللبنانيون (والعرب بصورة عامة) بصور مختلفة من المقاومة.

الكتّاب اللبنانيون والعرب، بمن فيهم المؤرّخون، وكذلك الكتب المدرسيّة، وأكثر أنماط كتابة التّاريخ شعبية التي تقدمها المقالات

١ هنالك جماعات أو آراء أخرى خارج هذه الثنائية، كمثل أولئك الذين ينادون بوحدة سوريا الجغرافية.

الصّحفية والمسرحيات والأفلام، تمجّد هذه المقاومة المفترضة دون تقديم أيّ دليل يثبت وجودها. يسمع المرء، أو يقرأ في لبنان تصريحات مفادها أنّ اللبنانيين قاوموا العثمانيّين (أو التّرك) أربعمئة سنة، ولكن دون تقديم أمثلة ملموسة على هذه المقاومة.[1] إنّ ما أقوله هنا هو أنّ اللبنانيين، من وجهة نظر تاريخيّة، قد يكونون أحقّ من جيرانهم العرب بهذا الادّعاء، لكنّ الطّائفة اللبنانية الأكثر ادّعاءً لهذه المقاومة (الموارنة) لم تكن قائدها الرّئيسي، ولا المشارك الأساسيّ فيها. هذه المقاومة التي اتّخذت صورة ما أسمّيه هنا "التّمرّد الطّويل"، أنتجت عن غير قصد ما يمكن أن نصفه ببداية تشكّل نوع من الكيان "اللبناني" التي كانت الخطوة الأساسيّة التي مهّدت لقيام متصرفية جبل لبنان (١٨٦١) المتمتّعة بالحكم الذّاتي والاعتراف والضّمان الدّوليين. وهي "المقاومة" التي أنتجت للبنانيين أبطالهم الوطنيين التّاريخيين ونضالهم القومي "البطوليّ". ونظراً إلى الأهميّة المركزيّة لهذا التّمرّد أو "المقاومة" في إنجاز ما تقدّم، بالإضافة إلى خلق الشّروط المادّية والكيان السّياسيّ الذي تلى ذلك، سأبحث هذه المسألة باستفاضة فيما يلي.

[1] الاستثناء المهم الوحيد لذلك هو الدور الذي لعبه فخر الدين والذي يراه المؤرخون اللبنانيون والعرب صفحة مجيدة في مقاومة الطغيان العثماني.

التمرّد الطويل: الدّروز والعثمانيّون (١٥١٦-١٦٩٧)

يصوّر البحث التّاريخي الحديث العلاقات العثمانيّة -الدّرزيّة بصورة إيجابيّة دوماً وذلك استناداً إلى التّاريخ اللبناني التّقليدي المكتوب. ويسود الاعتقاد في تلك الدّراسات أنّ السّلاطين العثمانيّين والصّدور العظام قد منحوا القادة الدّروز ألقاباً شرفيّة ومناصب رفيعة خلال القرنين السّادس والسّابع عشر. وقد افتُرض أنّ هذا الأمر حدث منذ الأيّام الأولى للحكم العثمانيّ في بلاد الشّام عندما كان السّلطان سليم الأوّل في دمشق، وهناك، وفق تلك المصادر، استقبل قادةً لبنانيين، وخلع على أحدهم - فخر الدّين المعني - لقب سلطان البرّ[1].

واجه العثمانيّون في بلاد الشّام خلال القرنين المذكورين

[1] هنالك روايات مختلفة لهذا الحدث في المصادر (اللبنانية) التقليدية. الاختلاف الأهم بين هذه الروايات يتعلق بشخصية الزعماء المحليين من مناطق "لبنان" الذين يفترض أن يكونوا قد حضروا هذا اللقاء. لكن ما تجدر ملاحظته أن فخر الدين المعني الأول الذي يفترض أنه قد قابل السلطان سليم الأول كان قد توفّي عام ١٥٠٦، أي قبل الفتح العثماني لبلاد الشام بعشر سنوات. حول ذلك، انظر: K. Salibi, "The Secret of the House of Ma'n", *International Journal of Middle East Studies* 4 (1973)، ٢٧٢-٢٨٧.

تحديات في مناسبات عدة وفي أماكن مختلفة من المنطقة، وقد كان التّحدي ينطوي على مخاطر شديدة أحياناً كما كانت الحال في التّمرّد الذي قاده علي جانبولاد في مطلع القرن السّابع عشر، إذ صنّف محاولة للحصول على الاستقلال الكامل عن الدّولة العثمانيّة، وتلقّى دعماً خارجيّاً كبيراً خاصّة من بعض القوى الأوروبية الدينيّة والسّياسيّة.[1] وفي أحيان أخرى، كان مصدر التّحدّي مجرد هجمات محدودة للقبائل البدوية الواقعة على طول طريق الحجّ إلى الحجاز، أو في مناطق أخرى من صحراء بلاد الشّام. لكنّ مثل هذه التّهديدات الخطيرة وغير الخطيرة لم تكن طويلة الأمد، إذ سرعان ما كانت السّلطات العثمانيّة تستعيد سيطرتها على المناطق التي شهدت مثل هذه الانتفاضات.

لم يكن الوضع على هذا النّحو في المناطق الدّرزيّة في لبنان، فقد انفجر التّمرّد مراراً وتكراراً بين ١٥١٨ و١٦٩٧، وكان الأمر دائماً مبعث قلق السّلطات العثمانيّة الإقليميّة والمركزية على حدّ سواء. ومن وقت إلى آخر، كانت تلك السّلطات تضطر إلى توجيه حملات تأديبيّة ضدّ المتمرّدين الدّروز، أو تلجأ إلى اتّخاذ ترتيبات إداريّة جديدة لمعالجة الوضع. وكما سيتبين لاحقاً، كان الأسلوبان يطبّقان في وقت واحد، أو أحدهما دون الآخر في أوقات أخرى.

١ حول ثورة علي جانبولاد، انظر:
W. Griswold, *The Great Anatolian Rebellion, 1000–1020/1591–1611* (Berlin, 1983); hereafter, Griswold.

سأحاول في ما يلي أن أتعقّب مسار هذا التّمرّد الذي شكّل ظاهرة طبعت القرنين الأوّلين من الحكم العثمانيّ في لبنان وبلاد الشّام. لكن من الجدير بالذّكر أنّ الدّراسات الحديثة حول تاريخ المنطقة لا تلحظ هذا التّمرّد. فباستثناء النّزاعات المتكررة بين القائد الدّرزي المشهور فخر الدّين المعنيّ (المعروف بالثّاني)، والسّلطات العثمانيّة في النّصف الأوّل من القرن السّابع عشر، تصوّر هذه الدّراسات العلاقات الدّرزيّة- العثمانيّة عامّة على أنّها علاقات يسودها الوئام؛ وهذا الاستنتاج يرتكز كلّيّاً على المصادر المحليّة. وبالإجمال، كان القرنان السّادس والسّابع عشر فترة السّيطرة المعنيّة السّياسيّة على جنوب لبنان، وعلى شؤون الدّروز التي كانت إلى حدّ كبير تختلط وتتشابك بشؤون المعنيين أنفسهم. ومن المثير للاستغراب أنّنا لا نجد مصادر محلية درزيّة لهذه الفترة باستثناء تاريخ ابن سباط الذي يؤرّخ للسّنوات الأربع الأولى من الحكم العثمانيّ لبلاد الشّام، ويكتفي بإشارات عابرة إلى بعض أفراد الأسرة المعنيّة. أمّا الكتابات التّاريخيّة العثمانيّة المتوفّرة لدينا عن تلك الفترة، فكان اهتمامها منصبّاً على التّطورات السّياسيّة في العاصمة وعلى الحروب الخارجيّة للدّولة العثمانيّة، ولذا لا يرد فيها سوى إشارات عابرة إلى ما يبدو للنّاظر من إسطنبول مجرّد مشكلات محليّة تحدث في أطراف الإمبراطوريّة.

لم تكن الكتابات عن هذا الموضوع محدودة فقط، بل كانت

تعتمد على مصدر واحد يعكس هوى صاحبه. وهذا المصدر الوحيد هو تاريخ البطريرك المارونيّ إسطفان الدّويهي الذي تربّع على السّدّة البطريركية من ١٦٦٨ إلى ١٧٠٤. ولأسباب عدة توضح لاحقاً، يصمت الدّويهي صمتاً مريباً عن معظم مجريات هذا التّمرّد، ولا يشير إلى الهجمات العثمانية المبكّرة على المناطق الدرزية، بل يكتفي أحياناً مضطّراً إلى شرح بعض أحداثه بطريقة يبرّئ فيها قادة التّمرّد من أيّ مسؤوليّة. وربما كان الأكثر أهميّة إليه التّغطية على أيّ دور أوروبي كاثوليكي في التّحريض على ذلك التّمرّد. ومن المؤكد أنّ الدّويهي بسبب موقعه الكهنوتيّ كان على علم بالعلاقات بين البابا وآخرين من القوى الأوروبية الكاثوليكية مع الدّروز. ولكن لم يكن من مصلحة طائفته، ولا من مصلحة أصدقائه من القادة الدّروز، أن يشير إلى مثل هذه العلاقات.[1]

لقد تطرقت في كتابات سابقة إلى بعض جوانب وأحداث محددة من تمرّد الدّروز، ولكن رؤية الحوادث مجتمعة تقود إلى هذه الخلاصة: هذه الأحداث جميعها لم تكن إلّا فصولاً متتالية لما شكّل التّمرّد الطّويل. كان الفصل الأخير في هذا التّمرّد هو ذلك الذي قاده أحمد معن آخر الأمراء المعنيين وآخر أمير درزيّ لما كان يسمى الإمارة اللبنانية أو المعنية. لدى التّمعّن

١ حول الدويهي كمؤرخ لبلاد الشام العثمانية ومحاباته المعنيين، انظر: A. Abu-Husayn, "Duwayhi as a Historian of Ottoman Syria", *Bulletin of the Royal Institute for Inter-Faith Studies* 1, no. 1 (Spring 1999), 1-13; A. Abu-Husayn, "The Korkmaz Question: A Maronite Historian's Plea for Ma'nid Legitimacy", *Al-Abhath* 34 (1986), 3-11.

في سيرة هذا الأمير في ضوء الأدلّة التي تقدمها وثائق **دفتر الأمور المهمّة**، تظهر صورة مختلفة جذرياً للرّجل. وما تكشفه هذه الوثائق بخصوص أحمد معن[1]، وموضوع العلاقات الدّرزيّة العثمانيّة إجمالاً، يقلب رأساً على عقب ما هو متعارف عليه حول هذا الموضوع. إنّ الأسئلة التي تطرحها هذه الدّراسة وتحاول الإجابة عنها هي: متى وكيف ولماذا بدأ العداء بين الدّروز والعثمانيّين؟ وكيف ظهر هذا العداء في المرحلة التي نحن بصدد دراستها؟ وما الأثر الذي تركه في الأحداث التي تلته في لبنان؟

١ حول أحمد معن، انظر: A. Abu Husayn, "The Unknown Career of Ahmad Ma'n", *Archivum Ottomanicum*, 17, 1999, 241-247.

دور البندقيّة في التمرّد

تفيدنا المصادر التّاريخيّة أنّ أوّل حادثة تمرّد شهدت تورّطاً لزعماء من الدّروز كانت بعد الفتح العثمانيّ لبلاد الشّام بمدة قصيرة. وفي هذا الصّدد، يروي المؤرّخ الدّرزي ابن سباط (توفّي ١٥٢٠) أنّه في ١٥١٨ أُلقي القبض على أربع من الأمراء الدّروز كان أحدهم من البحتريين، أمّا الثّلاثة الآخرون، فكانوا من المعنيين. وقد أُلقي القبض عليهم حينذاك لاشتراكهم في عصيان قاده ناصر الدّين محمد بن الحنش ضدّ السّلطان سليم الأوّل، وكان ناصر الدّين زعيماً بدوياً سنّياً من سهل البقاع. ويمكن النّظر إلى هذا العصيان الأوّل على أنّه انتفاضة للعناصر الموالية للدّولة المملوكيّة البائدة ضدّ الدّولة العثمانيّة الحديثة العهد في المنطقة، إذ من المعروف أنّ ابن الحنش ألجأ عدداً كبيراً من أمراء المماليك الذين كانت تلاحقهم السّلطات العثمانيّة[1]. ولكن

١ حول ابن الحنش وتمرّده القصير الأجل، انظر: F. Hours and K. Salibi, "Muhammad ibn al-Hanash, Muqaddam de la Biqa', 1499–1518", *Mélanges de l'Université Saint-Joseph* 43 (1968), 3–23; M. A. al-Bakhit, "The Role of the Hanash Family and the Tasks Assigned to It in the Countryside of Dimashq al-Sham, 790/1388–976/1568: A Documentary Study", in *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East*, ed. T. Khalidi (Beirut, 1984), 257–289.

بمعزل عن حقيقة التّوجّه المملوكيّ لهذا العصيان، هنالك ثلاثة أمور إضافيّة تجعل من هذا العصيان جديراً بالملاحظة: أوّلها أنّ ممثلي البندقيّة في كلّ من بلاد الشّام وقبرص تابعوا مجريات هذا العصيان باهتمام كبير ونقلوا ملاحظاتهم إلى البندقيّة، وثانيها أنّ التّمرّد بدأ بعد أن فقد ابن الحنش منصبه حاكماً لبيروت وصيدا، وثالثها أنّ حلفاء ابن الحنش في الانتفاضة كانوا زعماء دروزاً تقع أملاكهم الخاصّة والمناطق التي يسيطرون عليها في الأراضي الجبلية المتاخمة للمدينتين السّاحلتين اللتين فقد ابن الحنش السّيطرة عليهما. أحد هؤلاء الزّعماء كان أميراً بحتريّاً من منطقة الغرب الجبليّة المشرفة على بيروت، وثلاثة منهم كانوا أمراء معنيين من منطقة الشّوف المتاخمة لصيدا. وعلى أيّ حال، كان ابن الحنش المتمرّد الرّئيسي. وقد اعتقل فيما بعد، وأُعدم عقاباً له، أمّا الأمراء الدّروز، فكانت عقوبتهم مخفّفة، إذ اقتصرت على غرامة باهظة دفعها كلٌّ منهم[1].

تفيدنا المصادر المحليّة والدّراسات الحديثة بأنّ ميناء بيروت كان أحد أهمّ الموانئ في النّشاط التجاريّ للبندقيّة مع منطقة شرق البحر الأبيض المتوسّط. ونعلم من المصادر المحليّة نفسها أنّ الزّعماء الدّروز وجماعاتهم التي كانت تعيش في المنطقة المجاورة لهذا الميناء حصلوا على أرباح مالية كبيرة لقاء دورهم في هذه التّجارة. وعلى سبيل المثال، المؤرّخ الدّرزي صالح

١ انظر: A. Abu-Husayn, *Provincial Leaderships in Syria, 1575–1650* (Beirut, 1985), 68–69; hereafter, Abu-Husayn, *Provincial*.

بن يحيى الذي عاش وكتب في القرن الخامس عشر، وهو أحد أفراد عائلة آل بحتر التي حكمت بيروت ومنطقة الغرب، يقول: "إنّ الأرباح المحققة من المعاملات التجاريّة في ميناء بيروت كانت كبيرةً جداً"[1].

بعد سنتين من تمرّد ابن الحنش، يروي ابن طولون، المؤرّخ الدّمشقي الذي عاصر الحدث، ما يلي:

> وفي يوم الجمعة الأخيرة من شوّال ٩٢٦ (١٢ تشرين الأوّل ١٥٢٠)، جيء برؤوس الفرنجة إلى دمشق مع جماعة من أهل بيروت، وأخبروا أن يوم الأربعاء ثامن عشريه طلع من البحر إلى عند عين البقر هناك، هؤلاء الفرنج، في زي الأروام[2]، وراموا أخذ ميناء بيروت، ففاق عليهم المسلمون واقتتلوا، فقتل من المسلمين نحو مئة، ومن الإفرنج نحو الأربعمئة، وهرب الباقون، وقد كانوا جاؤوا في تسعة مراكب منها خمس برشات، والباقي أغربة.
>
> وفي يوم السّبت مستهلّ ذي القعدة منها، وصل إلى دمشق خمسة أحمال من رؤوس الفرنج المقتولين بساحل بيروت، وفرقت على الحارات، مثل: الصّالحية، ميدان الحصى، والقبيبات والشّاغور،

١ صالح بن يحيى، تاريخ بيروت وأخبار الأمراء البحتريين من بني الغرب، دار المشرق، بيروت ١٩٦٩، ص.٣٥-٣٦.

٢ الأروام: العثمانيون.

وحارة النّصارى، وحارة اليهود عند بستان القط، وحارة السّمرّة فوق العنابة، واستمرت إلى أن أكلت غالبها الكلاب، وتحرر أنّه قتل من المسلمين خمسة أنفس، ومن الإفرنج خمسمئة وستة وثمانون نفساً، وأن عدة المراكب أربعة عشر، وأنّهم نزلوا بثلاثة صناجق وثلاثة طبول.

وفي يوم الأحد ثانيه، سافر النّائب إلى بيروت ليأخذ سلب الإفرنج المقتولين، ويتفقد أبراج ذلك الثّغر من السّلاح.[1]

كانت هجمات القراصنة أمراً عادياً في ذلك الوقت، وقد مارسها قراصنة الفرنجة والمسلمون (العثمانيّون) على نطاق واسع. لكن هجوم الفرنجة على بيروت بهذا العدد الكبير من الرّجال والسّفن ونوعيّاتها كان يهدف حسب كلام ابن طولون القاطع إلى السّيطرة على ميناء بيروت، وهذا يدلّ بوضوح على أنّ العملية كانت من نوع خاصّ. ومن المثير للاهتمام هو أنّ الهجوم حدث بعد أيّام معدودة من وفاة السّلطان سليم الأوّل.[2] ولكن لسوء الحظّ، لم يحدّد ابن طولون هويّة المهاجمين الفرنجة كما كان شائعاً لدى المؤرّخين المحليين لتلك الفترة.

١ شمس الدين محمد بن طولون، **مفاكهة الخلان في حوادث الزمان**، حرره محمد مصطفى (القاهرة، ١٩٦٢–١٩٦٤)، جزأين، الجزء الثاني، ص.١٢٢–١٢٣. وهذه الرواية تأتي بصورة مختصرة في عمل آخر من أعمال ابن طولون: **إعلام الورى في من ولي نائباً من الأتراك بدمشق الكبرى**، حرره محمد دهمان (دمشق، ١٩٦٤)، ص.٢٣١. سيرد بعد ذلك مختصراً: **إعلام...**

٢ توفّي السلطان سليم الأول في الحادي والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٥٢٠.

عام ٩٢٩/ ١٥٢٣ يخبرنا المؤرّخ الشّاهد نفسه أنّ حاكم دمشق (خرّم باشا Hürrem Pasha) هاجم منطقة الشّوف الحيطي، ووصلت أخبار انتصاره على الدّروز بعد أيّام قليلة إلى دمشق، كما وصلت أربعة أحمال من رؤوس الدّروز على التّوالي لتعرض في القلعة وشوارع المدينة وأسواقها.

وبعد أيّام قليلة دخل الحاكم إلى دمشق في موكب ضخم ومعه كثير من المخطوطات الدينيّة الدّرزيّة التّي، كما يقول ابن طولون، تثبت كفر الدّروز. وقد كان أهالي دمشق ممتنين لما فعله خرّم باشا، وأنشد الشّعراء قصائد المديح له بهذه المناسبة.[1]

وفي كتاب آخر عنوانه **سلّ الصّارم على أتباع الحاكم**، يحدّد ابن طولون المنطقة الدّرزيّة التي تعرضت لهذا الهجوم على أنّها شوف سليمان بن معن (أو الشّوف الحيطي). وعلم الدّين سليمان بالذّات، كان من بين الزّعماء المعنيين الذين انتفضوا ضدّ العثمانيّين عام ١٥١٨.

ويضيف ابن طولون أنّ خرّم باشا نهب كلّ قرى الشّوف قبل أن يحرقها جميعاً.[2]

ووفق ابن طولون، فقد كتب رسالته **سلّ الصّارم على أتباع الحاكم**، التي تتضمّن شرحاً لأصل العقيدة الدّرزيّة وسيرة الخليفة الفاطميّ الحاكم بأمر الله، استجابة لطلب زملائه من العلماء،

١ من بين الشعراء الذين نظموا الشعر في مديح خرّم باشا صديق ابن طولون الشاعر ابن الفراء الصالحي. انظر **إعلام...**، ص.٢٤١.

٢ ابن طولون، **سلّ الصّارم على أتباع الحاكم**، مخطوطة المكتبة التيمورية رقم ٧٩، الأوراق ٢٤٧–٢٦٠.

وذلك بمناسبة هذا الهجوم العثمانيّ على الدّروز.

إذا ما نظرنا إلى هذا الحدث منفرداً، نستخلص أنّ هذا العمل الهجومي للعثمانيّين لم يأت رداً على أيّ أعمال تمرّد للدّروز. لكننا إذا ما نظرنا إليه كحلقة من سلسلة من الأحداث منذ عام ١٥١٨ إلى نهاية القرن السّابع عشر ربما يجوز لنا حينئذ أن نرى أن هذا الهجوم جاء عقوبة للدّروز لدورهم في تمرّد ابن الحنش عام ١٥١٨، والاحتمال الأكثر ترجيحاً أنّ الهجوم كان ناجماً عن الشّكّ في تواطئهم مع الفرنجة الذين كانوا، على الأرجح، من البنادقة، في هجوم هؤلاء على ميناء بيروت عام ١٥٢٠.

ومهما يكن سبب هذه الحملة العثمانيّة تحديداً ضدّ الدّروز، فإنّ الجدير بالملاحظة أنّ الهجمات اللّاحقة على الدّروز صنّفت ردّاً على عصيانهم، وسيقت إلى جانب ذلك التّبريرات الدينيّة لها كما يرد في الوثائق العثمانيّة والكتابات الشّامية المحليّة.[1]

١ إعلام...، ص. ٢٤١.

الضرائب والتمرّد

لكنّ الدّروز فيما يبدو استمرّوا في التّحدي، وقتلوا الصّوباشي ورجاله الذين عيّنهم خرّم باشا لتطبيق القانون والمحافظة على النّظام في منطقة الدّروز. ومرّة ثانية قاد خرّم باشا جيشه إلى مناطق درزيّة أخرى، وانتصر عليهم، وأرسل إلى دمشق ثلاثة أحمال من رؤوس الدّروز وطيف بها في مختلف الأسواق والأحياء الدّمشقية، ثمّ أضرمت فيها النّار، وعرضت في القلعة. يقول ابن طولون بمناسبة هذا "النّصر" إنّه تحقّق دون قتال، وإنّ أكثر من ثلاثين قرية قد أحرقت ونهبت قرى كثيرة أخرى. كما صودرت مرّة أخرى الكتب الدينيّة الدّرزيّة التي يظهر فيها عداء الطّائفة للإسلام. وأكثر من ذلك، اغتصب بعضُ الجنود النّساء والأطفال. ويروي ابن طولون هذا التّصرف باستحسان. ويورد مصدر دمشقيّ متأخّر أنّ خرّم باشا أحرق في هجومه الثّاني ثلاثاً وأربعين قرية منها قرية الباروك، مقرّ قرقماز معن. وفي سياق روايته وتبريره هجوم خرّم باشا، يذكّر المؤلّف بفتوى الفقيه الحنبليّ ابن تيميّة (توفّي ١٣٢٨) التي اتّهمت الدّروز بالكفر الصّريح، وأنّه لا تنطبق عليهم شروط

الذمّة (أيّ لا يتمتّعون بالحماية) مثل المسيحيين واليهود، وحضّت على قتلهم أينما وجدوا. وقد كانت هذه الفتوى موضع إجماعٍ لأجيالٍ لاحقة من علماء السّنة.[1]

لا تغطي المصادر المتوفّرة لدينا فيما يتعلق بشؤون بلاد الشّام والدّروز ما بعد حقبة الصّراع العثمانيّ - الدّرزي المبكّر. وفي الحقيقة، لا تأتي المصادر التي يمكن وصفها بـ"اللبنانية" حتى على ذكر الحوادث المذكورة فيما تقدّم، وتصمت صمتاً كاملاً ومثيراً للرّيبة عن الشّؤون الدّرزيّة منذ بداية الفتح العثمانيّ إلى

١ يرد في **كتاب الباشات والقضاة** لابن جمعة (حرره صلاح الدين المنجد ونشره في دمشق مع نصوص أخرى تحت عنوان **ولاة دمشق في العصر العثماني**) أن من بين العلماء الذين اتفقوا مع فتوى ابن تيمية في القرن السادس عشر: محمد بن محمد المعروف بابن قاضي عجلون الذي كان قاضي قضاة المذهب الشافعي في دمشق لسنوات، والذي ناب عن ابن عمه عندما كان الأخير في هذا المنصب، وكذلك كان قاضي قضاة المذاهب جميعها في السنوات الأخيرة للحكم المملوكي. وقد توفّي سنة ١٥٤٨. انظر نجم الدين الغزي، **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، حرره جبرائيل جبور (بيروت ١٩٤٥-١٩٥٨)، الجزء الأول ص.٨ يرد لاحقاً مختصراً: الغزي، كواكب... ومن بين العلماء الآخرين: شهاب الدين أحمد القزويني (ت. ١٥٥٩، انظر الغزي، **كواكب**...، الجزء الثاني ١١٠-١١١)، بدر الدين ابن رضي الدين الغزي (ت. ١٥٧٧، انظر الغزي، **كواكب**...، الجزء الثالث من ثلاثة إلى عشرة)؛ عبد الصمد بن محيي الدين العكاري (مفتي الحنفية في دمشق ت. ١٥٥٨، انظر الغزي، **كواكب**...، الجزء الثاني، ١٦٨)؛ محمد المرادي (انظر **عرف البشام في من ولي فتوى الشام**، تحقيق محمد الحافظ، رياض مراد، دمشق، ١٩٧٩)، ٣١-٣٢. يرد فيما بعد مختصراً: المرادي، **عرف**... وكذلك محمد بن محمد بن سلطان مفتي الحنفية في دمشق، ت. ١٥٤٤، انظر الغزي، **كواكب**...، الجزء ٢، ص.١٢-١٤، المرادي، **عرف**...، ٢٩-٣١. وكذلك إلى عدد كبير غيره هؤلاء. تجدر الملاحظة أن الفتاوى التعلقة بالدروز قد صدرت عن علماء من مختلف المذاهب الفقهية في العصرين المملوكي والعثماني. وقد أصدر الشيخ تقي الدين البلاطنسي (ت. ١٥٢٩) بمناسبة الحملة العثمانية الأولى ضد الدروز فتوى تبيح سفك دمهم ومصادرة أملاكهم بسبب عقيدتهم، انظر **إعلام**... ص.٢٤٢. ومن المحتمل أن هؤلاء المفتين الذين وردت أسماؤهم فيما سبق قد أصدروا فتاواهم ضد الدروز بمناسبة حملات عثمانية أخرى كالتي قادها خرم باشا، وقد أيد هذه الفتوى بشأن الدروز في القرن السابع عشر أهم المفتين في بلاد الشام وربما في الدولة العثمانية خير الدين الرملي، انظر: الرملي **الفتوى الخيرية** (بيروت، لا تاريخ)، الجزء الثاني، ص.٢٥.

عام ١٥٨٥. ويبدو أنّ هذه الفترة شهدت تطوّرات مهمّة يمكن للمرء، على أساسها، أن يستنتج استمرار التّمرّد الدّرزي من جهة، والرّد العثمانيّ القمعيّ عليه من جهة أخرى. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ المقاومة التي أبداها الدّروز في محاولة صدّ الهجمات العثمانيّة المبكّرة تبدو محدودة، كما تفيدنا المصادر المتوفّرة.

الحادثة الرّئيسية الأولى التي ترويها المصادر التّقليدية هي إعدام زعيم درزيّ اسمه يونس معن، وهو من يفترض أنّه جدّ فخر الدّين معن الذي ذاعت شهرته واتّسع نفوذه في العقود الأربعة الأولى من القرن السّابع عشر. وقد استُدرج يونس معن إلى دمشق، وأُعدم بناء على أمر سريع من الوالي العثمانيّ لولاية دمشق.[1] ولا بدّ أنّ هذا التّطور كان مرتبطاً بتجدّد التّمرّد في المناطق الدّرزيّة. ومن الواضح أنّ التّمرّد اكتسب بعداً خطيراً لأنّ الدّروز أصبحوا يمتلكون الأسلحة النّارية. ووفق أقدم وثائق دفاتر المهمّة المتوفّرة لدينا، امتلك الدّروز كميات كبيرة من الأسلحة النّارية قبل عام ١٥٤٦، وقد رفضوا الانصياع للأمر السّلطانيّ بتجريدهم منها، ليعلنوا التّمرّد بدلاً من الانصياع. صدر أمر جديد لوالي دمشق بأن يهاجم الدّروز، ويجردهم من السّلاح، مع تزويده بقوات عسكرية إضافيّة من الولايات المجاورة لتساعده في الحملة.[2]

١ انظر: A. Abu-Husayn, "The Korkmaz Question: A Maronite Historian's Plea for Ma'nid Legitimacy", *Al-Abhath* 34 (1986), 3-11.

٢ **دفتر المهمة العثماني** (يرد فيما بعد د. م.) ٢٦، رقم ١٠١ بتاريخ حزيران ١٥٤٦.

منذ ذلك الحين وإلى زمن طويل، كانت المناطق الدّرزيّة في حالة تمرّد متواصلة تقريباً نتيجة لرفضهم دفع الضّرائب للدولة العثمانيّة، ولاستمرارهم في امتلاك السّلاح. ويبدو أنّ هذا التّمرّد لم يكن مقتصراً على منطقة الشّوف، ولا على المعنيين فحسب، بل كان يشمل كلّ مناطق الدّروز تقريباً، والعديد من قادتهم، وقد انتشر كذلك في المناطق المجاورة غير الدّرزيّة، خاصّة في منطقة كسروان ذات الأغلبيّة المارونيّة. وهكذا، عام ١٥٦٥م، وفق **دفتر الأمور المهمّة**، رفض أهالي عين دارا في منطقة الجرد، وقادتهم المحليون الدّروز ومن بينهم: محمد أبو عرام ويوسف أبو هرموش، أن يدفعوا الضّرائب، وكانوا قد هجموا قبل ذلك على مقر إقامة السّباهي الذي كان مسؤولاً عن جمع الضّرائب. وسرعان ما انضمّت قرى أخرى مثل المتين (في إقليم المتن المجاور) وقيادات درزيّة أخرى إلى هذا التّمرّد. وفي هذه الحادثة بالذّات، تتحدّث وثيقة المهمّة عن هزيمة الدّروز، وعن مقتل عدد كبير منهم في المعركة، وعن اعتقال اثنين من قادتهم، وهما من مرّ ذكرهما فيما تقدّم. وتضيف الوثيقة تفصيلاً أكثر أهميّة من ذلك، إذ توضّح أنّ الدّروز في منطقة الجرد فقط كانوا يمتلكون ثلاثة إلى أربعة آلاف بندقيّة وصفت بأنّها طويلة وتستطيع إطلاق سبع أو ثماني طلقات متتابعة وتتفوّق على البنادق التي يستعملها الجنود العثمانيّون.[١] وتتحدث الوثيقة التّالية عن مواجهة

١ د.م. ٥ رقم ٥٦٥.

درزيّة عثمانيّة في الوقت نفسه تقريباً في منطقة المتن الدّرزيّة. طبقاً لهذه الوثيقة وفّر الدّروز في المتن ملاذاً آمناً للقادة الدّروز الذين فرّوا من القتال في الجرد. وقد رفض زعيم الدّروز في المتن، شرف الدّين، أن يسلّمهم للسّلطات العثمانيّة رغم المعركة الشّرسة التي أُلقي القبض عليه فيها. وتضيف الوثيقة أيضاً أنّ معظم أهالي هذه النّاحية – المتن – كانوا مدرّبين جيداً على استعمال البنادق، وأنّه كان بحوزتهم أكثر من ألف بندقيّة. وتتابع فتحذر من الوضع الخطير بسبب وجود هذا العدد الكبير من الأسلحة النّارية بأيدي أناس متمرّدين يعيشون "قريباً من السّاحل".[١]

وهكذا، خلال مدة قصيرة لا تزيد عن عشر سنوات بعد ذلك، امتدّت حالة التّمرّد إلى مناطق الدّروز كافّة، بل إلى خارجها. ووفق وثائق **دفاتر الأمور المهمّة**، كان أهالي المناطق الدّرزيّة المختلفة – الجرد والغرب والشّوف – جيّدي التّسليح، كما كانوا قد امتنعوا عن دفع الضّرائب في السنوات العشرين السّابقة لذلك التّاريخ. وتحدد الوثيقة نفسها أسماء المقدمين الدّروز الذين صدرت الأوامر إليهم بتسليم عدد كبير من الأسلحة النّارية، ولكنهم رفضوا الامتثال لهذه الأوامر السّلطانية. لكن الأشخاص الذين وصفتهم الوثيقة بأنّهم مقدّمو الدّروز لم يكونوا جميعاً، في حقيقة الأمر، من الدّروز. فقد اشتملت اللائحة على أسماء الكثير من الزّعماء السّنة المعروفين بهذا الانتماء، مثل منصور بن عساف، القائد التّركماني السّني في

١ د.م. ٥ رقم ١٠٩١، بتاريخ ١٥٦٤–١٥٦٥؛ التشديد مضاف.

كسروان، والشّهابيين السّنة أيضاً في منطقة وادي التّيم، بالإضافة إلى الزّعماء الذين لا شك في هويتهم الدّرزيّة مثل قرقماز معن. وهذا لا يشير إلى انتشار التّمرّد خارج المناطق الدّرزيّة فحسب، بل يعني أيضاً أنّ السّلطات العثمانيّة في إسطنبول أصبحت تقرن التّمرّد بالدّروز في أرجاء منطقة جبل لبنان كافّة. وفق الوثيقة نفسها، كان عدد البنادق التي كانتَ تطالب الحكومة بتسليمها كبيراً جداً. فقد كان كلّ ربّ بيت مطالب بأن يسلّم بندقيتين حسب إحصاء "دفتر العوارض"، أو بمنزلة ضريبة العوارض، بينما كان على ابن معن، وابن شهاب، وقايتباي، أن يسلّم كلّ منهم ألف بندقيّة. وإضافةً إلى هؤلاء، طلب من منصور عساف تسليم ألفي بندقيّة، إذ كان من المعروف أنّه حصل في وقت سابق على عدد كبير من الأسلحة النّارية من قبرص. كما طلب الأمر السّلطاني من حاكم دمشق أن يؤدّب الجماعة العاصية، وأعلمه أنّ المساندة العسكريّة لهذا الغرض سوف تقدّم إليه من حكام ولايات ديار بكر وحلب وذو القدرية.[1]

١ د. م. ٥ رقم ٤٨٨ بتاريخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٥٧٤.

اتساع رقعة التمرّد

استمرّ حكّام دمشق العثمانيّون برفع التّقارير عن التّمرّد الدّرزي، وعن استمرار الدّروز في امتلاك الأسلحة النّارية وذلك خلافاً للأوامر ورغم الإجراءات الرّادعة المشار إليها. وقد ردّت إسطنبول على هذه التّقارير بأن استمرت في إصدار الأوامر إلى ولاة دمشق بتجريد الدّروز من السّلاح. وهكذا، في أيلول/ سبتمبر ١٥٧٤، كانت الخطة قد أعدّت وصدر الأمر إلى قوّات من الأسطول العثمانيّ بالتّعاون مع القوات العسكريّة المتوفّرة في ولاية دمشق لتنفيذ هجوم واسع مشترك لقمع هذا التّمرّد.[1]

ليس معلوماً على أيّ حال إذا كان هذا الهجوم قد حدث، ذلك أنّ المصادر المحليّة، كما أشير سابقاً، لا تقول شيئاً حول العلاقات الدّرزيّة العثمانيّة في هذه المرحلة. لكننا نعلم على وجه اليقين أنّ المشكلة بقيت قائمة لأن الأوامر المتتالية من إسطنبول إلى حكام ولايات بلاد الشّام تواصلت مطالبة إيّاهم بتجريد الدّروز من السّلاح.

١ د. م. ٥ رقم ٦١٤ بتاريخ ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٥٧٦.

تفيدنا هذه الأوامر التي استمرّت في الصّدور بأنّ الدّروز استمروا في كونهم العصب الرّئيسي للعصيان وفي طليعة قيادته أو نُظر إليهم على أنّهم المتمرّدون الأساسيون ضدّ السّلطة العثمانيّة[1]، وأنّ التّمرّد انتشر على نطاق واسع ليشمل كلّ المناطق الدّرزيّة، ووصل الأمر إلى امتناع أيّ من النّاس عن التّقدم لنيل التزام هذه المناطق لجباية ضرائبها. ولذا، اضطرّت الدّولة إلى تعيين أمناء (مفردها أمين Emin[2]) لجباية الضّرائب، لكن هؤلاء لم يحظوا بالطّاعة أو الاحترام من الدّروز الذين كانوا يدّعون أحياناً أنّهم دفعوا ضرائبهم وفق "السّجل القديم" (defteri Atik)، وهم في حقيقة الأمر لم يدفعوا شيئاً، وكانوا في أحيان أخرى يدعون أنّ مزارعهم غير منتجة، أو غير مسكونة، ولكنّهم كانوا يرفضون السماح للقاضي أن يحقق في صحة هذا الادّعاءات. وباختصار، كان من غير الممكن أن يوجد أيّ نوع من الحضور الرّسمي للدّولة في هذه المناطق، ولذا توالت الأوامر لحكّام الأقاليم مطالبة باعتقال مقدّمي الدّروز ومعاقبتهم.[3]

بعد سنوات قليلة اتسع التّمرّد خارج منطقة جبل لبنان ليشمل الدّروز والشّيعة في سنجق صفد إلى الجنوب، وبدأ هؤلاء يتعاونون مع الدّروز في الشّمال، وحذوا حذوهم في الامتناع

١ د. م. ٢٧ رقم ٧٠ بتاريخ ٢٣ شباط/ فبراير ١٥٧٦.
٢ الأمين (Emin) هو الموظف المكلف تحصيل الضريبة لقاء راتب.
٣ د. م. ٢٩ رقم ٧٠ بتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٧٦.

عن دفع الضّرائب المترتّبة عليهم واشتركوا في الوقت نفسه في أعمال تمرّد وعصيان أخرى. تورد إحدى الوثائق أنّ أمير لواء صفد بالتّعاون مع السّباهية في اللواء وآغا الانكشارية على رأس خمسمئة من جنوده قاتلوا الدّروز في مدينة صفد وريفها وهزموهم واعتقلوا زعيمهم ابن منذر وبعض رجاله ثمّ قتلوهم، وأرغم بقية المتمرّدين على تسليم ٦٠٠ بندقيّة، وعلى التّعهد دفعَ الضّرائب المتأخرة المترتبة عليهم.[1] ويرد في وثيقة أخرى أن دروز صفد وبدوها يشكّلون العناصر الأساسيّة في التّمرّد. وتوضح هذه الوثيقة أنّ السّكان المحليين وأرباب الزعامات والتّيمار قد اشتكوا ضدّ المتمرّدين، وأشاروا في شكواهم إلى أنّ البدو والدّروز انتهزوا فرصة غياب أمراء الألوية والعساكر الذين كانوا في عداد المشاركين في السّفر الهمايوني (الحرب الخارجيّة) وقاموا بتمرّد مسلح، وهكذا، لم يكن من الممكن أن يجمع حتى مقدار أقجة واحدة من ضرائب تلك المنطقة، لأنّ عدد البنادق في سنجق صفد وحده قد وصل إلى سبعة آلاف. تختم الوثيقة بالأمر باعتقال زعماء التّمرّد، وجمع السّلاح، وأن يرسلا (الزّعماء والسّلاح) معاً إلى إسطنبول، وأن يعاقب مستحقو العقاب فوراً.[2]

بقي دروز لبنان أبرز أهداف النّقمة العثمانيّة وكذلك زعيمهم الأوّل قرقماز بن معن الذي وسّع نطاق سيطرته، على ما يبدو،

١ د. م. ٤٦ رقم ٣٠ ب بتاريخ ١٥٨١-١٥٨٢.
٢ د. م. ٤٦ رقم ٥١٨ بتاريخ ١٥٨١-١٥٨٢.

ليشتمل على سنجق صفد، وبهذا، امتدّ التّمرّد إلى هناك أيضاً.[١] وكان قد ورد في الأمر نفسه، الذي أشير إليه سابقاً ويتحدّث عن التّمرّد الدّرزي - الشّيعي في منطقة صفد، أنّ أفعال قرقماز معن "الشّرّيرة" في إطار التّمرّد تفوق أعمال الآخرين "فساداً وشناعة". ونظراً إلى ذلك، صدر الأمر إلى والي طرابلس بتقديم العون إلى والي دمشق للتّخلص منه.[٢]

لكنّ الجهود لإنهاء التّمرّد الدّرزي استمرت في التّعثر، وبقي الدّروز في حالة من التّمرّد المعلن في كلّ ولايات بلاد الشّام التي كانوا فيها في الأعوام ١٥٨٣ و١٥٨٤ و١٥٨٥.[٣] ومرّة أخرى نُظر إلى قرقماز بن معن على أنّه أكثر زعماء الدّروز خطراً، وإلى الدّروز إجمالاً على أنهم أكثر الجماعات تمرّداً، وطُلب إلى والي دمشق وطرابلس أن يوحدا قواتهما لمحاربتهم.[٤]

في خضم مجريات هذا التّمرّد الدّرزي المتواصل وردود الفعل العثمانيّة عليه، تسترعي الانتباه رسالة من قاضي دمشق السّابق إلى الدّيوان الهمايوني تفيد بأنّ المدعو أبا بكر ابن رزق الله، المقيم في منطقة الصّالحية في دمشق، له العديد من الاتّصالات والمعاملات مع الدّروز، ويزوّدهم بالبنادق والبارود والرّصاص. وتتهم رسالة القاضي المشار إليها أبا بكر بأنّه يتاجر

١ د. م. ٥٣ رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٢ شباط/ فبراير ١٥٨٥.
٢ د. م. ٤٦ رقم ٣٠ ب بتاريخ ١٥٨١-١٥٨٢.
٣ د. م. ٤٩ رقم ١١٠ بتاريخ ٢٧ نيسان/ أبريل ١٥٨٣، د. م. ٥٢ رقم ٩٦٩ بتاريخ ٢٦ نيسان/ أبريل ١٥٨٤، د. م. ٥٣ رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٢ شباط/ فبراير ١٥٨٥، د. م. ٥٨ رقم ٦٣٥ بتاريخ ٣١ آب/ أغسطس ١٥٨٥.
٤ د. م. ٥٣ رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٢ شباط/ فبراير ١٥٨٥.

أيضاً مع سفن الفرنجة، إذ يزوّدهم بالقمح، بالإضافة إلى تورّطه في أعمال أخرى ذات صلة بما سبق. وقد صدر الأمر من الدّيوان الهمايوني بنفيه إلى جزيرة رودس.[١]

عام ١٥٨٥ انطلقت حملة تأديبية عثمانيّة كبيرة ضدّ الدّروز بإمرة القائد إبراهيم باشا الذي قاد القوّات التي تجمّعت من مختلف ولايات بلاد الشّام والأناضول. إنّ حجم الحملة يدلّ على مدى خطورة الوضع، ذلك أنّ القوات العثمانيّة الموجودة في ولايات بلاد الشّام لم تكن قادرة وحدها على فعل ما هو مطلوب.

وفق مؤرخ محلي، إنّ وقع هذا العرض الجبّار للقوّة العثمانيّة على السّكان المحليين كان بالغاً لدرجة أنه "ارتعبت منه كلّ البلاد العرب".[٢] وطبقاً للمصادر والوثائق العثمانيّة، ومثلها العربية، كانت العمليّة العسكريّة ناجحة. إذ تمكّن إبراهيم باشا من تجريد الدّروز من السّلاح، وصادر آلاف البنادق بالإضافة إلى الكثير من الأسلحة الأخرى، كما جمع مبالغ كبيرة من المال، التي يرجّح أن تكون ضرائب متأخّرة. كما قتل المئات من الدّروز وأرسلت رؤوس بعضهم إلى إسطنبول.[٣] إنّ نجاح

١ د. م. ٤٢ رقم ٢٧٣ بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ١٥٨١، د. م. ٤٩ رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٠ تموز/ يوليو ١٥٨٣.
٢ أسطفان الدويهي، **تاريخ الأزمنة**، حرره الأب فردينان توتل بيروت ١٩٥١، ٢٨٤؛ يرد فيما بعد: الدويهي...
٣ د. م. ٥٨ رقم ٦٣٦ بتاريخ أواخر آب/ أغسطس إلى أوائل أيلول/ سبتمبر ١٥٨٥؛ الحسن البوريني، **تراجم الأعيان من أبناء الزمان**، حرره صلاح الدين المنجد (دمشق ١٩٥٩-١٩٦٣) يرد فيما بعد: البوريني...، الجزء الأول، ٣٢٤. G. Minadoi, *Historia Della Guerra fra Turchi e*

هذه الحملة العثمانيّة واضح بصورة جليّة في هذه النّتائج التي حقّقتها، وكذلك لغياب أيّ إشارة في الوثائق العثمانيّة والمصادر المحليّة إلى قيام الدّروز بأيّ اضطرابات أخرى حتى القرن السّابع عشر.

يمكن أن نستخلص استنتاجات عدّة مما ورد. أوّلاً من الواضح أنّ الدّروز قد استمرّوا بالتّزوّد بالسّلاح بكميات كبيرة منذ ١٥٤٠، وقد كانت بعض هذه الأسلحة التي تزوّدوا بها تتفوّق أحياناً على الأسلحة التي كانت بحوزة الجيش العثمانيّ. ثانياً رغم أنّ رفض الدّروز دفع الضرائب أو الانصياع لحظر امتلاك الأسلحة كانا مصدر قلق للسلطات العثمانيّة، فإنّ ما رفع درجة القلق لديهم كان قرب المناطق الدّرزيّة، حيث كانت ملكية السّلاح منتشرة على نطاق واسع، من السّاحل. ثالثاً رغم الإشارة المتكررة إلى قرقماز بن معن على أنّه أكثر العصاة عتوّاً، فإنّ آخرين من زعماء الدّروز وزعماء المناطق الأخرى كانوا متورّطين في أعمال عصيان مماثلة. رابعاً إن العلاقات التجاريّة مع الفرنجة قد شملت تجارة القمح المحظورة،[١] وربما مواد

Persiani (Venice, 1594) (hereafter, Minadoi), 295; M. Selaniki, *Tarihi Selaniki* (Istanbul, 1281 H), 194. صدرت طبعة من هذا العمل محررة باللغة التركية الحديثة. البطريرك والمؤرخ الماروني الدويهي يشرح أن سبب هذه الحملة هو حادثة نهب الخزينة المصرية التي حدثت شمال الساحل اللبناني ويضيف أن قرقماز معن والدروز قد اتهموا زوراً بالمسؤولية عن هذه الحادثة. كما أنه يضيف أن إبراهيم باشا قد قَتل خلال هذه الحملة ما لا يقل عن خمسمئة من المشايخ الدروز. للمزيد من التفاصيل حول هذه الحملة، انظر: A. Abu-Husayn, "The Ottoman Invasion of the Shuf in 1585: A Reconsideration", *Al-Abhath* 33 (1985), 13-21.

١ كانت الدولة العثمانية تمنع تصدير القطن والجلود والحبوب ومواد أخرى كثيرة، انظر: H. İnalcık, "The Ottoman Economic Mind and Aspects of the Ottoman Economy", in *Studies in the Economic History of the Middle East*, ed. M. A. Cook, (Oxford, 1970), 215.

أخرى، مقابل الأسلحة، ومن الواضح أنّ الطّلب على السّلاح كان كبيراً للغاية، خاصّة في مناطق جبل لبنان الدّرزيّة والمناطق المجاورة مثل كسروان. وجميع هذه المناطق تتمتّع بمنافذ مباشرة إلى السّاحل أو تمتدّ على مقربة منه. وهنا يمكننا أن نطرح سؤالين حول هذه المسألة: أوّلاً من هي الجهة التي كانت تورّد السّلاح؟ ثانياً لماذا كان الدّروز بصورة خاصّة أكثر تمرّداً من غيرهم من الجماعات والمناطق؟

البنادقة: التّجارة والسّياسة والسّلاح

هناك إشارات واضحة – رغم قلتها –إلى أنّ البنادقة هم الذين كانوا يزوّدون الدّروز بالسّلاح من قاعدتهم في قبرص أو مواقع أخرى.[١] وهنالك أيضاً إشارات إلى مبادلات تجاريّة للبنادقة في موانئ عثمانيّة مختلفة وشرائهم مواد لا يسمح بتصديرها خارج حدود الإمبراطوريّة العثمانيّة.[٢] ولم يكن من المستحيل بالطّبع على الدّول التي تتعاطى التّجارة، خاصّة البندقيّة، أن تلتفّ على القوانين العثمانيّة التي تمنع تصدير مواد معينة.[٣]

من المعلوم أنّ البندقيّة كانت الشّريك التجاريّ الرّئيسي لكلّ من بلاد الشّام ومصر، وقد ازدادت أهميّة هذين البلدين لتجارة البندقيّة، خصوصاً في أعقاب الفتح العثمانيّ للقسطنطينية عام ١٤٥٣. كانت البندقيّة قد أصبحت عمليّاً تحتكر التّجارة مع هذين البلدين في نهاية القرن الخامس عشر.[٤] ومن المؤكّد أيضاً أنّ البنادقة كانوا

١ د. م. ٢٦ رقم ٤٨٨ بتاريخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٥٧٤.

٢ د. م. ٧٣ رقم ١٢٩٤ بتاريخ ٤ تموز/ يوليو ١٥٩٥.

3 F. Lane, *Venice: A Maritime Republic* (Baltimore and London, 1973), 305–307; hereafter Lane, *Venice.*

4 E. Ashtor, "The Venetian Supremacy in Levantine Trade: Monopoly or Pre-Colonialism",

يستوردون، بالإضافة إلى التّوابل، كميات كبيرة من القطن السّوري وذلك رغم السّياسة العثمانيّة التي كانت تمنع تصدير القطن وترى ذلك أمراً غير مشروع.

كتب أشتور وهو من أهمّ مؤرخي تجارة البندقيّة:

> كانت صادرات القطن من بلاد الشّام غاية في الأهميّة لتجارة البنادقة إذ مكنتهم من الاستمرار في أنشطتهم التجاريّة في الشّرق الأدنى في الفترة التي تلت اكتشاف الطّريق البحريّة المباشرة إلى الهند حين أصبحت أسعار التّوابل في أسواق الشّرق الأدنى مرتفعة إلى الحد الذي أصبح تصديرها إلى أوروبا لا يدرّ أرباحاً مجزية.[1]

كذلك كان القمح المادّة الثّانية ذات الأهميّة القصوى للبنادقة – أهميّته لديهم أعظم من أهميته لدى أيّ بلد تجاريّ آخر – الذي يحتاجون استيراده من بلاد الشّام أو من أيّ مكان آخر لطعامهم. ذلك أنّ "البنادقة لا يزرعون ولا يحصدون"، وقد اعتمدوا إلى درجة كبيرة على "استيراد القمح من مصادر عبر البحار التي كانت تصل إليها سفنهم".[2]

Journal of European Economic History 3 (1974), 5–53; hereafter, Ashtor, "The Venetian".

1 Ashtor, "The Venetian", 41; see also Ashtor, "The Venetian Cotton Trade in Syria in the Later Middle Ages", *Studia Medievali* 17 (1976), 675–715.

2 Lane, *Venice*, 305–306.
يلاحظ Lane أن "المادة الأساسية في طعام البنادقة كانت القمح... وهو الذي يحافظ على جودته ويمكن نقله لمسافة ألف ميل عبر البحر بكلفة أقل من نقله مسافة خمسين ميلاً عبر البر"، ٣٠٥. أما بخصوص بلاد الشام كمصدر للقمح، فإن الدويهي يورد تحت السنة ١٦٣١ ما يلي: "في سنة ألف وستمية وإحدى وثلاثين مسيحية، قدمت المراكب من بلاد الفرنج إلى عكا وصور والرملة

اكتسبت بلاد الشّام ومصر أهميّة تجاريّة كبيرة للبندقيّة بعد الفتح العثمانيّ للقسطنطينية وتوسعهم في مناطق روميليا وبحر إيجة والبحر الأسود. هذا التّوسّع العثمانيّ مثّل تهديداً شديد الخطر على المصالح التجاريّة للبندقيّة رغم الاتفاقات الموقّعة بين الدّولة العثمانيّة وبينها، الأمر الذي اضطرّ البندقيّة إلى التّحالف مع إمارة قرمان التّركية عام ١٤٥٤. لكنّ هذا التّحالف لم يكن ذا جدوى في الحرب التي نشبت عام ١٤٦٣ بين البنادقة والعثمانيّين. بعد ذلك بوقت قصير دخلت البندقيّة في تحالف جديد مع أمير تركمانيّ آخر هو أوزون حسن (Uzun Hasan) قائد إمارة الأك كويونلو (AK Koyunlu)، إذ دخلا في حلف يشتمل على التزامات متبادلة في حالتي الحرب والسّلم. وقد زوّدته البندقيّة بالأسلحة، وأخذت على عاتقها أن تطالب له بالأناضول كاملاً إذا انتصرت في الحرب. وقد دفع اليأس البنادقة إلى التّفكير جدّياً في دعم أوزون حسن ليشنّ حربه على الأراضي العثمانيّة من بلاد الشّام، وكانوا بذلك يخاطرون بفقدان موقعهم المميّز لدى السّلطنة المملوكيّة،[1] وبلغ الأمر بهم إرسال الرّجال والسّلاح إلى أوزون حسن لدعمه في الحرب المتوقّعة.[2]

وطرطورة بسبب وسق القمح، فكانت الغلة شحيحة وهم يشترونها بأغلى ثمن، وكان الأمير فخر الدين معضداً لهم حتى أن في مدينة عكا وحدها بلغ عددهن إلى مية وعشرين برشة بطلب القمح وزادت الشحطة، حتى أن في طرابلس بلغ شنبل القمح إلى ثلاثة قروش والشعير والذرا إلى قرشين وربع، ولم يجد في كل سواحل البحر، فسمع بورودهم قبطان البحر وأرسل عشر أغربة من أجل محافظة السواحل". الدويهي... ص.٣٢٥.

1 E. Ashtor, *Levant Trade in the Middle Ages* (Princeton, 1983), 447–448.

٢ للمزيد من التفاصيل حول تحالفات البندقية ضد العثمانيين، انظر:

كان الفتح العثمانيّ لبلاد الشّام ومصر في ١٥١٦-١٥١٧، منذ اللحظة الأولى لوقوعه، كارثة على مصالح البنادقة التجاريّة، فقد حرمهم أحد مصادر الإمداد أو الاستيراد الأساسيّة وأحد أسواقهم المهمة كذلك. ومن المهم أن نتذكّر أيضاً أنّ الخسارة جرّاء ذلك لا بدّ أنّها قد لحقت بشركائهم التجاريّين المحليين في بلاد الشّام. في الفترة التّالية، استمرّت العلاقات العثمانيّة مع البندقيّة في التّأرجح بين معاهدات السّلام والحرب حتى فقدت البندقيّة كلّ قواعدها الخارجيّة في المشرق. ولكنّها كانت قد فقدت قبل ذلك موقعها شريكاً تجاريّاً أوّلاً مع تجّار المناطق التي يحكمها العثمانيّون، ذلك أنّ بلداناً أوروبية أخرى دخلت في صور مختلفة من التّرتيبات مع الدّولة العثمانيّة حفاظاً على مصالحها التجاريّة.

حين نأخذ بالاعتبار مجمل هذه الأمور، تتّضح لنا دلالة الإشارات الواردة في وثائق **دفتر الأمور المهمّة**. فالإشارة إلى جزيرة قبرص كمصدر لتسليح الدّروز تشير بوضوح إلى البندقيّة التي سيطرت على الجزيرة حتى عام ١٥٧٠. وتكتمل الصّورة بكشف هذه الوثائق أنّ تجاراً دمشقيين كانوا يشتركون في استيراد هذه الأسلحة النّارية التي كانوا يبيعونها للدّروز بينما يبيعون القمح للفرنجة. وهذه العمليات التّجاريّة تشير بوضوح

Hakkı Dursun Yıldız, "The Akkoyunlu", in *A Short History of Turkish-Islamic States (Excluding the Ottoman Empire)*, ed. E. Merçil and H. Y. Nuhoğlu, (Ankara, 1984) (hereafter, Merçil and Nuhoğlu), 211–220; E. Merçil, "The Karaman Oğulları Principality", in Merçil and Nuhoğlu, 202–204.

إلى استمرار النّشاط التجاريّ للبندقيّة في بلاد الشّام، وهو نشاط ينتهك القوانين العثمانيّة بطريقتين أساسيتين على الأقل، ذلك أنّه كما ذُكر، كان استيراد السّلاح إلى بلاد الشّام أو أيّ مناطق عثمانيّة أخرى ممنوعاً، كما كان تصدير القمح والمواد الأخرى، وبخاصّة القطن، من الإمبراطوريّة ممنوعاً. فضلاً على ذلك، ومع الأخذ بالاعتبار أنّ البنادقة والعثمانيّين خاضوا حروباً عدة ضدّ بعضهم بعضاً، يمكن لنا أن نفهم محاولات البندقيّة زعزعة السّلطة العثمانيّة في بلاد الشّام في سياق هذا الصّراع. بل يمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك وربط هجوم عام ١٥٢٠ على ميناء بيروت بمحاولة البندقيّة اليائسة السّيطرة على أحد الموانئ الأكثر حيويّة لتجارتهم مع بلاد الشّام. ولذا، لا بدّ أن يكون تزويد الدّروز بالأسلحة قد خدَم أهدافاً عدة متنوعة للبندقيّة: تجاريّة وسياسيّة ودينيّة.

لطالما كان الزّعماء الدّروز، والطّائفة عموماً، الشّركاء المحليين للبنادقة في هذه التّجارة المربحة. ولذا ليس من المستغرب أن يشترك البحتريون والمعنيون في تمرّد ١٥١٨ ضدّ العثمانيّين. هذا التّمرّد - كما أُشير سابقاً - الذي يعتقد أنّه كان محاولة لإعادة سلطة المماليك التي تمتع في ظلها البنادقة عمليّاً باحتكار التّجارة مع بلاد الشّام. بالإضافة إلى ذلك، إنّ النّظرة إلى الدّروز كطائفة إسلاميّة مهرطقة شجبها علماء السّنّة باستمرار لا بدّ أن تكون قد ولّدت لديهم الشّعور بالغربة وغياب

الأمان، ما جعلهم ميالين إلى التمرّد ضدّ العثمانيّين كلّما سنحت الفرصة لذلك. فضلاً عن تلك النّظرة إلى الدّروز على أنّهم هراطقة، هناك الاعتقاد الأوروبيّ الخطأ، ولكن الشّائع حينذاك، بأنّهم يتحدّرون من سلالة صليبية، ما جعل البنادقة يرون فيهم الحلفاء المثاليين في بلاد الشّام.[١] وبالإضافة إلى كلّ هذا تجدر الإشارة إلى أنّ خسائر الدّروز الاقتصاديّة التي نتجت عن القيود العثمانيّة على استيراد وتصدير موادّ معيّنة لا بدّ أن تكون قد تركت أثراً سيئاً للغاية، ما ولّد لديهم الرّغبة والاستعداد للتواطؤ مع البنادقة، لا في مجال تهريب المواد الممنوعة واستيرادها فحسب، بل أن يكونوا جزءاً من الحرب السّريّة وأحياناً العلنيّة التي كان البنادقة يخوضونها ضدّ العثمانيّين. ولا بدّ أنّ الطّبيعة القبليّة لمجتمع الدّروز وتماسكهم، ووعورة مواطنهم الجبليّة، والسّلاح الذي كان متاحاً لهم الحصول عليه بسهولة، كانت عناصر أساسيّة في إطالة أمد تمرّدهم.[٢]

١ بقي فخر الدين حتى أيامه الأخيرة في بلاد الشام حجر الزاوية في المشاريع الكاثوليكية لاحتلال جزيرة قبرص والأراضي المقدسة. استمر البابا والدوق الأكبر لتوسكانيا في التفكير في هذه المشاريع حتى عام ١٦٣٣ قبيل إلقاء القبض على فخر الدين، ففي إحدى رسائله إلى فحر الدين، يتوجه إليه البابا كحفيد لـGodefroy de Bouillon، ويعبر عن أمله في أن فخر الدين سيعود في النهاية إلى ديانة أجداده العظام. انظر: بولس قرألي، **فخر الدين المعني الثاني: حاكم لبنان ودولة توسكانا**، بيروت ١٩٩٢ (يرد فيما بعد: قرألي...)، ٢٧٢، ص.٣٤٩-٣٥٠. وقد عبر عدد من مبعوثي الباباوات والحكام الزمنيين عن هذه النظرة إلى فخر الدين، ففي رسالة وجهها فخر الدين إلى السفير الفرنسي لدى البلاط الباباوي أثناء اقامة الأول في إيطاليا، يدعي أن عائلته تتحدر من القائد الصليبي Godefroy de Bouillon.

٢ حول ذلك، انظر: A. Abu-Husayn, "The Feudal System of Mount Lebanon as Depicted by Nasif al-Yaziji", in *Quest For Understanding, Arabic and Islamic Studies in Memory of Malcolm Kerr*, ed. S. Seikaly et al. (Beirut, 1991), 33-42; and A. Abu-Husayn, "Problems in the Ottoman Administration in Syria during the 16th and 17th Centuries: The Case of the Sanjak of Sidon-Beirut", *International Journal of Middle East Studies* 24 (1992), 665-675; hereafter Abu-Husayn, "Problems".

حملة إبراهيم باشا وعواقبها السياسية

نجح العثمانيّون في إنهاء تمرّد الدّروز الذي استمر أكثر من ستة عقود عام ١٥٨٥، ويعود الفضل جزئيّاً في هذا النّجاح للقوّة العسكريّة السّاحقة التي استطاع إبراهيم باشا حشدها ضدّهم. ولكنّ الدّروز كانوا قد هُزموا في مناسبات سابقة، لينهضوا ثانية بعد وقت قصير، ويستأنفوا تمرّدهم. هذه المرّة، ربّما يعود نصر إبراهيم باشا الحاسم، الذي تمثّل في تهدئة المناطق الدّرزيّة وفرض قدر من القانون والسّلطة فيها منذ ١٥٨٥ إلى حوالى منتصف العقد الثّاني من القرن السّابع عشر، إلى أنّ قبرص كانت قد دخلت تحت السّيطرة العثمانيّة منذ ١٥٧٠. وهكذا لم يعد باستطاعة البندقيّة أن تستعمل الجزيرة كقاعدة لعمليّاتها السّرية على السّاحل اللبناني، حيث كانت تستطيع إرسال المعدّات العسكريّة بيسر إلى جبل الدّروز. حينذاك، ولبعض الوقت، انقطع تزويد الدّروز بالأسلحة بصورة كبيرة إن لم يتوقّف تماماً.[١] بالإضافة إلى ذلك، وفي محاولة

١ بالطبع، كان هنالك مصادر أخرى للأسلحة النارية متوفرة لدى الانكشارية المحلية وأرباب التيمار، انظر: U. Heyd, *Ottoman Documents on Palestine: 1552-1615: A Study of the Firman According to the Mühimme Defteri* (Oxford, 1960), 79, 82، لكن الأسلحة المتوفرة من هذه

من البندقيّة لتقليل خسائرها، وقعّت اتفاقية سلام مع العثمانيّين بعد حرب "الحلف المقدّس" (Holy League) عام ١٥٧١. لكنّ حقيقة الأمر أنّ البندقيّة لم تعد منذ ذلك الوقت القوّة البحريّة العملاقة التي كانت عليها من قبل. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ البنادقة تابعوا عن كثب سير حملة إبراهيم باشا عام ١٥٨٥ ضدّ الدّروز، مثلما تابعوا من قبل تمرّد ابن الحنش ضدّ العثمانيّين في ١٥١٨. فقد كلّف قنصلهم في حلب نائبه كريستوفيرو بوني (Chrestofero Boni) أن يرافق حملة إبراهيم باشا، ليقدّم التّقارير. ولم تكن تقارير بوني ترسل إلى حلب فقط، بل إلى إسطنبول أيضاً حيث السّفير، ومن المفترض أن تكون قد أرسلت إلى البندقيّة. وقد كانت شؤون الدّولة العثمانيّة وحروبها خاصّة موضع متابعة ورصد حثيث من البندقيّة حيث طبع هناك كتاب حول هذا الموضوع عام ١٥٩٤.[1]

أما المؤرّخون العثمانيّون، فبرروا الهجمات ضدّ الدّروز على أسس دينيّة دون ذكر اتصال هؤلاء بالبنادقة. وكان هذا التّبرير جاهزاً للاستعمال لدى العلماء والمؤرّخين المعاصرين في كلّ من إسطنبول وبلاد الشّام. وهكذا يكتب المؤرّخ العثمانيّ سيلانيكي:

> وعندما سافر إبراهيم باشا من مصر إلى دمشق... توقف في تلك... الولاية حيث كانت الطائفة الدّرزيّة

المصادر كانت قليلة الكمية ورديئة النوعية بعكس الأسلحة النارية الأفضل التي تشير إليها وثائق المهمة، والتي لا بد أنها وردت من مصدر خارجي.

1 Minadoi, especially 277–278, 295.

> قد استقرّت منذ زمن طويل. وهم ليسوا قوماً صالحين على الإطلاق، بل بالأحرى ﴿كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾[1]. إنّ أفعالهم الشّائنة وفسادهم وضلالهم معروف للقاصي والدّاني. كانت غايته القصوى [إبراهيم باشا] أن ينهي شرّهم والاضطراب الذي يتسبّبون فيه، وأن يستأصلهم من تراب تلك المنطقة التي هي جنّة على الأرض. وقد هجم عليهم بالجند وأعمل فيهم جميعاً تقتيلاً بسيف الإسلام، وأرسل عدداً كبيراً من رؤوس زعمائهم الأشرار إلى سدّة السّعادة. وعندما وصل إلى إسطنبول مكلّلاً بالمجد وناعماً بالسّرور أحضر معه آلافاً من بنادقهم وسيوفهم وبلطاتهم إلى أسلحة وذخائر أخرى.[2]

يعبّر المؤرّخ الدّمشقي، الحسن البوريني، عن المشاعر نفسها في ذات المناسبة: "وجمع [إبراهيم باشا] عساكر الشّام... وكبس جبل الشّوف من نواحي دمشق على طرف البحر من الجانب الغربيّ، وبه قوم من الدّروز الباطنية، وهم لا يدينون بملّة، ولا يرجعون إلى عقيدة".[3]

لم يقتصر صدور هذه الإدانات الدينيّة على مناسبات المواجهة العسكريّة بين العثمانيّين والدّروز، وربما لم يكن اضطهاد العثمانيّين للدروز مرتبطاً على الدّوام بالشّك في تواطئهم مع قوى خارجية. فعلى سبيل المثال، يقول مؤلّف كتاب التّراجم

١ القرآن، سورة الفرقان، ٤٤.

2 Mustafa Selaniki, *Tarih-i Selaniki* (Freiburg reprint, 1970), 194.

٣ البوريني...، الجزء الأول، ص.٣٢٤.

الحلبيّ العرضيّ إنّ الدّروز في الجبل الأعلى في منطقة حلب قد صودرت أملاكهم مراراً بسبب انحلال عقيدتهم. ووفق روايته، كان الحكام يفرضون عليهم الغرامات، ثمّ يطلقون سراحهم.[١]

يبدو أنّ الحملة العثمانيّة ضدّ الدّروز عام ١٥٨٥ كانت آخر حملة في القرن السّادس عشر، إذ لا تذكر الوثائق العثمانيّة أو الكتابات المحليّة أيّ تمرّد درزيّ أو أعمال انتقامية عثمانيّة مضادّة. وكما أشرنا سابقاً، ربّما كان هذا الهدوء عائداً إلى نجاح الحملة العثمانيّة، وإلى الضّعف الذي اعترى البندقيّة كقوّة بحريّة وتجاريّة في البحر الأبيض المتوسط.[٢] هذا فضلاً عن أنّ العثمانيّين أتبعوا نصرهم العسكري بإجراءات إداريّة تضمّنت إنشاء ولاية الدّروز.[٣]

ولكنّ ولاية الدّروز لم تعمّر طويلاً. وعوضاً عن ذلك نقل العثمانيّون سنجق صيدا-بيروت من التّابعيّة لسلطة ولاية دمشق إلى تابعيّة سلطة ولاية طرابلس وبالعكس مراراً. وقد اتُّخذ هذا الإجراء، فيما يبدو، أملاً في أن تصبح المنطقة تحت سيطرة أكثر حزماً وربما أكثر ولاءً.[٤] لكنّ هذا الإجراء أيضاً لم يعمّر كما يظهر من الانتقال المتكرر للسنجق ولم يؤتِ الثمار المرجوّة، فقد

١ أبو الوفا العرضي، **معادن الذهب في الرجال المشرفة بهم حلب**، حرره محمد التونجي (حلب، ١٩٨٦)، ص. ٢٩٥-٢٩٦.

٢ حول ذلك، انظر: Alberto Teneti, *Piracy and the Decline of Venice, 1580-1615* (Berkeley and Los Angeles, 1967), xii-xiv.

٣ د.م. ٥٠ رقم ١٢٣، بتاريخ ١٥٨٥.

٤ حول هذا الانتقال المتكرر بين سنجق صيدا-بيروت وولايتي طرابلس ودمشق، انظر: Abu-Husayn, "Problems".

تجدّد التّمرّد الدّرزيّ مع بداية القرن السّابع عشر. ومنذ ذلك الوقت حتى نهاية القرن نعم الدّروز بالدّعم الماديّ والمعنويّ من توسكانيا، والكنيسة الكاثوليكيّة ممثّلة بالبابويّة.

دور توسكانيا

أتاحت حالة الضّعف التي اعترت جمهورية البندقيّة الفرصة لبروز قوّة إيطاليّة أخرى لتصبح طرفاً فعّالاً في بلاد الشّام العثمانيّة مع بدايات العقد الأوّل من القرن السّابع عشر، وعلى مدى طوال القرن، في أوساط الدّروز. وقد تزامن هذا التّطور مع المرحلة الثّانية من التّمرّد الدّرزي. ولمّا كانت توسكانيا هي التي لعبت الدّور الرّئيسي أوروبياً، يبدو منطقيّاً أن نسميّ تلك الفترة من التّمرّد "المرحلة التّوسكانية".

سيطر فخر الدّين المعني وحروبه المتكرّرة مع العثمانيّين على المرحلة الثّانية من التّمرّد الدّرزي خلال العقود الأربعة الأولى من القرن السّابع عشر. وكما هو معروف، دعم فخر الدّين التّمرّد الواسع النّطاق لعلي جانبولاد في ولاية حلب عام (١٦٠٥-١٦٠٧) رغم الأوامر العثمانيّة التي وجّهت إليه للمشاركة في قمع هذا التّمرّد. هذا التّمرّد الفاشل يؤرخ لبدء تدخّل توسكانيا في شؤون بلاد الشّام. فقد قدّمت توسكانيا والبابويّة دعماً ماديّاً وسياسيّاً كاملاً للتمرّد. ومن المؤكد أنّ التّوسكانيين كانوا قد

شاركوا بفعاليّة في هجمات القرصنة ضدّ العثمانيّين شرقيّ البحر الأبيض المتوسّط في ما سبق ذلك. ولكنّهم مع القوى المسيحيّة الأخرى – وعلى الأخص البابويّة – كانوا قد أصبحوا أكثر جرأة بعد انتصارهم في معركة ليبانتو (Lepanto) البحريّة عام ١٥٧١. يمكن اعتبار هذا النّصر كما يقول بروديل (Braudel) "نهاية عقدة نقص حقيقية عند المسيحيّة"، ونقطة تحوّل تاريخيّة "بدا أنها قد فتحت الباب واسعاً أمام أكثر آمالهم جموحاً".[1] كان طبيعيّاً ضمن هذه الظروف أن يبدأ آل ميديتشي، الذين كانوا يتربعون على كرسيّ الغراندوقية في توسكانيا والبابوية في روما، التّفكير جدّياً في إعادة السّيطرة المسيحيّة على جزيرة قبرص لاستخدامها قاعدة لعملية مشتركة ضدّ العثمانيّين في بلاد الشّام، خصوصاً في ما يتصل بمشروع إعادة احتلال الأراضي المقدّسة.

كانت توسكانيا على وجه الخصوص في موقع يسمح لها أن تلعب دوراً أكثر فعاليّة في بلاد الشّام العثمانيّة خلال حكم الدّوق الأكبر، صاحب الطّموح والعلاقات الوثيقة بأصحاب الشّأن والقوّة، فيرديناند الأوّل (Grand Duke Ferdinand I) (١٥٨٧–١٦٠٩)، وذلك لأسباب متنوّعة هي للتّذكير تجاريّة وسياسيّة وبالطّبع دينيّة. فقد كان فيرديناد الأوّل على علاقة وثيقة بالبابا كليمنت الثّامن (Clement VIII) (١٥٩٢–١٦٠٥م)،

1 F. Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II* (New York, 1973), 1103; hereafter, Braudel.

وكان البابا "يدعم أهداف توسكانيا في الشّرق الأوسط"[1] عن طريق اتّباعه سياسة هجوميّة ضدّ العثمانيّين. ومن ضمن تلك السّياسة خطبه ودّ الشّاه عبّاس في إيران (١٥٨٧–١٦٢٩) آملاً أن يكون الشّاه عوناً لخطط القوى الكاثوليكيّة ضدّ الدّولة العثمانيّة، وتقديمه إعانات ماليّة إلى إمبراطور الإمبراطوريّة الرّومانيّة المقدّسة وذلك لضمّه إلى حملة صليبيّة ضدّ الدّولة العثمانيّة يقودها تحالف مدن إيطالية يستثني البندقيّة،[2] وإصدار إذن خاص للحكومات المسيحيّة لتزويد بعض المناطق مثل بلاد الشّام بالسّلاح لتمكين مسيحييها وجماعاتها الإسلاميّة "الهرطوقية" من محاربة العثمانيّين.[3] ومن الجدير بالملاحظة أنّ توسكانيا لم تكن مشمولة بنظام الامتيازات العثمانيّة كما كانت حال البندقيّة ودول أوروبيّة أخرى، ولذا كان لا بدّ لمعاملات توسكانيا التّجاريّة أن تمرّ عبر فرنسا التي كانت تتقاضى "رسماً بلغ خمسة بالمئة من قيمة البضاعة على كلّ صفقة".[4]

رأى الدّوق الأكبر التّوسكاني في تمرّد علي جانبولاد فرصة مثالية لخدمة تجارة دولته ومصالحها الأخرى في بلاد الشّام. وبعد الاتصالات الاستكشافية استطاعت بعثة توسكانية أوفدت عام ١٦٠٦ بمرافقة التّرجمان المسيحيّ الحلبيّ ومساندته، أن

1 Griswold, 83.

٢ المرجع نفسه.

3 P. Carali, *Fakhr ad-din II, Principe del Libano, e la Corte di Toscana: 1605-1635* (Rome, 1936), vol. 1, 117, as quoted in Griswold, 83; hereafter, Carali.

4 Griswold, 82-83.

تفاوض على معاهدة مع الباشا المتمرّد. وقد تكلّلت المفاوضات بالنّجاح ووقّع علي جانبولاد مشروع اتفاقية نصّت على التّعهد بمساعدات عسكريّة توسكانيّة للزّعيم الكرديّ مقابل تعهّده منح توسكانيا امتيازات تجاريّة واسعة. كما تضمّنت المعاهدة فتح كلّ الموانئ في بلاد الشّام أمام الاستيراد والتّصدير غير المحدودين من وإلى توسكانيا وكلّ أولئك الذين يعملون تحت مظلّتها. كما تضمّنت أن تحصل توسكانيا على المرور الحرّ إلى القدس، لا من أجل الحجّاج فقط بل من أجل الرّعايا التّوسكانيين كافّة في بلاد الشّام أيضاً. وقضى مشروع الاتفاقية باستثناء التّوسكانيين المقيمين من الخضوع للمحاكم المحليّة إضافة إلى امتيازات أخرى.[1]

كانت توسكانيا بالفعل قد حشدت قوات بحرية ضخمة لدعم علي جانبولاد، وحاولت غزو قبرص في آب/ أغسطس ١٦٠٧. ولكن تلك المحاولة لم تتكلّل بالنّجاح. ولم يكن علي جانبولاد الحليف الوحيد، من بين زعماء بلاد الشّام، لتوسكانيا في مسعاها للتّغلغل دينياً وسياسيّاً وتجاريّاً في المنطقة. إذ إنّ فيرديناند الأوّل والبابا كليمنت الثّامن كانا على اتصال مع فخر الدّين معن منذ ١٦٠٥، وربّما قبل ذلك التّاريخ.[2] ولمّا كان الأمير فخر الدّين على علاقات جيّدة مع المسيحيين والموارنة

١ للمراسلات بين الباب ودوق توسكانيا الأكبر، انظر: بولس قرألي، **علي باشا جنبلاط والي حلب**، بيروت، ١٩٣٩. يرد نص مشروع المعاهدة في هذا العمل نفسه، ص.٤٧-٥١.

٢ قرألي... ص.١٦٠.

بصورة خاصّة (الذين كانوا إذ ذاك الكنيسة المسيحيّة الوحيدة المتّحدة مع روما) في منطقته، كما في المناطق المجاورة، جدّد الدّوق الكبير صداقته مع البطريرك المارونيّ يوسف الرّزّي الذي قابله أيّام شبابه في روما. وكانت التّعليمات قد أعطيت لمبعوثي فيرديناند الأوّل لزيارة فخر الدّين، وطلب دعمه لإعادة فتح جزيرة قبرص، وإقناعه أنّ ذلك يصبّ في مصلحته الخاصّة. فضلاً عن ذلك كان هؤلاء المبعوثون قد تلقّوا التّعليمات بتزويد أمير الدّروز بألف بندقيّة، وألّا يعطى المدافع الخمسة التي وعد بها علي جانبولاد من قبل إلّا إذا تمّ التّحقق من أنّ هزيمة الأخير على يد العثمانيّين حاسمة ونهائيّة. ومن المرجح أنّ التّوسكانيين والبابا قد حوّلوا جلّ اهتمامهم إلى فخر الدّين بعدما تأكّد لهم بوضوح فشل تمرّد علي جانبولاد.[1]

منذ ١٦٠٧، أيّ عام هزيمة علي جانبولاد، أو ربّما قبيل ذلك، أصبح فخر الدّين محطّ آمال التّوسكانيين في إنجاح مشاريعهم المرجوّة في فتح قبرص والأراضي المقدّسة. فالتّقرير الذي كتبه رفائيل كاكياماري (Reafael Cacciamari)، مبعوث فرديناند المتحدّر من البندقيّة، يوصي بإرسال ألف جندي توسكاني لمساندة الدّروز. ويقترح، فضلاً عن ذلك، قوّة إضافيّة من عشرة آلاف رجل يمكن تجنيدها من موارنة جبل لبنان. وفي تقدير كاكياماري أنّ باستطاعة التّوسكانيين أن يجمعوا أربعين

١ قرألي... ص.١٦٤-١٦٩.

إلى خمسين ألف جنديّ، منهم عشرة آلاف توسكانيّ، والبقيّة يجري تأمينهم من الدّروز والموارنة في لبنان. وخلص التّقرير إلى أنّ الدّوق الكبير يمكنه بهذا الجيش الذي لا يكلّف الكثير أن يفتح بلاد الشّام والقدس، وأن يكون الملك المتوّج عليهما معاً. ويتابع كاكياماري ليحدّد الطّريقة المثلى لإقناع فخر الدّين بالتّعاون مع هذا المشروع.[1]

١ لنص التقرير، انظر: قرآلي... ص.١٦١-١٦٢.

توسكانيا تخلف البندقية حليفاً لفخر الدين

عمل الدّوق الكبير بتوصيات مبعوثه، وحصل على تعهّد من فخر الدّين مشروطاً بنجاح احتلال الميناء القبرصيّ في فاماغوستا. تعهّد فخر الدّين، في حال نجح التّوسكانيون في الاستيلاء على هذا الميناء، أن يفتح ما تبقّى من الجزيرة، وأن يساعدهم على الاحتفاظ بها، على أساس أنّ وجود التّوسكانيين في قبرص على مقربة منه سوف يمنحه المزيد من الأمان.[1] كما أُشير سابقاً، أخفق مشروع احتلال توسكانيا لقبرص. وكانت عودة البعثة التّوسكانية التي فاوضت علي جانبولاد على نصوص المعاهدة إلى فلورنسا قد سبقت وصول التّقارير الأوّلية غير المؤكّدة حول فشل تمرّد علي جانبولاد. ولذا أرسل الدّوق الكبير على وجه السّرعة قوّة بحريّة وجيشاً لنجدة حليفه علي جانبولاد، كما أوفد مرّة أخرى بعثته إلى المشرق مع تعليمات سريّة بأن تتّصل

١ قرآلي... ص.١٦٣.

بفخر الدّين تحسّباً لاحتمال وصول جانبولاد إلى وضع ميؤوس منه. فضّلت البعثة هذه الخطّة لقناعتها بأنّ فخر الدّين يفضّل المسيحيين على الأتراك الذين يكرههم، فضلاً عن أنّ الأمير الدّرزيّ كان من أصل مسيحيّ.[1] ولدى وصول البعثة التّوسكانيّة إلى قبرص كانت قد تأكّدت هزيمة جانبولاد وفراره واستسلامه للسّلطان العثمانيّ. وبناءً على ذلك واصلت البعثة التّوسكانيّة طريقها إلى بيروت لتقابل فخر الدّين، وتسلّمه البنادق الألف التي كانت قد أعدّت أصلاً لجانبولاد، وعقدت معه اتفاقية تتعهّد فيها تقديمَ الدّعم العسكريّ التّوسكانيّ إلى أمير الدّروز. أصرّ فخر الدّين خلال المفاوضات على أن يصدر البابا أمراً لكلّ مسيحيّ المشرق بأن ينضوا تحت إمرة الأمير وتقديم المساعدة إليه عندما يطلبها، وذلك تحت طائلة الحرم الكنسيّ، كما طالب بتعهد التّوسكانيين أن يقدّموا إليه ملجأً في بلادهم إذا دعت الحاجة إلى ذلك.[2]

في كانون الثّاني/ يناير ١٦٠٩، وجّه البابا بيوس الخامس رسالة إلى فخر الدّين "أمير الدّروز ونيكوميديا وفلسطين وفينيقيا"، مثنياً عليه لمعاملته الجيّدة للمسيحيين عامّة والموارنة بصورة خاصّة، واعداً إيّاه بالدّعم ضدّ الأتراك الغاشمين حتى تتخلّص بلاد الشّام من حكمهم، وعندئذ "يمكن للسّكان العودة

١ قرألي... ص.١٦٨. هذا بطبيعة الحال إشارة إلى الاعتقاد الخطأ في بعض الدوائر الكاثوليكية بأن الدروز يتحدرون من الصليبين، وأن فخر الدين بالذات كان من نسل القائد الصليبي Godefroy de Bouillon، انظر الهامش ١ ص٤٨.

٢ للنص الكامل للمعاهدة، انظر: قرألي... ص.١٧١-١٧٢.

إلى الدّين الصّحيح". وبعث مع الرّسالة عدداً من الهدايا إلى الأمير. ووُجّهت رسالة أخرى من البابا بيوس الخامس إلى بطريرك الموارنة وزعماء الموارنة المدنيين تطالبهم بالتّعاون مع فخر الدّين.[1]

لم يخفَ أمر تحالف أمير الدّروز مع توسكانيا وأهميّته على العثمانيّين أو غيرهم من المراقبين المهتمّين في المنطقة. إذ يقول الرّحالة الإنكليزي جورج سانديس الذي زار بلاد الشّام عام ١٦١٠ بعد مدة قصيرة من إبرام المعاهدة مع التّوسكانيين:

> يقال أنّه من المؤكّد أنّ الأتراك سيحوّلون كلّ قواتهم ضدّه (فخر الدّين) في الصّيف التّالي (١٦١١)، ولذا هم أكثر استعداداً لقبول الصّلح مع الفرس.
>
> ولكن يبدو أنّ الأمير فخر الدّين لم يكن قلقاً من هذه الإشاعة. مع ذلك استمرّ الأمير بإرسال الهدايا للسلطان، واكتساب ودّ المقربين منه، وإبداء فروض الولاء والطّاعة له، لأنّ لديه ثقةً كبيرةً بقلاعه الحصينة التي جهّزها وموّنها جيّداً استعداداً لحرب طويلة، إضافة إلى المنعة التي يوفّرها له موقعه في الجبال. كذلك لديه أكثر من أربعين ألف جنديّ من المحترفين يدفع لهم رواتبهم على الدّوام، بعضهم من المسلمين، وبعضهم من المسيحيين.

١ للنص الكامل للرسالة وأسماء الزعماء الموارنة الذين يتوجه إليهم البابا، انظر: قرألي... ص.١٧٣-١٧٥.

وفي أسوأ الأحوال أمامه البحر ليوصله إلى أصدقائه الفلورنسيين.

ويضيف:

> كثيراً ما كان السّلطان يهدّد بإخضاع تابعه الأمير، ولكنّه كان يؤجّل الأمر مازحاً بالقول إنّه لن يزعجه هذا العام. ولم يكن توسّع فخر الدّين هو ما أثار غضبه (السّلطان) بل اتصالاته مع الفلورنسيين (التّوسكانيين) الذين يوفّر لهم ملاذاً آمناً في مرفأ صور (بينما يدّعي أنّ المرفأ خرب ومهجور ولذا لا داعي للدّفاع عنه). فهم يرسون في المرفأ للتزوّد بمياه الشّرب وشراء أهمّ المنتوجات ويؤمّنون له (فخر الدّين) ما يحتاج إليه (من سلاح)، والمخطّطات الخطيرة التي تمّ التّداول بها والاتفاق عليها بينهما (فخر الدّين وتوسكانيا) كانت معروفة عند بعض التّجار. وأنا على قناعة تامّة أنّه لو أتيحت الفرصة، وتابعها المسيحيون كما يجب، فسوف يهزون ركائز قوّة الإمبراطوريّة العثمانيّة إن لم يقضوا عليها قضاءً تامّاً.[1]

رغم أنّ التّحالف والعلاقات الودّية بين فخر الدّين وتوسكانيا لم تسفر عن نتائج فوريّة مباشرة، فإنّ الطّرفين واصلا التّعاون على أيّ حال، بعد وفاة الدّوق الكبيرفيرديناند الأوّل عام ١٦٠٩.

١ المصدر السابق.
G. Sandys, *A Relation of a Journey An Dom 1610*, 5th ed. (London, 1652), 212.
يعتقد قرألي أن معرفة Sandys بتعاملات فخر الدين مع التوسكانيين قد وصلته عن طريق تاجر إنكليزي يدعى Brocches كان قد رأى رسالة الأمير إلى الدوق الأكبر، التي كتبها المبعوث التوسكاني إلى فخر الدين بذاته، انظر: قرألي... ص.١٧٢.

وتابع ابنه وخليفته كوزيمو الثّاني Cosimo II (١٦٠٩–١٦٢١) سياسة والده في العداء للعثمانيّين، معتمداً على الحلفاء أنفسهم في بلاد الشام: الدّروز بقيادة المعنيين، والموارنة. في غضون ذلك، حدث في صيف ١٦٠٩ تطوّر لم يكن في الحسبان، بدا كأنّه بشرى خير للمشاريع التّوسكانيّة. فقد لجأ الأمير يحيى، المطالب بالعرش العثمانيّ والابن المفترض للسّلطان محمد الثّالث (١٥٩٥–١٦٠٣)، وأخُ السّلطان المتربّع على سدّة الحكم، إذ ذاك، أحمد الأوّل (١٦٠٣–١٦١٧)، إلى بلاط آل ميديتشي ليصبح محور الخطط الصّليبية الجديدة ضدّ الأراضي العثمانيّة.[1] أمر كوزيمو الثّاني في الحال بتحرك أسطوله إلى المشرق برفقة الأمير يحيى، آملاً في انضمام كلّ المتمرّدين في الأراضي العثمانيّة تحت راية هذا الأمير. وفي الوقت نفسه، كتب لفخر الدّين مذكّراً إيّاه بالصّداقة بين الأمير الدّرزي ووالده الرّاحل، وأعلمه أنّ قائد بحريّته سوف يطلعه (فخر الدّين) على تفاصيل المشروع المهم الذي يجري تنفيذه، ويحثه على الانضمام إلى هذا المشروع الذي سيعود عليه وعلى بلده بمنافع كبيرة. لكنّ هذا المشروع لم يتحقّق أبداً، ولم يقيّض للأمير يحيى اللّقاء بفخر الدّين.[2]

١ يذكّر هذا بمسألة الأمير العثماني Cem في أواخر القرن الخامس عشر الذي أمضى مدة طويلة رهينة في البلاط البابوي وذلك بهدف استغلاله في مشاريع ضد العثمانيين. حول الأمير يحيى ومدّعي العرش العثماني والمشاريع الصليبية عموما، انظر:
V. J. Parry, "The Period of Murad IV", in *A History of the Ottoman Empire to 1730*, ed. M. A. Cook (Cambridge, 1976), 150–15.

٢ قرألي... ص.١٧٦–١٧٧.

كما أنّ العلاقات الطّيبة بين فخر الدّين والبابويّة استمرّت أيضاً. ففي رسالة مؤرّخة في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٦١٠ موجّهة من البابا بول الخامس Paul V إلى البطريرك المارونيّ يوحنا مخلوف، أعاد البابا التّذكير بالرّسالة البابويّة عام ١٥١٠.[1] وأثنى على الموارنة لتمسكّهم بالإيمان الصّحيح رغم أنّهم يعيشون بين الهراطقة والكفرة، "كالوردة بين الأشواك"، ومدح أيضاً فخر الدّين "أمير الدّروز حيث أعلمنا بشجاعته، وبراعته العسكريّة، وعداوته الشّديدة للترك، وعن محبّته لكم – الموارنة – ولكلّ المسيحيين، وعن اعتزازه بكونه سليل قائد صليبيّ". ثمّ يطالب البابا البطريرك بأن يرعى الصّداقة مع فخر الدّين كي يستمر الأخير في بسط حمايته على الكنيسة والطّائفة المارونيّة. وتتضمّن الرّسالة الإعراب عن الأمنيّة الخالصة بأن تؤدّي كراهية فخر الدّين للتّرك، ومحبّته للموارنة، إلى جذبه إلى المسيحيّة. وختم البابا بالإلحاح على البطريرك أن ينتهز فرصة استعداد الأمير لاعتناق المسيحيّة، وأن يبذل قصارى جهده لبلوغ هذه الغاية.[2]

كما كان للموارنة علاقات قويّة مع آل ميديتشي في توسكانيا، وكانت المراسلات المتبادلة منتظمة بين فلورنسا، ومقر البطريرك المارونيّ في وادي قنّوبين في شمال لبنان. وقدّم الموارنة مساعدتهم في خدمة المصالح التّوسكانية في المشرق

1 K. Salibi, *A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered* (London, 1988), 72.

٢ للنص الكامل لرسالة البابا، انظر: Carali، vol ١، ١٥٥–١٥٩. توجد صيغة مختصرة للرسالة نفسها في: قرألي... ص.١٧٧–١٧٨.

مقابل الرّعاية والعطف الذي شملهم آل ميديتشي بهما. كذلك، بذلوا مساعيهم الحميدة في المفاوضات التي أدّت إلى التّحالف الجديد بين فخر الدّين وتوسكانيا.

كان فخر الدّين من جهته مهتمّاً أساساً بالدّعم البابويّ الذي يستطيع أن يؤمّنه البطريرك المارونيّ، وكان يعتقد أنّ دعماً كهذا يمكن أن يضمن له مساعدة القوى الكاثوليكية كافّة. وقد اقترح فخر الدّين بالتّشاور مع البطريرك مسوّدة معاهدة أرسلت إلى فلورنسا والبلاط البابويّ عن طريق أسقف قبرص المارونيّ. وقد أكّد موارنة جبل لبنان في هذه المسودة أنّ لديهم ما لا يقلّ عن ثمانية آلاف جنديّ مارونيّ ينتظرون الفرصة ليحرّروا أنفسهم من "العبودية التّركيّة"، وادّعوا أيضاً وجود مقاتلين موارنة على أتمّ الاستعداد في طرابلس وحلب وفينيقيا ونيقوميديا والقدس، ومناطق أخرى في فلسطين، وفي أنطاكيا. وأضافوا أنّهم بحاجة إلى السّلاح فقط للانضمام إلى الحملة العسكريّة المقرّرة ضدّ العثمانيّين. وتضيف مسودة المعاهدة أنّ فخر الدّين لديه جيش قوامه سبعون ألف جنديّ، وقد اتّفق مع الزّعماء المحليين الآخرين على أن يسمحوا للجيش المسيحيّ بالنّزول في موانئ صور وصيدا وطرابلس. كما تتضمّن الوثيقة أيضاً خطّة لفتح جزيرة قبرص بمساعدة سكّانها المسيحيين بمن في ذلك الموارنة.[1]

من المهم هنا أن نذكر مجدداً أنّنا عند البحث في سيرة فخر

١ لنص الوثائق الوارد ذكرها، انظر: قرألي... ص.١٨٢–١٨٦.

الدّين بصورة خاصّة، والمعنيين عامّة، نشير إلى أنّ المؤرّخ والبطريرك المارونيّ، الذي عاش وكتب في النّصف الثّاني من القرن السّابع عشر، إسطفان الدّويهي، كان بالتّأكيد على علم بالمراسلات التي جرت بين أسلافه مع البابا والدّوق الكبير لتوسكانيا، لكنه لزم، فيما يبدو، الصّمت المتعمّد حول مسألة العلاقات التّوسكانيّة المعنيّة، وحول دور الموارنة في مشاريع فتح قبرص والأراضي المقدّسة.[1] وكذلك فعل المؤرّخ الشّخصيّ لفخر الدّين أحمد الخالدي، الشّاهد المعاصر للأحداث في العقود الثّلاثة الأولى من القرن السّابع عشر، فقد تجنّب ذكر مسألة العلاقة المعنيّة التّوسكانيّة، وصوّر الصّراعات اللّاحقة بين فخر الدّين والسّلطات العثمانيّة كأنّها نتائج دسائس حقيرة من خصوم الأمير المحلّيين، وكذلك خصومه في البلاط العثمانيّ.[2]

١ انظر هامش ١ ص.٢٠.

٢ حول الخالدي، انظر: A. Abu-Husayn, "Khalidi on Fakhr al-Din: Apology as History", *Al-Abhath* 39 (1993), 3-15.

الحلف المعني-الكاثوليكي المتأخّر والدّور الماروني

ليس من الضّروري هنا بحث التّطوّرات اللّاحقة مثل الحملة العسكريّة العثمانيّة ضدّ فخر الدّين، وهربه إلى توسكانيا عام ١٦١٣، والعفو عنه وعودته من المنفى بعد خمس سنوات، أو الحملات العسكريّة العثمانيّة النّهائيّة ضدّه، التي انتهت بهزيمته وإلقاء القبض عليه وإعدامه لاحقاً.[1] ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ فخر الدّين استغلّ إقامته في أوروبا لتعبئة القوّة العسكريّة الكاثوليكيّة ضدّ العثمانيّين. فقد كتب كوزيمو الثّاني نيابة عنه إلى البابا، على أمل أن يستخدم الأخير سلطته لإقناع إسبانيا بدعم مساعي فخر الدّين وتوسكانيا في بلاد الشّام والأراضي المقدّسة. كما كتب فخر الدّين، الذي كان يزداد يأساً بمرور الوقت، إلى المبعوث الفرنسيّ في البلاط البابويّ، الكونت فرانسوا سافاري، صاحب دوبريف (Seigneur de Breves)،

١ انظر: A. Abu-Husayn, *Provincial*, 87-128.

محاولاً الحصول على دعم فرنسيّ لاستصدار عفو عثمانيّ عنه.[1] وقد أشار فخر الدّين في رسالته إلى معاملته الحسنة للمسيحيين، وبخاصّة الموارنة، وإلى التّسهيلات التي قدّمها إلى الحجاج والمسافرين المسيحيين، وإلى تحدّره المزعوم من سلالة القائد الصّليبيّ غودفري دوبويون (Godefroy de Bouillon)[2]. في هذه الأثناء، كان الدّوق الكبير كوزيمو الثّاني، الذي كان يأمل في إمكانيّة تضامن الجهود الكاثوليكيّة ضدّ العثمانيّين، قد أوفد عام ١٦١٤ بعثة من الخبراء متنكّرين بزيّ التّجار لكي يفيدوه عن أحوال بلاد الشّام، وعن قوّة جيش فخر الدّين وتحصيناته، والموانئ الواقعة في أراضيه، وعن دخل الأمير والشّؤون الأخرى ذات الصّلة بكلّ ذلك. وقد وُضعت تقارير عدة كتبها أعضاء مختلفون في البعثة. أحد هذه التّقارير الذي وضعه جيوفان باتيستا سانتي (Giovan-Battista Santi) يكرّر مقولة الأصل الصّليبي للدروز والمعنيين.[3]

باءت مساعي فخر الدّين ومضيفه التّوسكاني في حشد حملة صليبيّة من الكاثوليك ضدّ العثمانيّين في بلاد الشّام بالفشل.[4] ولذا حاول الدّوق الكبير أن يحصل على عفو من إسطنبول

١ كان قد عمل سابقاً سفيراً لفرنسا لدى إسطنبول وقد قابل فخر الدين أثناء مروره في لبنان.
٢ للنص الكامل للرسالة، انظر: قرألي... ص.١٩٧-١٩٩.
٣ لنص التقارير، انظر: قرألي... ص.٢٠٠-٢١٦. لنص تقرير Santi وهو الأكثر تفصيلاً، انظر: قرألي... ص.٢٠٥-٢١٦.
٤ في مسعى منه للحصول على الدعم المسيحي، ارتحل فخر الدين من فلورنسا إلى صقلية ليجتمع بنائب ملك إسبانيا هناك. تجدر الإشارة إلى أن إقامة فخر الدين في الغرب كانت عشية حرب الثلاثين (١٦١٨-١٦٤٨) في أوروبا.

لفخر الدّين الذي كان قد أصبح حينذاك ضيفاً ثقيلاً،[1] عارضاً مقابل ذلك السّلام بين توسكانيا والإمبراطوريّة العثمانيّة. كان الرّد على العرض رسالة من الصّدر الأعظم نصوح باشا تتضمّن الشّروط العثمانيّة للتوصّل إلى السّلام مع توسكانيا والعفو عن فخر الدّين. طالب العثمانيّون أن تنهي توسكانيا وجودها البحريّ في المياه العثمانيّة وذلك للتّخلّص من مخاطر القرصنة، ثمّ يجري التّفاوض في وقت لاحق لتنظيم اتفاق حول عدد السّفن التّوسكانية التي يسمح لها أن ترسو في موانئ إسطنبول والإسكندرية وإسكندرونة في السّنة، وضمانة ألا تتوقّف هذه السّفن في أيّ ميناء آخر أو أيّ جزيرة أخرى. وكذلك عودة السّجناء العثمانيّين الذين من المفترض أن يكونوا قد أُسِروا في أعمال قرصنة سابقة. أما بخصوص فخر الدّين، فرفضَ العثمانيّون عودته إلى دياره "لأنّ ذلك سيكون مدعاةً للاضطراب"، واشترطوا بدلاً من ذلك أن يأتي إلى إسطنبول ليقدم كشف حساب الأموال التي جمعها من المناطق التي كانت تحت سيطرته. ولكن نظراً إلى شفاعة توسكانيا له، سيتم العفو عنه وتعيينه في أحد سناجق الرّوملي.[2]

صدر العفو فعلاً في نهاية الأمر عن فخر الدّين، وسمح له بالعودة إلى دياره، وقد كان ذلك مدعاةً لازدهار المصالح

١ حول العلاقات المتردية بين فخر الدين والبلاط التوسكاني، انظر: قرألي... ص.٢٢٠-٢٢٥.
٢ للنص الكامل لرسالة نصوح باشا إلى قوزيمو الثاني، انظر: قرألي... ص.٢٣٥-٢٣٧. هنالك ما يشبه هذا في تعيين علي جانبولاد على رأس سنجق في الروملي بعد عفو السلطان عنه.

التجاريّة التّوسكانيّة في بلاد الشّام. كان التّوسكانيون يستوردون الحرير والقمح وسلعاً أخرى من المنطقة، ويصدّرون إليها البنادق والذّخيرة والأقمشة بالإضافة إلى إرسالهم الخبراء في صناعة المدافع. والحقيقة أنّ الاتصالات بين توسكانيا والبابويّة وإسبانيا، وبين فخر الدّين، قد تكثّفت بعد عودة الأخير إلى لبنان. وقد بُحث بين الفريقين في مشاريع جديدة لإعادة فتح الأراضي المقدّسة، واستمرّت هذه الاتصالات حتّى الأيّام الأخيرة لفخر الدّين أميراً في لبنان. وقد لعب البطريرك المارونيّ وأعيان موارنة آخرون دوراً مهماً في هذه الاتصالات، وكانوا هم الذين يفاوضون أحياناً نيابةً عن فخر الدّين، أو ينقلون رسائله إلى البابا وملك إسبانيا، أو إلى نائبه في صقلية. كما أنّ أعضاء البعثة الفرنسيسكانيّة قد أيدّوا مثل هذه المشاريع، وشهدوا بصدق نيّات فخر الدّين تجاههم.

جرت آخر المراسلات المتبادلة والموثّقة والمتوفّرة في ١٦٣٣، وهو العام نفسه الذي هُزم فيه فخر الدّين، وألقى القبض عليه الوالي العثمانيّ في دمشق، كوتشوك أحمد باشا. في تبادل الرّسائل الأخير، قدّم فخر الدّين عن طريق البطريرك المارونيّ خطّة لفتح قبرص والأراضي المقدّسة. وبذلك تصبح الجزيرة تحت سيطرة أخِ البابا أوروبان الثّامن (Urbanus VIII). كما نصّت الخطة أنَ ينصّب فيرديناند الثّاني الدّوق الأكبر لتوسكانيا ملكاً على القدس في الأراضي المقدّسة. ووعد فخر الدّين في

الرّسالة نفسها بأنّه وعائلته سيعتنقون المسيحيّة كما سيسمح لأتباعه كافة أن يفعلوا الشّيء نفسه. كذلك التزم فخر الدّين أن يمدّ الجيش المسيحيّ بالرّجال والمؤونة، وأن يقدّم إلى الأسطول ميناءً آمناً أو أكثر من بين الموانئ التي تقع تحت سيطرته، وأن يسلمهم مدينة القدس، وأن يقدّم كلّ وسائل الدّعم الممكنة. ومقابل كلّ ذلك، إضافة إلى التزامات أخرى غير محدّدة، كان على البابا والدّوق الأكبر أن يرسلا قوّة بحريّة لا تقل عن خمسين قطعة لاحتلال قبرص، وأن يزوّداه بكميّة من المعدّات العسكريّة ومواد أخرى ذات صلة بالحرب.[1] مثُل الأسقف المارونيّ في قبرص بين يدي البابا في أوائل أيلول/ سبتمبر ١٦٣٤ ليعرض عليه هذا التّحالف المقترح. وقد لقي العرض استحسان البابا لكن هذا التّحالف والموافقة عليه جاءا متأخّرين، إذ إنّ فخر الدّين كان آنذاك قد وقع في أيدي العثمانيّين.[2]

١ حول المسعى الأخير إلى إقامة لتحالف، ولنص مشروع المعاهدة، انظر: قرألي... ص.٣٤٦-٣٥٤. للمراسلات السابقة بين فخر الدين والقوى المسيحية، انظر: قرألي... ص.٢٦٣-٢٩٠. هنالك أيضاً تقارير تشير إلى أن اعتناق فخر الدين المسيحية قد حدث قبل هذا الوقت من السنة نفسها، انظر: قرألي... ص.٣٤٠-٣٤٢.

٢ لتفاصيل اجتماع البابا بمبعوث فخر الدين، انظر: قرألي... ص.٣٥٣.

مرحلة ما بعد فخر الدين وثورة أحمد معن

استمرّت العلاقات التّوسكانيّة المعنيّة بعد أسر فخر الدّين وإعدامه بعد ذلك في ١٦٣٥. وكان النّاجي الوحيد الذي بقي في لبنان من المعنيين بعد الهجوم العثمانيّ عام ١٦٣٣ هو ابن أخ فخر الدّين، الأمير ملحم. وقد أرسل فيرديناند الثّاني سفينة حربيّة لتنقله من بلاد الشّام وتنقذه من الوقوع في أسر العثمانيّين، ولكن الأمير الدّرزيّ كان آنذاك هارباً مختفياً عن الأنظار، وكان من الصّعب تحديد مكان وجوده.[١]

استمرّ التّوسكانيون في بحث الخطط لاحتلال قبرص وبلاد الشّام، كما بقي المعنيون الدّروز وأتباعهم والموارنة حجر الزاوية في هذه المخطّطات التّوسكانيّة.[٢] في غضون ذلك، سمح العثمانيّون لملحم معن أن يتولّى التزام مناطق الشّوف والجرد والمتن وكسروان في لبنان. ويورد مؤلّف كتاب التّراجم

١ ينشر قرألي نص رسائل الزعماء الموارنة المتعلقة بذلك، انظر: قرألي... ص.٣٥٨-٣٦٤.
٢ قرألي... ص.٣٦٥-٣٦٧.

الدّمشقي المعاصر لتلك المرحلة عن ملحم أنّه كان ينام نهاراً ويبقى مستيقظاً في الليل، كما كان يفعل أسلافه، خوفاً من الهجوم عليه.[1] جرت بين ملحم والعثمانيّين مواجهة واحدة ذات شأن عام ١٠٦٠هـ/ ١٦٤٢م، وذلك عندما قاتل والي دمشق مصطفى باشا، وانتصر عليه.[2] ويقول المحبّي إنّ ملحم كان فيما عدا ذلك "مطيعاً للسلطنة"،[3] ويبدو أنّ حكم مؤلف التّراجم الدّمشقيّ صحيح بالإجمال خاصّة إذا قارنّا سيرة ملحم معن مع عمّه فخر الدّين أو ابنه أحمد. ذلك أنّه لم يعرف عنه باستثناء مواجهته مع والي دمشق، وصراعه في أوائل حكمه المبكّر من أجل السّيطرة على الشّوف ضدّ علي علم الدّين، الزعيم الدّرزيّ المنافس بعد هزيمة فخر الدّين، أيّ تمرّد ضدّ العثمانيّين، إذ لا يرد ذكر لذلك في أيّ من المصادر المحليّة والعثمانيّة أو الأوروبيّة.[4] لكنّ التّوسكانيين استمرّوا في مراقبة الوضع في لبنان عن كثب عبر مبعوثيهم طوال حكم ملحم معن، وكذلك عبر المراسلات مع الموارنة الذين أغدقوا المديح على الأمير المعني

١ محمد أمين بن فضل الله المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** (يرد فيما بعد: المحبي...)، الجزء الرابع، ٤٠٨-٤٠٩. ترد الملاحظة نفسها حول السلوك المعني بالنوم نهاراً والقيام ليلاً لدى الرحالة الإنكليزي Henry Maundrell الذي مر ببيروت في آذار/ مارس ١٦٩٧. يقول إنهم يفعلون ذلك "لكي لا يعطي الظلام، بمساعدة نومهم، الفرصة أو الحافز للهجوم على شخصهم بخنجر أو بندقية لجعلهم ينامون أطول مما قصدوا عند استلقائهم". انظر: Henry Maundrell, *Journey from Aleppo to Jerusalem* (Beirut, 1963), 57-58.

٢ المحبي... الجزء الرابع، ص.٣٩٦.

٣ المحبي... الجزء الرابع، ص.٤٠٩.

٤ حول هذه الصراعات المبكرة التي كان ملحم جزءاً منها: Abu-Husayn, *Provincial*, 59, 127.

لاستمراره في سياسة عمه بحماية الكنيسة والطّائفة المارونيّة.[1] وبينما لم يعرف عن الأمير ملحم أنّه تراسل مباشرة مع توسكانيا أو أيّ قوّة أوروبية أخرى، كان أصدقاؤه المَوارنة يبعثون دائماً بتحيّاته إلى البلاطين التّوسكانيّ والبابويّ.[2]

توفّي الأمير ملحم عام ١٦٥٨ مخلّفاً ولدين هما أحمد وقرقماز، اللذان سرعان ما انهمكا في صراع محلي على السّلطة، تزامن مع تمرّدهما ضدّ الوالي العثمانيّ في دمشق. خلال مجريات هذه الاضطرابات قُتل قرقماز غدراً عام ١٦٦٢ وفق رواية الدّويهي.[3] في هذه الأثناء، فصل العثمانيّون سنجق بيروت-صيدا وسنجق صفد عن ولاية دمشق، وأعادوا تشكيل أراضيهما تحت اسم ولاية صيدا، وذلك في استعادة لما حدث من قبل عام ١٦١٤. ربما كان العثمانيّون يتوخّون من إعادة التّنظيم وضع منطقة الدّروز مباشرة تحت السّيطرة العثمانيّة المباشرة والفعّالة. لكنّ هذا التّدبير فُهم محليّاً على أنّه محاولة من العثمانيّين "لتحطيم ذراع العرب".[4] استطاع أحمد معن بحلول ١٦٦٧ أن يرسّخ سلطته في وجه منافسيه المحليين كصاحب الالتزام الأساسيّ في جبل الدّروز.[5] وهكذا استأنف أحمد ومستشاروه الموارنة المراسلات مع توسكانيا. لكنّ هذه المراسلات تخلو من أيّ إشارة إلى خطط

١ قرألي... ص.٣٧٠-٣٧٣.

٢ انظر: قرألي... ص.٣٦٩-٣٧٣.

٣ حول هذه الصراعات وأعمال العصيان، انظر: الدويهي... ص.٣٥٧-٣٦٠.

٤ الدويهي... ص.٣٥٩.

٥ الدويهي... ص.٣٦٣.

محدّدة لأعمال ضدّ العثمانيّين.[١]

أتاحت الحرب العثمانيّة–النّمساوية (١٦٨٣–١٦٩٩) لأحمد معن الفرصة لاستئناف العمل ضدّ العثمانيّين كما كانت عليه الحال أيّام عمه فخر الدّين. وكان الأمر قد صدر إلى الأمير الدّرزيّ، شأنه في ذلك شأن رجال الدّولة كافّة في بلاد الشّام للمشاركة في الجهاد (gaza) ضدّ النّمساويين، لكنه لم يمتثل للأمر، بل بادر إلى الاشتراك مع آل حمادة الشّيعة في العصيان في منطقة جبيل (الذين تصفهم وثائق المهمّة بالقزل باش). وهكذا، وضع نفسه على رأس تمرّد واسع النّطاق ضدّ العثمانيّين استمرّ حتى وفاته عام ١٦٩٧. وقد أصدرت السّلطة العثمانيّة المركزيّة أوامرها المشدّدة مراراً إلى حكام مختلف ولايات بلاد الشّام لعزله من منصبه ومحو أثره من المنطقة، بل إعدامه، لكنّه نجح دوماً في الإفلات من الاعتقال والعقاب. لا يمكن لنا الجزم أو تقدير مدى الدّعم الذي حصل عليه تمرّد أحمد معن. لكن من المحقّق أنّ الدّافع لمثل ذلك الدّعم كان متوفّراً.[٢]

هكذا يتّضح لنا بصورة أكيدة أنّ التّمرّد الدّرزيّ ضدّ العثمانيّين حتى ١٦٣٣، وربما حتى النّهاية في ١٦٩٧، كان يتغذّى إلى حد كبير من المخطّطات الأوروبيّة السّياسيّة والتجاريّة والدينيّة المرسومة لبلاد الشّام. وقد تصدّت البندقيّة لأخذ زمام القيادة

١ كما نشرها قرألي... ص.٣٧٤–٣٧٦.

٢ حول عصيان أحمد معن، انظر: A. Abu-Husayn, "The Unknown Career of Ahmad Ma'n (1667-1697)", *Archivum Ottomanicum* 17 (1999), 241-247.

في هذه المخطّطات الأوروبيّة في المرحلة الأولى للتمرّد خلال القرن السّادس عشر. أمّا في المرحلة الثّانية، في القرن السّابع عشر، فحلّت قوى حديثة الصّعود كتوسكانيا محل الدّول الكبرى، كالبندقيّة، لا كمجرد قوى قرصنة شرقيّ البحر الأبيض المتوسّط كما أشار بروديل،[١] بل إلى ما هو أكبر من ذلك، كصاحبة مشاريع أكثر جرأة وطموحاً، كما تشير إلى ذلك حالات التّمرّد لعلي جانبولاد والمعنيين.

أمّا على المستوى المحلي، فأتاح هذا التّمرّد الطّويل الفرصة لتأسيس إمارة الشّهابيين السّنّة التي كانت تدبيراً اتخذ بمبادرة درزيّة، ووجد العثمانيّون – الذين تخلّصوا في النّهاية من المعنيين – فيه مصلحة لهم، خاصّة حينما تضاءلت مقدرتهم على الإكراه وفرض الطّاعة على نحو ملحوظ، ليس بسبب "التّمرّد الطّويل" السّابق الذّكر فقط، بل بسبب حربهم المستمرّة على الجبهة النّمساوية وهزيمتهم فيها. وقد أعطى هذا التّدبير الذي شمل أواسط جبل لبنان وجنوبه، من عام ١٦٩٧ حتى ١٨٤١، لهذا الكيان، طابع "الإمارة" الوراثيّة. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الشّهابيين يتحدّرون من السّلالة المعنيّة عن طريق النّساء؛ ذلك أنّ السّلالة المعنيّة، عن طريق الذّكور، قد انقرضت بوفاة أحمد معن ١٦٩٧ دون أبناء.[٢]

1 Braudel, 865.

٢ حول خلافة آل شهاب، انظر: Abu-Husayn, "The Shihab Succession: A Reconsideration", *Archive Orientalni*, Supplementa VIII, 1998, 9-16.

التمرد وولادة الكيان اللبناني والأسطورة التأسيسية

هذا التّطوّر السّياسيّ المهمّ ما كان ليحدث لولا "التّمرّد الطّويل" الذي صنع "للبنان" و"اللبنانيين" بطلهم الوطنيّ وسلالتهم المؤسّسة. هكذا، رغم الخلافات الجذريّة العميقة بين المؤرّخين اللبنانيين التي أشرنا إليها فيما يتّصل بطبيعة لبنان وتاريخيته، وفي سياق المرحلة العثمانيّة، تبلور لدى هؤلاء المؤرّخين موقف مشترك يقف من فخر الدّين المعنيّ (توفّي ١٦٣٥) موقف إجلال، وكذلك من أفراد آخرين من السّلالة المعنية كأبطال مؤسّسين لشيء ما. بالنّسبة إلى القوميين العرب، كانت ظاهرة فخر الدّين تعبيراً مبكّراً عن القوميّة العربيّة، إذ مثّلت صداماته مع الدّولة العثمانيّة انتفاضات قوميّة عربيّة ضدّ الطّغيان التّركيّ. أمّا للقائلين بخصوصيّة لبنان، فإنّ فخر الدّين ذاته بطل قوميّ لبنانيّ حارب الأتراك كما فعل أسلافه من قبله. وبالنسبة إلى اللبنانيين خصوصاً، كان فخر الدّين بطلاً وطنيّاً حارب التّرك كما فعل السّلف من قبله، وكما سيفعل الخلف من

بعده. لكنّ فخر الدّين يتميّز عن سلفه وخلفه، في النّظرة إليه، كمؤسّس للبنان الحديث. وقد اتّخذت وجهة النّظر الثّانية صبغة شبه رسمية – إن لم تكن رسمية – في لبنان. ذلك أنّ هذا ما يرد في الكتب المدرسية اللّبنانية في المراحل الابتدائية والإعداديّة والثّانوية في أنحاء البلاد كافة.

ويمكن القول إنّ المعنيين كسلالة احتلوا عموماً مرتبة الشّرف في الرّواية الوطنيّة اللبنانيّة. فهم إمّا أبطال النّضال ضدّ العثمانيّين وإما ضحايا ظلمهم ومزاجيّتهم، أو كلا الأمرين معاً. فهذه هي الصّورة التي تقدمها الأعمال البحثيّة، والكتب المدرسيّة، وأكثر صور التّعبير التّاريخيّة شعبيّة، مثل المقالات الصّحفيّة والمسرحيّات والأفلام، إذ تجمع على هذه الرّواية القوميّة لـ"تاريخ لبنان" في المرحلة العثمانيّة، كما شرحناها. كانت كتب التّاريخ التي تُدرّس في المدارس اللبنانيّة، وما زالت، إحدى نقاط الخلاف الكثيرة بين مختلف القادة السّياسيين، أو الدّينيين، أو كليهما معاً. وقد حدث الإجماع في اتفاق الطّائف الذي وضع حدّاً للحرب الأهليّة الأخيرة على تشكيل لجنة تمثّل كلّ الأطراف للنّظر في مادة التّاريخ في المنهاج المدرسيّ، وذلك لإعادة كتابته ليكون مقبولاً لدى جميع الأطراف، ولتنمية الشّعور بالانتماء إلى لبنان ليحلّ هذا الشّعور محل الانتماءات الطّائفية. لكنّ الجهود كافّة في هذا الاتجاه لم تثمر حتى الآن، وما زالتّ الرّواية القوميّة المتعلّقة بفخر الدّين والمعنيين الجزء

الوحيد من رواية اللّبنانيين لتاريخهم التي تلقى شبه إجماع. دعونا نتفحّص كيف قُدّمت هذه الرّواية القوميّة، وكيف بُنيت.

تبدأ القصة بالجدّ الأكبر المفترض لفخر الدّين التّاريخيّ (المعروف تاريخيّاً بفخر الدّين الثّاني)، وهو المذكور سابقاً ويحمل أيضاً اسم فخر الدّين (المعروف تاريخيّاً بفخر الدّين الأوّل). بعد معركة مرج دابق، ووصول السّلطان سليم الأوّل إلى دمشق، تذكر كتب التّاريخ اللبنانيّ أنّ وفداً من الأمراء اللبنانيين قد قابل هذا السّلطان، وتزعم أنّ فخر الدّين الأوّل كان واحداً منهم، وأنّه وقف بين يديه، وتلا هذا الدّعاء:

> اللّهم أدم دوام من اخترته لملكك وجعلته خليفة عهدك، وسلّطته على عبادك وأرضك، ناصر الشّريعة النّيّرة الغرّاء شريعتك، وقائد الأمّة الطّاهرة الظّاهرة، سيدنا ووليّ نعمتنا أمير المؤمنين، الإمام العادل والذّكيّ الفاضل الذي بيده أزمّة الأمر. بادشاه أدام الله بقاه، وفي العزّ الدّائم أبقاه، وخلد في الدّنيا مجده ونعماه. ورفع إلى القيامة طالع سعده، وبلّغه مأموله وقصده. من ملك الملك بالعقل والتّدقيق، ومدّه الله بالإقبال والتّوفيق. أعاننا الله بالدّعاء لدوام دولته بالسّعد والتّخليد، بأنعم العزّ والتّمهيد، آمين.

وقد لخّص أحد المؤرّخين نتائج هذا الاجتماع كما يأتي: "كان لمظهر الأمير الدّرزيّ المهيب وسيماء الإخلاص البادية عليه الوقع الحسن لدى السّلطان فخلع عليه (فخر الدّين) لقب

سلطان البرّ"[1].

هذا اللقاء المفترض يصوّر وصول العثمانيّين إلى بلاد الشّام على أنّه تثبيت لكيان سياسيّ هو لبنان، وسلالة لبنانيّة حاكمة هي آل معن. هذه في اعتقادي هي الأهميّة التي تعلّق على هذا اللقاء المفترض بين السّلطان سليم الأوّل والزعيم المعني، سواء أكان هذا الزعيم هو فخر الدّين الأوّل، أم أيّ شخص آخر من آل معن. اختلق المؤرّخون "اللبنانيون" في القرن التّاسع العشر أصولاً للسّلالة المعنيّة تعود إلى ما قبل الإسلام، وقد جاؤوا بهم إلى لبنان في بدايات القرن الثّاني عشر، في محاولة لإعطائهم البعد الزّمني والعراقة التّاريخيّة وخصائص أخرى كان من الواضح أنّ الأسرة تفتقر إليها.

من المهم الإيضاح هنا أنّ مؤرخي القرنين السّابع والثّامن عشر الذين قدّموا المادّة المصدريّة لهذا اللقاء الحدث، ولمواضيع أخرى كثيراً ما تستعاد في الأعمال البحثيّة الحديثة حول العلاقات العثمانيّة-المعنيّة، كان همّهم إضفاء الشّرعيّة العثمانيّة على المعنيين وليس منحهم أوراق اعتماد "قوميّة". كذلك بالغت هذه الأبحاث في قراءتها هذه الأحداث، فابتعدت بها عمّا قصده أولئك المؤرّخون الأوائل. فعلى سبيل المثال، إنّ لقب سلطان البر الذي أصبح اللقب المكرّس لفخر الدّين الأوّل المزعوم، الذي يفترض أنّه قابل السّلطان سليم الأوّل،

[1] كما جرى الاقتباس في فيليب حتي، لبنان في التاريخ.

وانتقل بعد ذلك إلى حفيده الشّهير فخر الدّين الثّاني، هذا اللقب (سلطان البرّ) لم يرتبط باسم أيّ زعيم محلّي آخر، وكان أوّل من استخدمه في أوائل القرن التّاسع عشر المؤرّخ حيدر الشّهابي بأسلوب غير جازم، كما يلي:

> وحين أكمل الأمير فخر الدّين هذا الدّعاء تقدّم وقبّل كمّ القفطان. فسأل السّلطان خير بيك عنه. فأعلمه [أنه] أمير من سكان البرّ يحكم قرى وأماكن في جبال ضيّقة من إقطاع الشّام. فأحبّه السّلطان سليم من أجل فصاحته وجسارته وأنعم عليه وقرّبه لديه. وقال هذا الرّجل واجب أن يدعى سلطان البرّ. ومن ذلك الوقت لقب ابن معن بهذا الاسم أيّ سلطان البرّ. وكان كلّ من تولّى في ذلك الوقت على ولاية يدعى "سلطان".[1]

وغنيّ عن القول إنّ الأمر لم يكن كذلك، لكنّ الأمر المهم هو أنّ الشّهابي لا يدّعي أنّ هذا اللقب كان وقفاً على فخر الدّين هذا، بل كان لقباً يشترك فيه كلّ حكام المناطق بدليل قول الشّهابي: "وكان كلّ من تولّى في ذلك الوقت على ولاية يدعى سلطان". فضلاً عن ذلك ذهب المؤرّخون المحدثون أبعد مما عناه الشّهابي، فجعلوا من اللقب ما يكاد يكون أمراً وراثيّاً حصريّاً لآل معن، فظهر مرّةً ثانيةً بعد أكثر من قرن مقروناً باسم فخر الدّين الثّاني، بدلالات إقليميّة أو جغرافيّة محدّدة.

[1] حيدر الشهابي، الغرر الحسان، القاهرة ١٩٠٠، ص. ٥٦١. للمقارنة، انظر كيف جرى تقديمها عموماً، على سبيل المثال لدى حتي. انظر الهامش السابق.

نقد الأسطورة

نشر كمال الصّليبي عام ١٩٧٣، الذي كان قد قبل في كتاباته السّابقة هذه الرّواية لهذا اللقاء على علّاتها، بحثاً تحت عنوان "سرّ البيت المعنيّ"، أثبت فيه بمنطقيّة مقنعة، اعتماداً على النّقوش بالإضافة إلى المصادر المكتوبة، أنّ فخر الدّين الأوّل المفترض كان قد مات قبل عشر سنوات كاملة من فتح العثمانيّين لبلاد الشّام، وأنّ البطريرك المارونيّ-المؤرّخ إسطفان الدّويهي (توفّي ١٧٠٤) قد طمس ذكر الأمراء المعنيين الآخرين لمصلحة فرع معنيّ قدّم الرّعاية وخدمات كثيرة إلى الكنيسة والطّائفة المارونيّة، وكان آخر أمراء هذا الفرع صديقاً شخصيّاً وراعياً للبطريرك الدّويهي شخصيّاً.[1] من الواضح أنّ هذه الرّواية التي لا تعود إلى ما قبل القرن التّاسع عشر ما هي إلّا محاولة من مؤرّخين يعملون لدى السّلالة الشّهابيّة الحاكمة التي خلفت المعنيين في جبل لبنان لتعزيز شرعيّة الإمارة الشّهابيّة التي كانت تواجه

1 Kamal Salibi, "The Secret of the house of Ma'n", *International Journal of Middle Eastern Studies*, IV, 1973, 272–288.

معارضة درزيّة متزايدة في عقودها الأخيرة. وهكذا حدث شرخ في هذه الرّواية القوميّة.

الأمير المعنيّ الآخر الذي تقدمه هذه الرّواية كضحيّة للطغيان العثمانيّ هو قرقماز معن الذي يعتقد أنه والد الأمير المعنيّ المعروف بفخر الدّين الثّاني، والذي يفترض أنّه (قرقماز) ابن فخر الدّين الأوّل. مات قرقماز عام ١٥٨٥ بينما كان هارباً تلاحقه القوات العثمانيّة التي كانت تتوغّل في اتجاه معقله الحصين في جبال الشّوف. أما السّبب المزعوم الذي يقف خلف هذا العمل التّأديبيّ العثمانيّ، فهو الافتراءات الكاذبة التي قدّمت ضدّ قرقماز المعنيّ في الشّوف من خصومه السّياسيين، وتنسب إليه المسؤوليّة عن سرقة مزعومة للخزينة المصريّة بينما كانت تمرّ على الطّريق السّاحليّ في جون عكار في شمالي لبنان، الواقعة على مسافة كبيرة من جبال الشّوف حيث مقر قرقماز معن. هذا ما تقوله الأبحاث التّاريخيّة الحديثة استناداً إلى رواية تعود إلى القرن السّابع عشر أوردها البطريرك-المؤرّخ المارونيّ، وأعيد إنتاجها في كتابات تاريخيّة تعود إلى القرن التّاسع عشر.

لكنّ البحث التّاريخيّ اللاحق، المستند إلى المواد الأرشيفيّة العثمانيّة والمصادر التّاريخيّة المعاصرة لتلك الفترة، أثبت بما لا يدع مجالاً للشكّ ما يلي: أوّلاً لم تحدث أيّ سرقة للخزينة المصريّة في تلك السّنة، وقد سلّمت في الواقع كاملة غير منقوصة إلى إسطنبول. ثانياً كان لدى العثمانيّين كثير من الأسباب

الأساسيّة الطويلة الأمد التي تدعوهم لمعاقبة قرقماز ودروز آخرين أكثر أهميّة من مجرّد حادثة سرقة. أهمّ هذه الأسباب هو الدّور القيادي الذي لعبه قرقماز والدّروز إجمالاً في التّمرّد المسلّح في القرن السّادس عشر. وقد أُشير مراراً إلى قرقماز معن على وجه الخصوص بأنّه كبير المتمرّدين الدّروز (mukaddemi asi)، وأنّ "فساده وأعماله الشّريرة تفوق كلّ شرور الآخرين مجتمعة".

من الواضح أن قرقماز لم يكن متفرّجاً بريئاً أو ضحية التّآمر عليه، بل متمرّداً خطيراً. يضاف إلى ذلك أنّه لا بدّ أنّ الدّور الخارجيّ، بل الأوروبيّ تحديداً، المتعاظم في التّحريض على التّمرّد في المناطق الدّرزيّة، ومدّه العناصر المحليّة بالأسلحة النّاريّة، قد أثار قلق العثمانيّين.[١]

بوفاة قرقماز معن، أصبح المسرح مهيئاً لتقديم البطل الوطنيّ اللبنانيّ دون منازع: فخر الدّين المعنيّ الثّانيّ. كان اللبنان المفترض هو لبنان فخر الدّين الذي عاد إليه دعاة الوطنية اللبنانية، واتّخذوا منه سابقة للوطن الذي يأملون في تأسيسه في القرن العشرين. وقد رسمت حدود لبنان المنوي تأسيسه على أساس أنّ تلك الأراضي كانت أراضي لبنان في عهد فخر الدّين. فخر الدّين هذا كما تصوّره الرّواية القومية اللبنانية والكتب المدرسية، "بطل لبنان الأوّل والمثل الأعلى للقائد الوطني

١ المرجع السابق.

الملهم المسؤول الذي يجسد روح الأمة اللبنانية، وأمانيها السّامية"، وهذه الرّواية تؤكد أيضاً ما تقدمه كحقيقة تاريخية أنّه (فخر الدّين) "أوّل من سعى إلى تحقيق الكيان اللبناني والوحدة اللبنانية، وأوّل من ناضل في سبيل استقلال لبنان عن الدّولة العثمانيّة، وأوّل من عمل على تطوير البلاد وإدخال التّجديد عليها في النّواحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة شتّى".[1] وقد استعان الكتّاب الوطنيون اللبنانيّون في رسمهم الصورة المثاليّة لفخر الدّين ببعض كتابات الرّحالة الأوروبيين والكتّاب والمستشرقين.

هكذا، يكتب الأب أوجين روجيه (Eugene Roger): "كانت نفسه طامحة إلى المجد، وكانت شجاعته المتحفّزة تأبى عليه الاكتفاء بما كسبه أسلافه"، والأب هنري لامنس يرى أنّ الرّجل كان "بمفاهيمه الجريئة والمغامرة أحياناً، متقدّماً حقّاً على عصره".[2] ويصفه مؤرّخ لبنانيّ محدث بما يلي: "ما كان يتحلى به من قيم ومفاهيم أخلاقيّة هي أقرب إلى أخلاق الملوك منها إلى أخلاق العامة"، وكان "إداريّاً فذّاً وسياسيّاً قديراً، ذكيّاً نشيطاً حاد البصر والبصيرة".[3] كما أشير سابقاً، وكما يليق ببطل قوميّ، بُنيت شجرة نسب محكمة ومفصّلة للعائلة المعنيّة أصبح لفخر الدّين بموجبها نسب عربيّ نبيل وعريق. كذلك، في ضوء

١ كمال الصليبي، "فخر الدين الثاني والفكرة اللبنانية"، **في أبعاد القومية اللبنانية**، بيروت ١٩٧٠، ص.٨٥. يرد لاحقاً: الصليبي...، ١٩٧٠.

٢ كما اقتبس لدى ياسين سويد، **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين**، في جزأين، بيروت ١٩٨٥، الجزء الأول، الإمارة المعنية، ص.١٨٦–١٨٧. يرد لاحقاً: سويد...

٣ سويد... ص.١٨٧.

تعدّديّة المجتمع اللبناني، وربما بسبب الدّور المارونيّ الرّاجح في لبنان الحديث، وما اشتهر عن العلاقات الوديّة بينه وبين الموارنة والكنيسة الكاثوليكيّة عامّة، زعم بعضهم لفخر الدّين بعد وفاته تنشئة مارونيّة.

كان كمال الصليبي قد أخضع هذه الصّورة المثاليّة للرّجل للتّمحيص قبل أن يبدأ استخدام الأرشيف العثمانيّ في دراسة التّاريخ اللبنانيّ بوقت طويل، وذلك بأن وضع أمانته المهنية كمؤرّخ قبل مشاعره الوطنيّة التي لا شكّ فيها، واستعمل بالإضافة إلى المصادر "اللبنانية" مصادر أخرى تتمتّع بمصداقيّة أكبر، خاصّة المصادر المعاصرة، بما في ذلك تلك التي كتبت في دمشق. جاء ذلك في سياق سلسلة محاضرات نظّمتها جامعة الكسليك (الجامعة التي تديرها الرّهبانيّة المارونيّة) في موضوع أبعاد القوميّة اللبنانيّة. وقد طبعت الجامعة نفسها المحاضرات على شكل كتاب فيما بعد، وتضمّنت محاضرات مثل: "أثر الإمام الأوزاعي في تكوين القوميّة اللبنانيّة". وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ الإمام الأوزاعي كان فقيهاً سنياً من القرن الثّامن، عاش في بعلبك وانتقل إلى بيروت وتوفّي في ظاهرها حيث مدفنه إلى اليوم.[1]

فكّك الصّليبي قصّة فخر الدّين وأعادها إلى عناصرها الأساسيّة المكوّنة، وتوصّل إلى هذه الاستنتاجات بعد مناقشة مستفيضة

١ **أبعاد القومية اللبنانية**، ص.١١–٣٠.

للرّوايات القوميّة ومصادرها. ففي قضية من هم المعنيون، رفض الرّواية التّقليديّة لأنّه "ليس هناك في التّواريخ ما يثبت صحّة هذه القصّة، بل هناك في القصّة نفسها أخطاء تاريخيّة واضحة". تابع الصّليبي بعد ذلك مسألة وصول المعنيين إلى الشّوف، وأوضح أنّ بداية أمرهم هناك تعود إلى أواخر القرن الخامس عشر وليس إلى بدايات القرن الثّاني عشر كما تؤكّد الرّواية التّقليدية. يعالج الصّليبي بعد ذلك قضيّة نشأة فخر الدّين في كنف عائلة من المشايخ الموارنة، ويخلص إلى رفضها، ويراها محاولة لاحقة لشرح العلاقة بين فخر الدّين وآل الخازن من مشايخ الموارنة. وفي هذا الجزء هناك العديد من القصص الجانبيّة التي رفضها أيضاً. وفي الختام، يعالج الصّليبي مسألة الخطّة المفترضة لفخر الدّين "لخلق كيان لبنانيّ موحّد، وهل نجح عن قصد أو غير قصد، في خلق مثل هذا الكيان؟". وفي ذلك، يتوصّل الصّليبي إلى هذه الخلاصات:

> فخر الدّين، إذن، لم يمدّ سيطرته على المناطق اللبنانيّة فقط، بل أيضاً على الجليل، وفلسطين، وشرقيّ الأردن، والدّاخل الشّاميّ، حتّى تدمر... والواضح أنّ الأمير، في توسّعه، لم يطمح إطلاقاً إلى تحقيق مخطّط معين لجمع المناطق اللبنانيّة في دولة موحّدة... كما كانت لفخر الدّين... مكانة خاصّة في المناطق اللبنانية مختلفة أساسيّاً عن المكانة التي كانت له في المناطق الأخرى. وذلك رغم أنّ الأمير لم يعِ الفرق، على ما يبدو، ولم يفكّر يوماً في دمج

> المناطق الدّرزيّة والمارونيّة المختلفة، دون غيرها، في إمارة لبنانيّة موحدة.[١]

يخلص الصّليبي في نهاية بحثه إلى أنّه:

> ما إن ظهر هذا الكيان اللبنانيّ بوضوح في عهد الأمير بشير الشّهابيّ الثّانيّ، حتّى أخذ اللبنانيون يبحثون عن تفسير تاريخيّ لهذا الكيان، فبرزت أسطورة فخر الدّين، الأمير الدّرزي الذي تربّى في بلاد الموارنة وقضى حياته في السّعي البطوليّ الواعي إلى خلق وحدة لبنانيّة. وقد ابتدأت هذه الأسطورة صغيرة في أوّل الأمر، ثمّ نمت مع نمو لبنان حتى أصبح فخر الدّين في نظر اللبنانيين اليوم رائد الاستقلال اللبنانيّ ورمز الوحدة.[٢]

بعد ذلك بوقت طويل أثبتت الأبحاث المستندة إلى الأرشيف العثمانيّ استنتاجات الصّليبي مع تعديلات طفيفة. فالوثائق العثمانيّة كما التّواريخ العثمانيّة بالإضافة إلى المصادر المحليّة المعاصرة ترسم صورة لفخر الدّين يبدو فيها كحاكم مقاطعة في بلاد الشّام تأرجحت علاقته مع العثمانيّين بين صعود وهبوط، شأنّه في ذلك شأن أقرانه المعاصرين في المنطقة. ولم يحدث أن مُنح في أيّ وقت من الأوقات لقباً أو رتبة أعلى من رتبة أمير لواء (sancakbeyi) لسنجق صيدا-بيروت وسنجق صفد. كما لم

١ الصليبي...، ١٩٧٠، ص.٨٥-١٠٨.
٢ الصليبي...، ١٩٧٠، ص.١١٠.

يُشر إليه مطلقاً، خارج المصادر اللبنانيّة المذكورة، كـ"سلطان البر". ولكنّه تمتّع بدعم خارجيّ كبير حصل عليه من توسكانيا والبابويّة أساساً. كما كان له أيضاً دعم داخلي حصل عليه من الدّروز وغيرهم، وهم الموارنة أساساً الذين طالبهم البابا صاحب السّلطة الأخلاقيّة والرّوحيّة الأرفع أن يمنحوا هذا الأمير الدّرزي دعماً مطلقاً غير مشروط.

عاد الصّليبي إلى النّظر في هذه المسألة لاحقاً في سياق كتاب تفسيريّ لتاريخ لبنان، إذ كان قد أتيح له الاستفادة ممّا نُشر حديثاً من دراسات استندت إلى المواد التي وفّرتها المصادر العثمانيّة، ليدقّق استنتاجاته حول فخر الدّين، ويخلص بعد ذلك إلى ما يلي:

> في ظروف النّصف الأوّل للقرن السّابع عشر، لم يكن هناك شيء غير عادي في سيرة فخر الدّين في جنوب لبنان. لقد كان زعيماً درزياً، أو شخصية بارزة، عيّنه العثمانيّون ليحكم سنجق بيروت وصيدا بالنّيابة عنهم، ثمّ بعدئذ سنجق صفد وأجزاء أخرى من بلاد الشّام. ولأنّه كان حادّ الذكاء، ونشيطاً، ومغامراً، فقد فتح الموانئ البحريّة التي يسيطر عليها أمام التّجارة الأوروبيّة، وطوّر إنتاج الحرير في مناطق الدّروز وجوارها كمحصول يُدفع ثمنه نقداً من أجل التّصدير إلى أوروبا. تقرّب التّوسكانيون منه، وسايروا طموحاته (...) وهكذا بدأت مشكلاته مع الحكّام العثمانيّين. ولأنّه كان أكثر حذراً واحتراساً من جانبولاد، تمكن فخر الدّين من إصلاح علاقاته مع العثمانيّين كلّما تعرضت للخلل. وفي النّهاية، على أيّ حال، قادته طموحاته بعيداً جداً، وأدرك العثمانيّون أخيراً أن لا خيار لديهم للتعامل معه سوى الحرب.[1]

1 Kamal Salibi, *A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered*, London, 1988, p. 154. الترجمة للمؤلف.

الدويهي بين صناعة الأبطال
وصنعة التاريخ

يبقى أن نشير أخيراً إلى معنيّ آخر لم يكن له من الحفاوة والمجد تاريخيّاً ما كان لفخر الدّين الثّاني، لكنه لا يقل عنه أهميّة. ذلك هو أحمد معن، حفيد أخ فخر الدّين، وآخر زعيم معنيّ في جبال الشّوف. تكمن أهميّته في التّاريخ اللبنانيّ التّقليديّ في أنّه جَسرَ الفجوة بين السّلالة المعنيّة، إذ كان آخر الذّكور فيها، والسّلالة الشّهابية. والشّهابيون أقرباؤه، أو ذريّته عن طريق الزّواج. ذلك أنّه دون الرّابطة التي يؤمّنها لن تكون للحكم الشّهابي في جبل لبنان شرعيّة وراثيّة. وطبقاً للتّقليد التّاريخي نفسه، زُعم أنّ أحمد معن هو الذي وضع حدّاً نهائيّاً لآل علم الدّين، وهم المنافسون السّياسيون الأبرز للمعنيين، الذين جرى العرف التّاريخي على اعتبارهم قادة الفرع اليمني من الدّروز الذي كان يقابل الفرع القيسيّ، الذي كان المعنيون، ومن بعدهم الشّهابيّون، القادة المتصوّرون له. فيما عدا ذلك، يظهر أحمد معن في التّاريخ اللبنانيّ التّقليديّ، كما في الكتابات المعاصرة، كشخصيّة باهتة

لا يضرّ ولا ينفع، وقد حصل من العثمانيّين على التزام الشّوف وكسروان، واحتفظ به ثلاثين عاماً دون انقطاع حتّى وفاته في ١٦٩٧، وهي مدة طويلة لسلام متخيّل لم يشهد أيّ حادثة جديرة بالذّكر فيما يتعلق بعلاقة الأمير مع العثمانيّين، أو مع جيرانه.

لكنّ الأبحاث اللاحقة المستندة إلى مواد الأرشيف العثمانيّة قد كشفت عن صورة مختلفة تماماً للرّجل، فهو هنا يظهر على أنّه شخص ماكر، بارع في الإفلات من المآزق، وقد حاول العثمانيّون أن يلقوا القبض عليه ليقدّموه إلى العدالة مراراً، ولكنّهم فشلوا في ذلك. ويبدو أنّه استغلّ انهماك العثمانيّين في الحرب على الجبهة النّمساوية من ١٦٨٣ إلى ١٦٩٩ ليقود تمرّداً في مناطقه الدّرزيّة، وليحرّض على تمرّدات مماثلة في المناطق المجاورة. وعلى عكس عم أبيه، وسلفه فخر الدّين الثّاني الذي أسره العثمانيّون وساقوه مكبّلاً إلى إسطنبول حيث نُفّذ فيه حكم الإعدام، نجح أحمد معن في النّجاة من الاعتقال، ومات أخيراً على فراشه. بموته انقرضت السّلالة المعنيّة وانتقلت القيادة عبر النّساء إلى أقربائهم بالمصاهرة، آل شهاب، في وادي التّيم.[١]

كان التّاريخ التّقليديّ اللبنانيّ يجهد لتبرير صراعات المعنيين مع الدّولة عندما كان يضطر إلى الإشارة إليها محاولاً أن يبرّئهم من تهمة التّمرّد، وأن يصوّر التزامهم، الذي كان في معظم الأحيان ترتيباً مؤقّتاً يخضع للتّجديد سنويّاً، على أنّه منصب متوارث،

١ حول أحمد معن، انظر: A. Abu Husayn, "The Unknown Career of Ahmad Ma'n", *Archivum Ottomanicum*, 17, 1999, 241–247.

بل إمارة تستمدّ شرعيّتها التّاريخيّة من اعتراف مستمرّ وغير منقطع حصلت عليه من الدّولة العثمانيّة ومن الدّول الإسلاميّة التي سبقتها. ولهذا رأى الدّويهي، في القرن السّابع عشر، وتبعه في الاعتقاد كلّ من الشّهابي وشدياق في القرن التّاسع عشر، أن الهجوم العثمانيّ على الشّوف عام ١٥٨٥ كان نتيجة اتهامات كاذبة قدّمت ضدّ الأمير المعنيّ في ذلك الوقت، الذي كان في الحقيقة من "الرّعايا الأبرياء المخلصين". كان الدّويهيّ، كما يبدو، أوّل من أتى بهذا التّفسير الملفّق عن الهجوم العثمانيّ على الشّوف. كانت مشكلته أنّه لم يكن يستطيع تجاهل الهجوم على الشّوف الذي نتج عنه مقتل قرقماز معن، والد بطله فخر الدّين. ولا بدّ أنّ هذا الهجوم كان ردّاً على بعض أعمال العصيان التي سبق تفصيلها. لكنّ الدّويهيّ، وهو الصّديق الحميم للمعنيين، لا يستطيع الإقرار بذلك. ولذا، كان الخيار الوحيد المتاح تفسير الحادثة بطريقة أخرى، وهذا ما فعله. كذلك، رغم معرفة هؤلاء المؤرّخين للمصادر واستخدامهم لها، فإنّهم يهملون أيّ إشارة إلى الهجمات العثمانيّة ضدّ المعنيين، التي سبقت اجتياح ١٥٨٥، بل يعيدون أسباب صدامات فخر الدّين اللاحقة إلى العداء الذي يكنّه بعض الولاة والقادة العثمانيّين له، أو بسبب جشعهم، أو بسبب الخيانة ودسائس الغدر من الزّعماء الحسودين في المناطق المجاورة.[١] أمّا المؤرّخون المحدثون

١ انظر: A. Abu Husayn," The korkmaz Question, a Maronite Historian's plea for Ma'nid Legitimacy", *Al-abhath*, 34, 1986, 3-11; "Khalidi on Fakhr al-Din: History as Apology",

الذين كتبوا من منطلق لبنانيّ أو قوميّ عربيّ، فلا يساورهم الشّك، إذ يسمّون أعمال فخر الدّين انتفاضات لبنانيّة أو عربيّة ضدّ الاستبداد والطّغيان العثمانيّين.

في عصر القوميّات الذي بدأ يؤثّر في لبنان أواخر القرن التّاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ربما كانت القوميّة اللبنانيّة مختلفة عن غيرها من الحركات القوميّة في أمكنة أخرى من العالم الثّالث، ذلك أنّها لم تكن مجرد بنيان فكريّ فقط، فقد تمتّع لبنان بضمانة دوليّة لحكم ذاتيّ، وبمؤسّسات وطنيّة للحكم منذ ١٨٦١. وبما أنّ مزايا الحكم الذّاتيّ أصبحت واضحة للعيان، ليس من المستغرب أنّ العديد من اللبنانيين بدؤوا ينشطون في الدّعوة إلى الانفصال الكامل عن الإمبراطوريّة العثمانيّة. لكن كان هناك أكثر من رأي حول ما يجب أن يحدث وأيّ كيان سياسي سينشأ بعد التّحرر من السّيطرة العثمانيّة. فقد كان هنالك القوميون العرب الذين عملوا من أجل بلاد الشّام العربيّة، أو الدّولة العربيّة الواحدة الكبرى التي تشمل لبنان. كما وُجد من يدعو إلى بلاد الشّام الفرنسيّة، أو جبل لبنان المسيحيّ، أو لبنان الكبير، الذي يرتبط بعلاقات مميّزة مع فرنسا... إلخ.[1] كانت الطّائفة المارونيّة، من بين الطّوائف اللبنانيّة المتعددة في جبل لبنان، قد برزت في أعقاب الحرب الأهليّة في منتصف القرن

.Al-Abhath, 41, 1993, 3-15

١ يجب الانتباه إلى أن متصرفية جبل لبنان (١٨٦١-١٩١٨) اشتملت على جزء من الأراضي التي اشتمل عليها عام ١٩٢٠.

التّاسع عشر كطائفة متفوّقة في العديد من النّواحي، وبقيت الكنيسة المارونيّة المؤسّسة الوحيدة العاملة التي تمتلك تنظيماً محكماً. وهكذا، عندما هُزمت الإمبراطوريّة العثمانيّة في الحرب العالميّة الأولى، تمكّن البطريرك المارونيّ إلياس الحويّك من قيادة الفريق المنادي بلبنان الكبير ذي العلاقات المميّزة مع فرنسا. وكان مشروع لبنان الكبير فكرة طرحها قبل ذلك المثقّف المارونيّ بولس نُجَيم في بدايات القرن العشرين.

ما يثير الاهتمام وما يتّصل بالبحث الحالي من هذا الطّرح ليس ما أورده نجيم من حجج اقتصاديّة أو اجتماعيّة أو سّياسيّة لتبرير هذا المشروع (عبّر عنها آخرون بصور مختلفة)، ولكن، بالأحرى، مطالعته التّاريخيّة. يقول نجيم إنّ لبنان الكبير هو ببساطة عودة إلى لبنان فخر الدّين المعنيّ:

> أسّس فخر الدّين دولة قويّة وجيّدة التّنظيم مركزها لبنان، لم تكن ولاية تركيّة وإنّما دولة لها حياتها الخاصّة، تشبه الدّول المتحضّرة في أوروبا الغربيّة أكثر من ولاية من ولايات الباب العالي. وقد نعمت تحت قيادة حاكم مطلق متنوّر بعظمة وبهاء النّهضة الإيطاليّة.[1]

١ كما وردت مقتبسة في:
Marwan Buheiry, “Bulus Nujaym and the Drand Liban Ideal 1908–1919”, in Marwan Buheiry (ed), Intellecual Life in The Arab East, 1890–1939, Beirut, 1981, 74.
الترجمة لي، يرد فيما بعد: Buheiry....

القومية اللبنانية
في تعقّلها للمعنيين والشهابيين

وعن فخر الدّين، يقول نجيم في موضع آخر:

> لا يختلف اثنان في عبقريّته. وقد ترك آثاراً خالدة. وهي أوّلاً وقبل أيّ أمر آخر، تتجلّى في البحبوحة الاقتصاديّة في بيروت ولبنان، وهي من صنع يديه وتضعهما اليوم في طليعة بلدان المشرق. ثانياً صنع وحدة لبنان السّياسيّة، بل صنع دولة لبنان (التي) تستطيع أن تلعب دوراً كبيراً في بلاد الشّام، وفي أنحاء الشّرق كافّة. كانت دولة مزدهرة جذبت إليه الانتباه والنيات الحسنة حتى في أوروبا. لا شك أنّه قد فشل، ولكنّه بيّن الطّريق للبنانيين، الدّروز والموارنة، الذين بوحدتهم أمّنوا الدّفاع عن الاستقلال. لقد وطّد هذه الوحدة بتقاليده المجيدة في الحكم. لقد أيقظ في كلّ سكان الجبل الوعي بوحدتهم الوطنيّة. وهو الذي أحلّهم في مكان الصّدارة بين كلّ سكان بلاد الشّام.[1]

---

١ كما ترد اقتباساً في: ...Buheiry، ١٩٨١، ص.٧٤-٧٥.

بطبيعة الحال، لم يكن هنالك ما هو غير مألوف في أن يلتمس القوميّون اللبنانيّون سابقة تاريخيّة للبنانهم المرتجى، أو أن يتطلّعوا خلفهم إلى زمن جميل، حقيقيّ أو مزعوم. فهذا شأن معظم الحركات القوميّة التي تسمح لنفسها بهذا النّوع من التّمارين الفكريّة. لكنّ الأمر العجيب في هذا العصر الذّهبيّ المتخيّل مارونيّاً هو أنّ بطل ذلك العصر كان درزيّاً. وقد حدث هذا بعد عقود قليلة فقط من الحرب الأهليّة في منتصف القرن التّاسع عشر بين الموارنة والدّروز، إذ فقد آلاف الموارنة والمسيحيون الآخرون حياتهم، واضطر عشرات الآلاف منهم إلى النّزوح عن قرى آبائهم وأجدادهم. ولكن، هل يمكن أن تكون أسطورة لبنان فخر الدّين و"دولة لبنان" ذات منشأ أبعد زمناً من منتصف القرن التّاسع عشر أو بدايات القرن العشرين؟

حين نقرأ المصادر اللبنانيّة المارونيّة التي تعود إلى القرن السّابع عشر والنّصف الأوّل من القرن التّاسع عشر (وهي تقريباً كلّ المصادر المحليّة التي بين أيدينا)، نجد الدّويهي يورد ما أقتبسه أدناه، وقد استعاد حيدر الشّهابي ما أورده الدّويهي حرفيّاً في القرن التّاسع عشر، يقول الدّويهي عن فخر الدّين ما يلي:

> وفي دولة الأمير فخر الدّين، ارتفع رأس النّصارى، عمّروا الكنائس، وركبوا الخيول بسروج ولفّوا شاشات وكرور، لبسوا طوامين وزنانير مسقطة، ولبسوا القفاص والبندق المجوهرة، وقدموا المرسلين من بلاد الفرنج وأخذوا السّكنة في جبل لبنان لكون

> غالب عسكره كانوا نصارى، وكواخيه وخدّامه موارنة.

يجدر هنا إعادة التّأكيد أنّ الموارنة كانوا أنصاراً شديدي الإخلاص لآل معن وخلفائهم آل شهاب. وقد كانت لكلتا السّلالتين الحاكمتين صلات وثيقة مع القوى الأوروبية الكاثوليكيّة والكنيسة الكاثوليكيّة، إذ كانت هذه تهتمّ شديد الاهتمام لأمر الموارنة. كما أنّ كلتا السّلالتين الحاكمتين، آل معن وآل شهاب، أظهرت العطف والرّعاية الفائقة تجاههم. أضف إلى ذلك أن الموارنة كانوا في واقع الأمر مكلّفين من البابويّة منذ بداية القرن السّابع عشر مساندةَ المعنيين والتّوجه إليهم طلباً للحماية. ولذا، لا يجد الدّويهي أيّ غضاضة لدى حديثه عن السّلطة المحليّة لفخر الدّين في أن يصفها بالدّولة.[1]

ربّما لا يجدر بنا القفز إلى استنتاجات بهذه الأهميّة بناء على إشارة مفردة قد تكون وردت عابرة دون اكتراث لدولة فخر الدّين. ولكن الدّويهي نفسه يقول لاحقاً، في **تاريخ الأزمنة**، لدى ذكر وفاة المعنيّ الأخير: "وفي الخامس عشر من أيلول (١٦٩٧) كانت وفاة الأمير أحمد بن معن، وفيه انقرضت دولة المعنيّة العادليّة"، ويستعيد الشّهابيّ في القرن التّاسع عشر ما أورده الدّويهي بصورة حرفيّة في القرن التّاسع عشر.

أصبح الموارنة الذين كانوا يتمتّعون برعاية الإمارة المعنية

١ المرجع السابق.

سادة الإمارة الشّهابية التي خلّفتها. وهذا التّطوّر لا يعود حصراً إلى أنّ الأمراء الشّهابيين تنصّروا في منتصف القرن الثّامن عشر ودخلوا الكنيسة المارونيّة، ولكن لأنّ الموارنة في ذلك الوقت كانت قد أصبحت لهم اليد العليا في إدارة واقتصاد الإمارة، إضافة إلى تفوّقهم السكّانيّ. لذلك، كان من الطّبيعي، كما يقول الصّليبي، أن يكون "بشير الثّاني أميراً حاكماً وسليل أسرة من الأمراء الحكام" في نظرهم، بينما نظر الدّروز إلى الشّخص نفسه على أنّه "مجرد موظف مالي في الدّولة العثمانيّة الذي كان التزامه جمعَ الضّرائب يخضع للتّجديد سنويّاً". إنّ حقيقة الشّرعية التّاريخيّة للإمارة الشّهابية مستمدّة من الشّرعيّة المعنيّة المفترضة قبلها.

كان الدّويهي، بالطّبع، بريئاً من المشروع القوميّ الذي تقدّم به نجيم. وكانت دولته المعنيّة أيضاً كياناً متواضعاً إذا ما قورن بلبنان الكبير الذي اعتقد نجيم بوجوده تاريخياً. ولكن هذا الكيان، على تواضعه، أتاح للموارنة، بصفتهم مسيحيين ليس لهم وضع الملّة القائمة بذاتها، أفضل ما كان يمكن الحصول عليه في ظلّ الدّولة العثمانيّة. وكان الدّويهي، بصفته البطريركيّة، معنيّاً بأمن طائفته الدينيّة الذي اعتقد أنّه سيكون مضموناً إذا واصل الشّهابيون سياسة المعنيين في معاملة الموارنة. عاش الدّويهي السّنوات السّبع الأولى من الإمارة الشّهابيّة وكان من المهمّ بالنسبة إليه هو نقل هذا الفهم للشرعيّة العثمانيّة وقبوله،

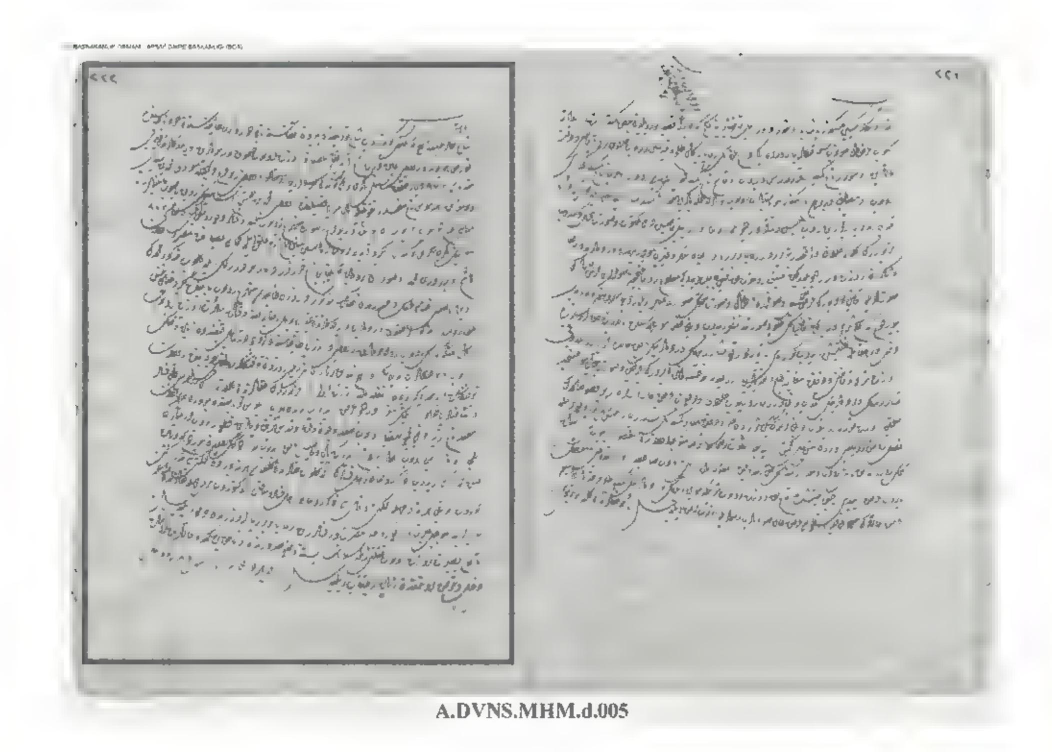
التي استطاع عبر استعماله التاريخ إضفاءها على الإمارة المعنيّة والشّهابيّة إلى غير الموارنة، وفي المقام الأوّل إلى الدّروز والمسلمين في المناطق المجاورة.

إذا ما حكمنا على الأمر وفق الرّواية القوميّة اللبنانيّة المتداولة في الوقت الحاضر، نجد أنّ الدّويهي قد نجح نجاحاً باهراً بالفعل. فبغض النّظر عن كتاب الصّليبيّ الأخير حول لبنان، وما سيق سابقاً من وجهة نظر بديلة لآل معن، يبقى ما قال به الدّويهيّ واحداً من الأفكار الأساسيّة في الأعمال الأكاديميّة كما في الكتب المدرسيّة.

ملحق

الوثائق العثمانية المشار إليها في النص

(مؤطرة باللون الأسود)



A.DVNS.MHM.d.005

م. د. ٥/٥٦٥

(أوائل محرم ٩٧٢ - أواخر ذي الحجة ٩٧٢/١٥٦٤-٦٥)

حكم إلى والي دمشق،

لقد أرسلت مكتوباً يفيد بأنّ أهالي عين دارة، في ناحية الجرد، قضاء بيروت في ولاية دمشق وهي من الخواص الهمايونية قد شقوا عصا الطاعة ورفضوا تأدية الحقوق والرسوم (الضرائب) المتوجبة عليهم. وقد هجموا سابقاً في الحادي والعشرين من

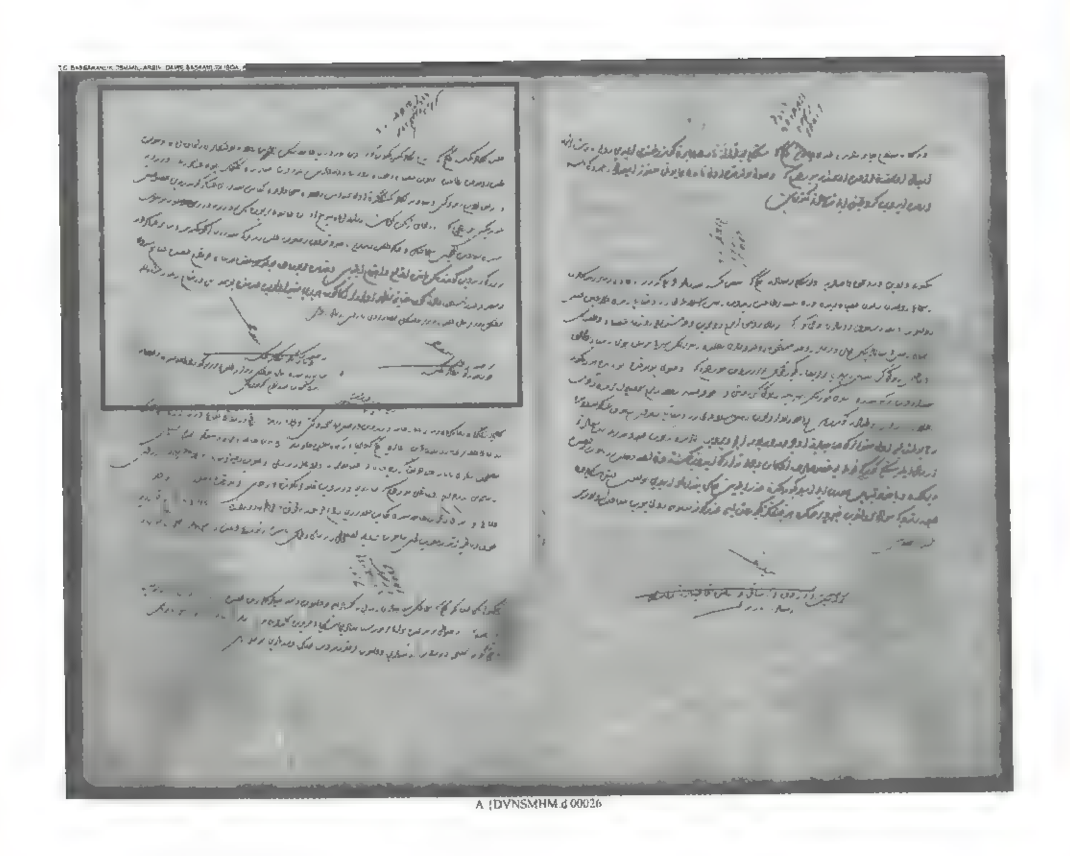
ذي القعدة ٩٧٢، بمساعدة المفسدين من قادتهم محمد ابن سيدي المعروف بأبو عرام، ويوسف بن هرموش، على منزل السباهي المكلف جمع الضرائب محمد بن الحنش. وقد قتل عدد كبير من الرجال في هذا الهجوم. كما ألقي القبض على المذكورين يوسف وأبو عرام بينما فر الباقون وتم وضع حد للفتنة والفساد.

ولكن منذ الثامن والعشرين من صفر ٩٧٣، تمرّد أهالي القرية المذكورة، بالإضافة إلى أهالي قرية المتين، بقيادة المفسدين المستمرين في العصيان: هاشم وأخوه محمد وقايتباي بن صولاق، وهاجموا بيت المذكور محمد [بن الحنش]. وجرى قتال شديد وهزم الدروز وقتل منهم عدد كبير.

وكنت قد أبلغت أنهم بالإضافة إلى تمنعهم عن أداء الضرائب يثيرون الاضطراب كما ورد سابقاً، ويملكون عدداً كبيراً من الأسلحة النارية. كما أفدت بأن الدروز في تلك المنطقة يملكون أكثر من ٣-٤ آلاف بندقية وأن بنادقهم طويلة وباستطاعتها إطلاق سبعة أو ثمانية دراهم من الرصاص، وهي تتفوق على البنادق الموجودة بحوزة عساكرك، ولذا إن يدهم هي العليا. وهكذا، إذا لم يتم التعامل معهم، فإن الاضطراب [الذي يتسببون فيه] والشر [الذي يجددونه] سيعود إلى الظهور مجدداً. وكنت قد أفدت أيضاً بأن قرية معبد، وهي من خاص أمير لواء نابلس، قد أصبحت ملاذاً للأشقياء الذين يقطعون الطرقات في مناطق صفد

واللجون وغزة والقدس. وقد أفدت بأن آمر اللواء والقاضي قد أشار بالتخلص منهم.

وقد أمرت أن تفعل ما يلزم بهذا الخصوص وأن تبذل المستطاع للقبض على المفسدين وإزاحتهم بأي طريقة لكي يكونوا عبرة لغيرهم ولحماية الرعايا من الضرر الذي يحدثونه. ولكن أثناء تنفيذ ذلك، عليك أن تكون متنبهاً وألا تدخل أو تعترض سبيل أولئك الذين لا دخل لهم [بالأشقياء] أو أن تفعل ما لا يليق في لحظة من الغفلة. والآن تُجهّز المدافع لإرسالها إلى طرابلس.



A.{DVNSMHM.d 00026

م. د. ٢٦/١٠١

أعطي لبرويز كتخدا

٢ (٢٣) ربيع الثاني ٩٥٣/٢ (٣) حزيران/ يونيو ١٥٤٦

حكم إلى والي حلب،

لقد أرسل والي دمشق مكتوباً يفيد بأن الأمر قد صدر بجمع البنادق من أيدي الدروز. وقد أعلمني أنه لدى مطالبتهم بالامتثال

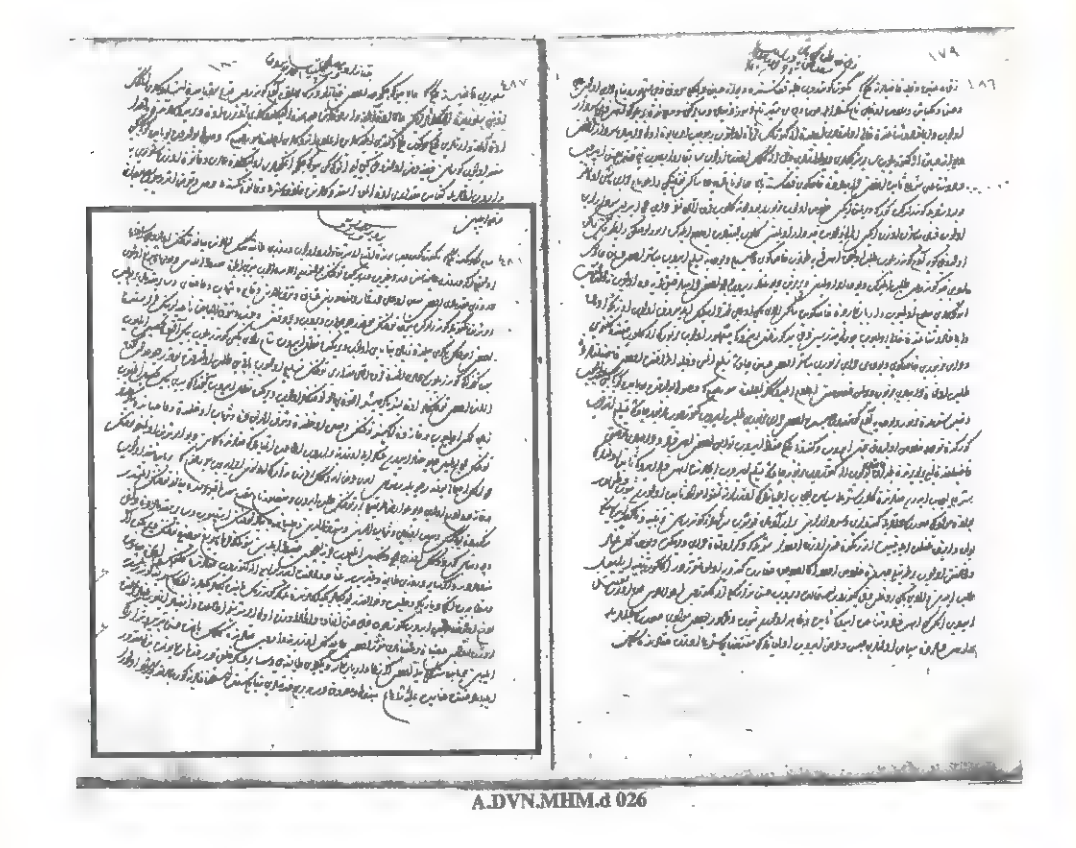
لهذا الأمر، رفضوا الطاعة ولجأوا إلى العصيان. ولذا، يجب أن تتحرك ضدهم بما لديك من العساكر لإخضاعهم، وإذا تبين أنك تحتاج إلى عساكر من الألوية المجاورة، أعلمني بالأمر لإرسالهم. ولقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] أن تتحرك ضد الطائفة المذكورة. وكما ورد في فرماني الشريف، إذا احتجت إلى المساعدة من أمراء الألوية المجاورة، فعلى هؤلاء الاستجابة لطلبك دون إبطاء. وعندما تصلك العساكر [الإضافية] عليك تزويدهم بالعتاد والمؤونة وتوجيههم إلى القتال. ابذل غاية الجهد في هذا السبيل.

وستكون أنت وعساكرك المشاركون في هذه الحملة موضع عنايتي الهمايونية إذا ما أثبتم أنكم أهل لها. وبناء على ذلك، كل منكم ملزم تأدية هذا الواجب وبذل أقصى الجهد. وإذا طلب الجنود حملة البنادق المزيد من المشاة، اكتب إلى عساكر القلاع لإرسال هؤلاء.

نسخة إلى والي ذو القدر،

نسخة إلى والي ديار بكر،

إن المذكور أعلاه يطلب عساكر مشاة مجهزين بالبنادق. ويجب عليكما إرسال العدد الكافي من هؤلاء من طائفة الأكراد ومن عساكر القلاع.



A.DVN.MHM.d 026

م. د. ٤٨٨/٢٦

١٠ جمادى الأولى ٩٨٢/٢٨ آب/ أغسطس ١٥٧٤

أعطي لبرويز كتخدا،

حكم إلى والي دمشق،

لقد أرسلت مكتوباً تفيد فيه بأن طائفة الدروز لديها الكثير من البنادق. ولذا، صدر أمري الشريف يأمرك بجمع هذه البنادق

حيث وجدت بين أيدي الدروز أو غيرهم لمصلحة الدولة (المري)، لكن عندما أرسلت الرسائل بموجب أمري الشريف إلى كل من قرقماز بن معن، ومنصور بن عساف، وشرف الدين وقاسم شهاب، وقايتباي، من مقدمي طائفة الدروز وغيرهم من المقدمين، أجابوا بأن لا بنادق لديهم.

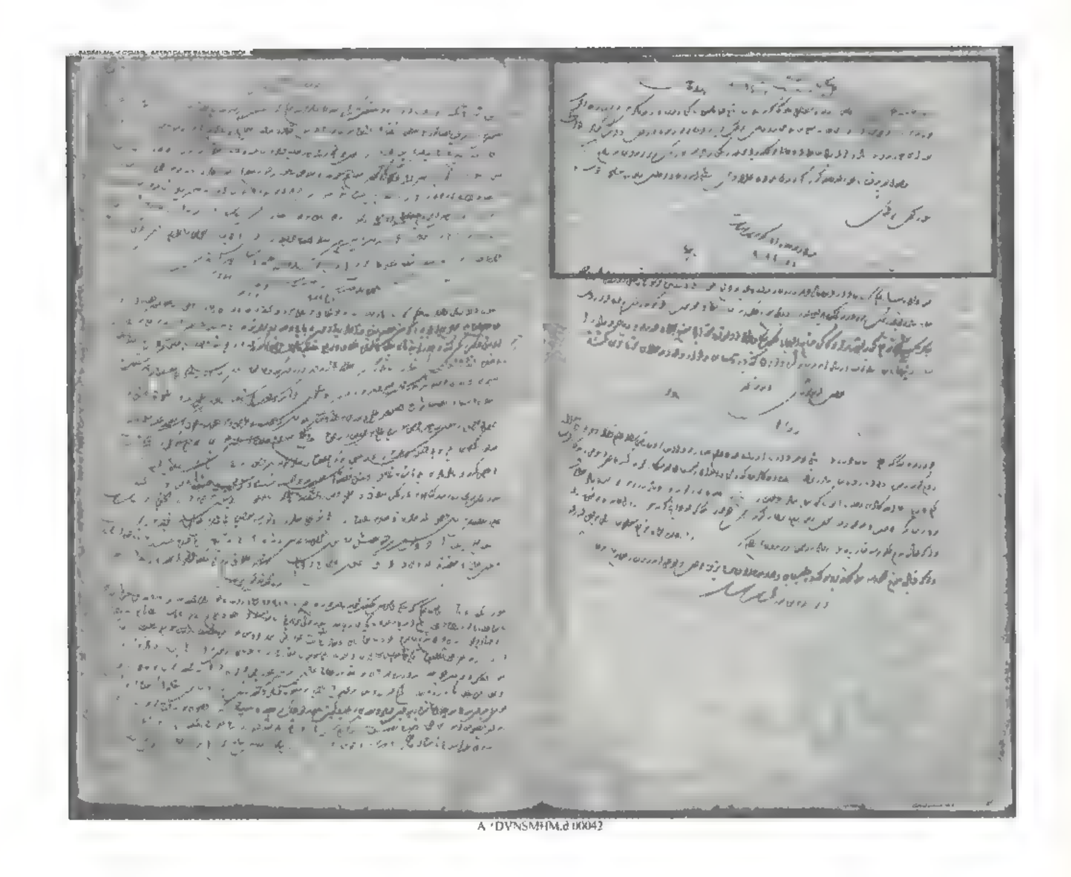
كما تجب على قرى نواحي الجرد والمتن والغرب وشوف البياض ضرائب متأخرة منذ أكثر من عشرين عاماً، وهم يماطلون في دفعها. وكان سابقاً قد أرسل ميرالاي الشام إليهم فحصّل منهم ألف قطعة من الذهب. ثم أرسل كتخداك فتسلم من أيدي مشايخهم ٤٠ إلى ٥٠ بندقية، وعندما طلب بقية البنادق أُجيب بأنه لا يوجد غير ما تمّ تسليمه. لكن قيمة البنادق الموجودة لديهم تقدر بخمس عشرة إلى عشرين قطعة ذهبية لكل منها. وهم كذلك يماطلون في دفع متأخرات الضرائب؛ وقد تمكن كتخداك من تحصيل سبعة آلاف [قطعة ذهبية] ورأى أنه يستحيل تحصل المزيد.

وكنت قد عرضت أنه من غير الممكن جمع البنادق دون أمر شريف يأمرك أن تجمع بندقيتين من كل منزل (خانة)، وألف بندقية من كل من ابن معن وشرف الدين وابن شهاب وقايتباي. فإن عاندوا في ذلك، سر عليهم بعسكرك وأدّب من لا يطيع منهم. وهكذا، أمرت أن تفعل ذلك طبقاً لما عرضت، فتطلب من كل منزل بندقية على سبيل [ضريبة] العوارض، كما تتطلب

مصلحة [الدولة]. ولما كان المقدم المدعو [منصور] عساف قد حصل قبل ذلك على عدد كبير من البنادق من قبرص، فعليك أن تطلب منه تسليم ألفي بندقية. أما ابن معن، وشهاب الدين [ابن شهاب]، وشرف الدين وقايتباي، فعليك أن تطلب من كل واحد منهم تسليم ألف بندقية. أما سائر المقدمين، فعليك أن تطلب من كل واحد منهم تسليم العدد الذي تراه مناسباً من البنادق.

فإذا خالفوا وعاندوا في تسليم البنادق بموجب فرماني الشريف، سواء أكانوا من المقدمين أو سائر طائفة الدروز أو غيرهم، فعليك إلقاء القبض عليهم. وقد أرسلت الأحكام الشريفة إلى ولاة ديار بكر وحلب وذو القدرية تأمرهم بمدّ يد العون لك في تأديبهم. وعليك أن تتخذ التدابير اللازمة بشأن من لا يطيعون أمري الشريف. وعليك أن تتحرك ضد الطائفة التي يتضح عصيانها وطغيانها وتؤدبها، وذلك بحسن الاتفاق والإعداد.

وفي هذا الصدد، إنّ الزعماء وأرباب التيمار وطائفة الإنكشارية – وسائر العسكر ممن هم معك في خدمتي الهمايونية الذين يبذلون الجهد – سيكونون محطّاً لعنايتي العلية الهمايونية، ولكل منهم ما يستحق مقابل خدماته.



A.{DVNSMHM.d 00042

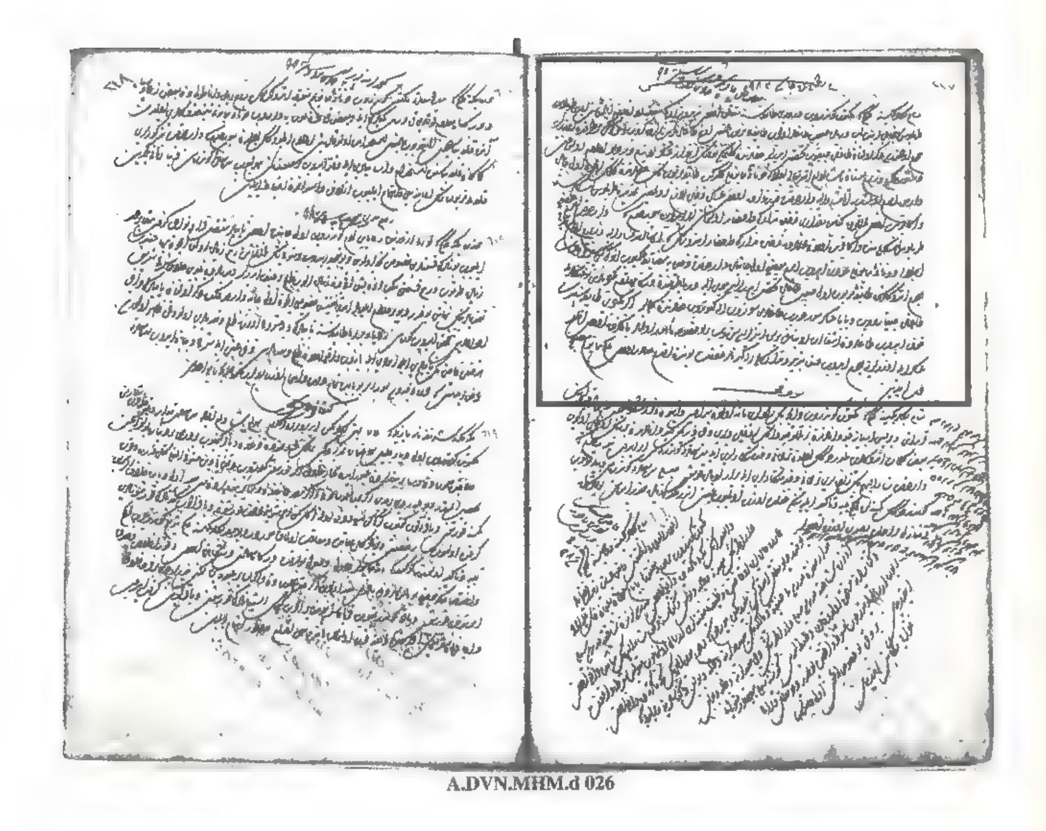
م. د. ٤٢ / ٢٧٣

٢٣ جمادى الآخرة ٩٨٩/٢٥ تموز/ يوليو ١٥٨١

حكم إلى قاضي دمشق،

لقد أرسل قاضي دمشق السابق مكتوباً يفيد بأن أبا بكر ابن رزق الله، الذي يقطن في محلة الصالحية في دمشق، رجل غمّاز، وأنه يتعامل مع الدروز ويزودهم بالبنادق والبارود والرصاص.

كذلك إنه يتعامل مع سفن الفرنجة ويبيعها القمح. وقد أمرت أن يُنفى أبو بكر رزق الله إلى [جزيرة] رودس. ولدى وصول [هذا الحكم]، عليك أن تقطع أيّ صلة للمذكور بذلك المكان [دمشق]، وأن تنفيه إلى رودس طبقاً لأمري جليل القدر.



A.DVN.MHM.d 026

م. د. ٢٦/ ٦١٤

١ جمادى الآخرة ١٨/٩٨٢ أيلول/ سبتمبر ١٥٧٤

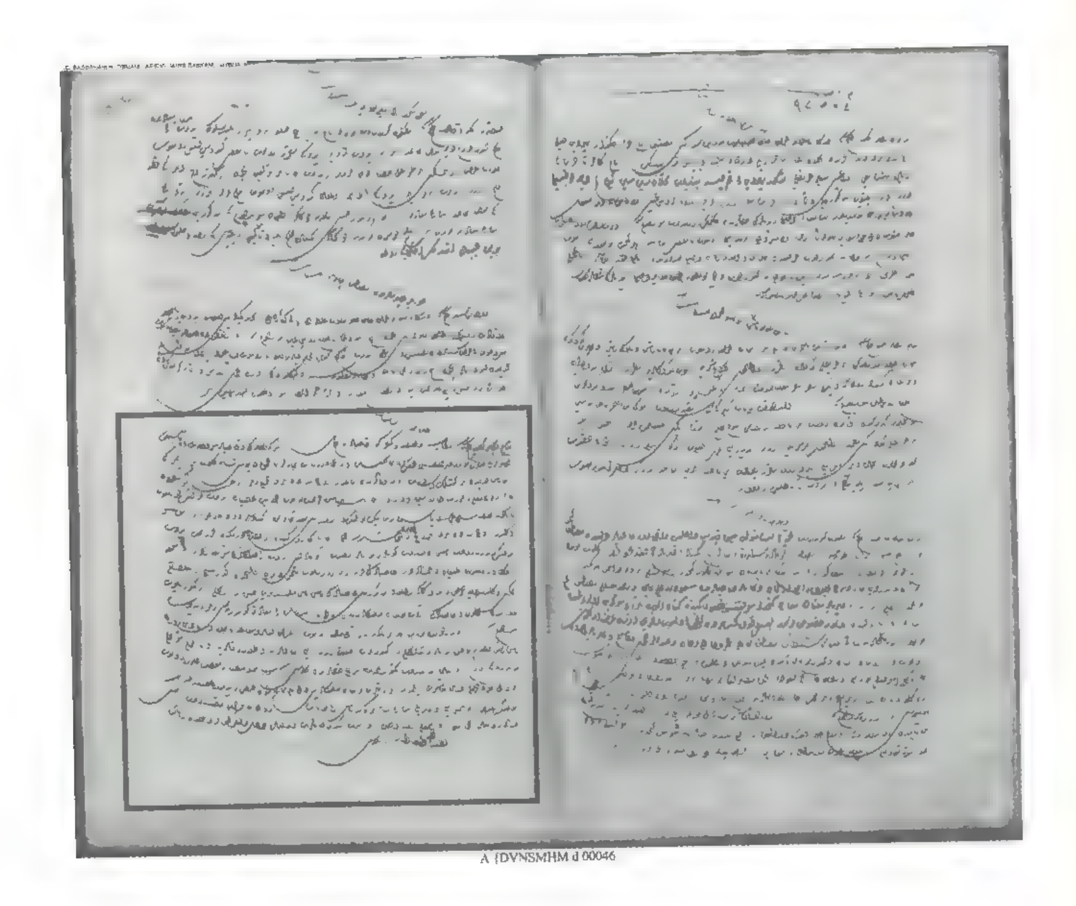
حكم إلى والي دمشق،

لقد أرسلت مكتوباً تعلمني فيه بتفاصيل التدابير والاستعدادات المتخذة فيما يتعلق بطائفة الدروز. ولما كان الأمر كما عرضت، والجبال القريبة من لواء طرابلس، على الشاطئ، صعبة المسالك،

والطائفة المذكورة تنتشر في الأماكن القريبة من هذه الجبال، وأنه إذا ما هوجموا من تلك الجهة [البحر]، فإنهم يصعدون إلى الجبال ويتحصّنون بها، ولما كنت قد أعلمتني أن تأديبهم يحتاج إلى عساكر مزودين بالبنادق، فقد صدر الأمر بأنه عندما يأتي الدستور المكرم وزيري سنان باشا أدام الله تعالى إجلاله بالأسطول الهمايوني أن يتجه إلى تلك النواحي من أجل تأديب الطائفة المذكورة. لكن لما كانت العساكر الموجودة في السفن الحربية بحاجة إلى الذخيرة عند وصولها، فإن عليك إعداد الكمية اللازمة من الذخائر وإحضارها إلى ميناء طرابلس والمناطق القريبة منه. وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تعدّ وتحضر الذخائر إلى ميناء طرابلس والأماكن القريبة الأخرى. حتى إذا ما عاد إن شاء الله المشار إليه وزيري أدام الله تعالى إجلاله بالأسطول الهمايوني ووصل إلى تلك النواحي طبقاً لأمري، فلا يواجه أيّ صعوبة فيما يتعلق بالذخائر.

وعندما تشنّ الهجوم من البرّ، وإذا ما تحصنت الطائفة المذكورة بتلك الجبال الوعرة، يقود الوزير المشار إليه إنكشارية عتبتي المعلاة المجهزين بالبنادق من جهة الساحل ويصعد إلى الجبال بعساكر المشاة لإلقاء القبض على هذه الطائفة [الدروز] وتأديبها. فإذا غادروا الجبال، نتيجة لذلك، واتجهوا نحو مواطنهم، فإن عليك مع الفرسان الذين هم معك وجميع الذين تلقوا الأمر في هذا الخصوص مهاجتهم وإلقاء

القبض عليهم بحسن التدبير والاستعداد طبقاً لحكمي الهمايوني الصادر سابقاً بهذا الشأن.



A {DVNSMHM d 00046

م. د. ٤٦/٥١٨

(أواسط رجب ٩٨٩ - أواسط صفر ١٥٨١/٩٩٠-١٥٨٢)

حكم إلى كل من والي دمشق وقاضيها، وقاضي صفد وقاضي كفر كنه،

أيها الوالي والقضاة: لقد أرسل أهالي الولاية تقريراً مكتوباً كما حضر إلى دمشق الزعماء وأرباب التيمار في لواء صفد، وأفادو

بأن أهالي تيماراتهم عصاة منذ زمن طويل. [وأفادوا كذلك] أنه في السنوات الثلاث الأخيرة وبينما كان الأمراء والعساكر منهمكين في الحروب [الخارجية]، استغلت طائفة من الأعراب (البدو) وأشقياء الدروز الفرصة مجتمعين وأعلنوا العصيان مستعملين البنادق. إنّ أهالي سنجق صفد وحدهم يمتلكون ٧ آلاف بندقية. ولذا إن أرباب التيمار ورجالهم لا يستطيعون التحرك ضدهم، ولم يتمكنوا في السنوات الثلاث الأخيرة من تحصيل أقجة واحدة. وعموماً إن الأهالي قد تركوا أعمالهم [المعتادة] وأرضهم وحصلوا على البنادق وباشروا الإغارة على القرى والطرقات وقتل الناس. وبسبب هذا العصيان، كان من المتعذر تطبيق الشرع الشريف. كما أنه قد أفيد بأن الحال لا يمكن أن تصلح إلا اذا حوصرت قراهم ووضع السيف على رقابهم. ولذا، أمرت أن تهاجم العصاة بعد الاستعداد الجيد وتجمع أسلحتهم وترسلها إلى سدة سعادتي.

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن يتقيد كل منكم بفعل ما يلزم للقبض على القادة المسؤولين عن هذا الفساد والشناعة. وبعد حسن الاستعداد لاحقاً، اجمعوا البنادق لمصلحة الدولة وسجلوا أعدادها في سجل وألقوا القبض عليهم [المفسدين]، وأرسلوا كل ذلك إلى سدة سعادتي. وقد جرى تنبيهكم في هذا الخصوص كيلا تحموا من كان ضالعاً في العصيان، وأن تكونوا حريصين على ألا تتعرضوا للأشخاص الذين لا علاقة لهم بذلك.



A.DVN.MHM.d 049

م. د. ١١٠/٤٩

٤ ربيع الثاني ٩٩١/ ٢٧ نيسان/ أبريل ١٥٨٣

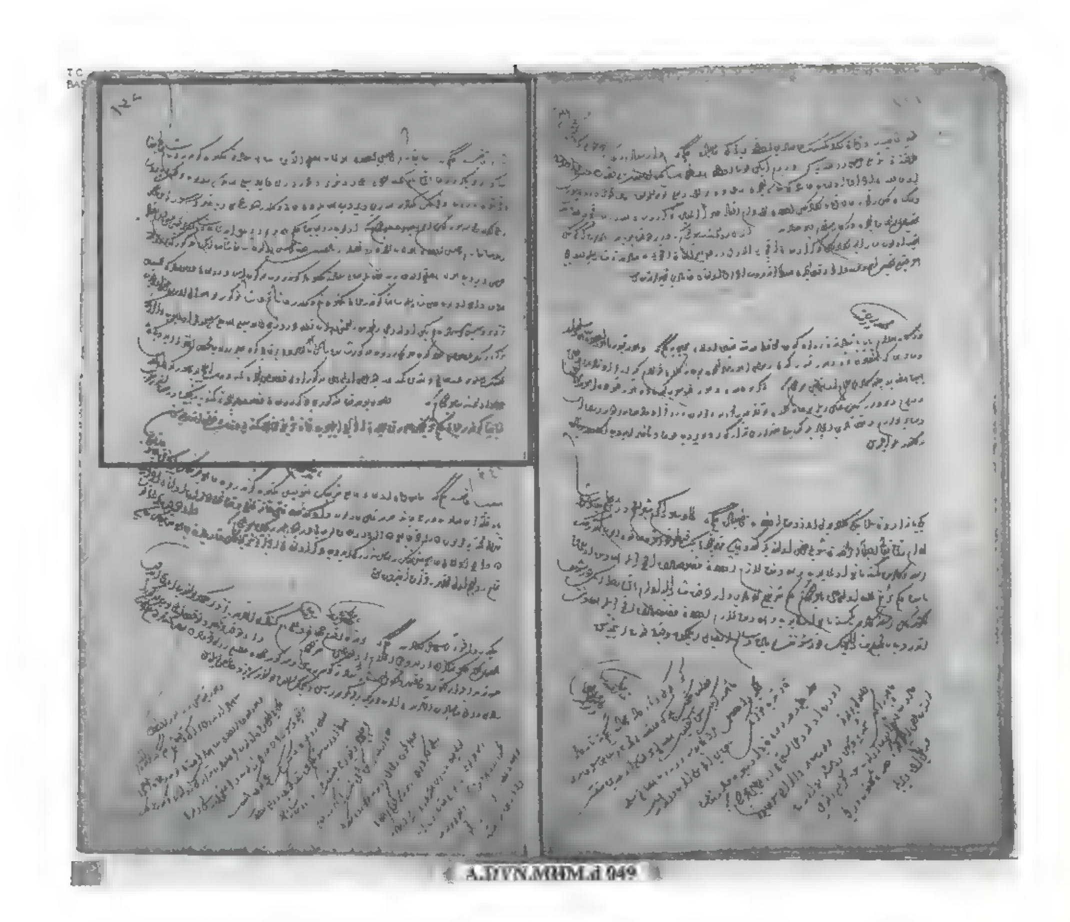
حكم إلى باليس بك، المتصرف على حلب،

لقد أرسلت رسالة إلي تفيد بأنه رغم وجود الولاة والزعماء والسباهية [في المنطقة]، فإن الأشقياء الدروز وقطاع الطرق

يعتدون على الحجاج المسلمين وجميع التجار وأبناء السبيل، ويهاجمون في ولايات حلب ودمشق وطرابلس.

ولذا، بعد مغادرة الوالي والزعماء وأرباب التيمار مدينة حلب للتوجه إلى الحرب، عليك أن تزيد عدد رجال الولاية لحفظ المدينة وحراستها وحفظ بقية أرجاء الولاية البعيدة وإلقاء القبض على أهل الفساد وتطبيق أحكام الشرع ليكونوا عبرة لغيرهم.

تدبر شؤون الحكومة بالتشاور مع رؤساء الشرطة (الصوباشية) لأن الأشقياء قطاع الطرق يتحركون بحرية في معظم قرى الخواص الهمايوني. وعلى الولاة التعاون مع الصوباشية لإلقاء القبض على الأشقياء كي لا تستمر التعديات. وقد صدر أمري الشريف بهذا الشأن، وأمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تفعل اللازم لحفظ وحراسة الولاية المذكورة وضبط وحماية الرعايا. ألقِ القبض على الأشقياء والملاعين وطبّق عليهم أحكام الشرع. ويجب على الولاة التعاون مع الصوباشية في هذا الخصوص وهم مقيدون بذلك. وإذا كان الأشقياء يتحركون بحرية في التيمارات والأوقاف أو أي أراضٍ أخرى، عليك أن تطلب العون من الضباط وتتفحص الوضع بانتباه بمعرفة قضاة العقارات، وألّا تدع فرصة لأولئك الذين اتضحت وثبتت شقاوتهم ولصوصيتهم. استولِ على أموالهم وكن في غاية الحرص كي لا يتمكنوا من الهرب وطبّق عليهم أحكام الشرع ليكونوا عبرة لغيرهم.



م. د. ٤٩/٤٤٣

١٩ جمادى الآخرة ٩٩١ / ١٠ تموز/ يوليو ١٥٨٣

حكم إلى قاضي دمشق،

كان القاضي السابق لدمشق، مصلح الدين، قد أرسل رسالة إلى سدة سعادتي تفيد بأن المدعو أبا بكر رزق الله، الذي يقطن

في دمشق، رجل خبيث ويتعامل مع الدروز ويزودهم بالبنادق والبارود والرصاص، كما أنه يتعامل مع سفن الفرنجة ويزوّدها بالقمح، وهو غير براء من نشاطات [أخرى] شبيهة. وقد أوصى [مصلح الدين] بنفي الرجل إلى رودس أو قبرص، وكان أمري أن ينفى إلى رودس، وصدر بذلك أمري الهمايوني.

وفي هذا الوقت الذي أفاد فيه كل من والي دمشق، وقاضيها السابق أحمد، وقاضي حلب الحالي، الذي كان سابقاً في دمشق، بسوء سلوك المذكور [أبو بكر رزق الله]، فإن مولانا مصلح الدين أرسل رسائل [أخرى] إلى سدة سعادتي تفيد بأن ما نُسب إلى الرجل [أبي بكر رزق الله] مخالف للحقيقة، مضيفاً أن الرسالة السابقة [حول الرجل] لم تكن منه. فحاشا أن يكون [مولانا مصلح الدين] قد أفاد بشيء من هذا. إن التزوير والادّعاء الكاذب بشيء لم يحدث واضح وضوح الشمس في رابعة النهار. وقد كتب أنه "بالتأكيد، لم أسمع له [المتهم] بأي تعامل مع الدروز، وكذلك [فالاتهام] المتعلق بتزويده الفرنجة بالذخائر كذب فاضح. إن المذكور [أبا بكر رزق الله] يعيش في دمشق على مسافة أيام عدة من الساحل. وهذا محض اختلاق. وهو معروف عند الجميع بكونه رجلاً صالحاً وتقياً". هذا ما أفاد به [مولانا مصلح الدين]. وفيما يتعلق بالمذكور [أبي بكر رزق الله]، لا يعترضن سبيله أحد. وقد أُلغي حكم النفي بحقه. وقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] أنه لا يجوز لأحد أن يؤذي

الشخص المذكور. وتجب إزالة نسخة حكمي الشريف الصادر سابقاً من السجل. ولا يجب أن يعترض أحد سبيله بما يخالف فرماني الهمايوني.



A.DVN.MHM.d 052

م. د. ٥٢/٩٦٩

١٥ ربيع الثاني ٩٩٢/ ٢٦ نيسان/ أبريل ١٥٨٤

حكم إلى كل من والي دمشق وقاضيها،

لقد أرسل محضرباشي دمشق، نور الله عرضحالا، إلى عتبتي المعلاة يفيد بأنه أرسل الشعير إلى ميناء صيدا من أجل مؤونة المدينة وطبقاً للأمر الشريف. وقد رفض ابن معن، خلافاً للأمر، دفع الثمن [المطلوب منه لقاء الشعير] واعترض المسافرين ونهب كل ما يملك [نور الله] ورفض أمراً همايونياً [لإحقاق الحق]. وقد أمرت أنه ما لم يكن الأمر قد حكم به بموجب الشرع، وإذا لم تكن قد مرّت ١٥ سنة على الواقعة، فيتعين أن تطبق الشرع [في هذه القضية].



A.DVN.MHM.d 053

م. د. ٥٣/٧٢٤

١١ صفر ٩٩٣ / ١٢ شباط/ فبراير ١٥٨٥

حكم إلى والي دمشق،

إن المدعو قرقماز بن معين [معن] من طائفة الدروز مقدم عاص، فقد جمع حوله المخاذيل من الطائفة الدرزية وتسبب في

إحداث الضرر والمفاسد في لواء صفد من ممالكي المحروسة. وقد طالب أهالي المنطقة بأن تتحرك ضد الطائفة المذكورة حيث هي. وقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] أن تتحرك ضد الطائفة المذكورة بأقصى درجات الانتباه، وأن تبقى منتبهاً بعد ذلك [إلى كل طارئ]. كذلك من الضروري أن يكون عساكر كل من دمشق وطرابلس جاهزين للمشاركة. وعندما يجهز هؤلاء العساكر لن يكون لك عذر [في ألا تتحرك] والعياذ بالله. وليس عليك فعل أيّ أمر آخر، فليس هنالك مشكلة أساسية أخرى. أنت مقيد بأن تفيدني [بما يحدث] بناء على ما جبلت عليه من صواب الرأي، وأن تحترس من وقوع ما يلحق الضرر بالسلطنة.



A.DVN.MHM.d 058

م. د. ٦٣٥/٥٨

٥ رمضان ٩٩٣ / ٣١ آب/ أغسطس ١٥٨٥

حكم إلى والي دمشق،

لقد أرسل الوزير إبراهيم باشا، دام مجده، رسالة تفيد بأن الأعراب وطائفة الدروز في حالة عصيان في أرجاء الولاية كافة، فهم يغيرون على أنحاء [ولاية] الشام دار السلام كافة

ويوقعون الضرر، ويقطعون الطرق وهم مستمرون في فسادهم وشرورهم. وقد صدر سابقاً الأمر الشريف بتعيينك في محافظة دمشق. وكذلك، طُلب منك بموجب أمر شريف [آخر] أن تنضم إلى سردار [قائد] حملة السوق، وتم إعلامك بهذا.

والآن تبلّغ بأنه من الضروري والمهم أن تتقيد بالأمر الأول وأن تتسلم أمور دمشق. والأمر باقٍ على ما هو عليه: تسلّم دمشق، واحرس البلاد واحم العباد وابذل غاية الجهد. وعندما يصل المذكور [إبراهيم باشاَ]، تعاون معه بما يتناسب والخدمة المطلوبة [منك]. وقد أمرت لدى وصول [هذا الحكم] بإبقاء الأمر السابق على ما هو عليه: تسلّم دمشق وتعاون مع المذكور [إبراهيم باشا] بالطريقة المناسبة فيما يتعلق بعصيان الأعراب والدروز. وعندما يتوجه المذكور [إبراهيم باشا] نحو سدة سعادتي، عليك أن تبذل أقصى الجهد في حفظ البلاد وحراستها وضبط العباد وحمايتهم بما جبلت عليه من حسن البصيرة.

م. د. ٥٨/٦٣٦

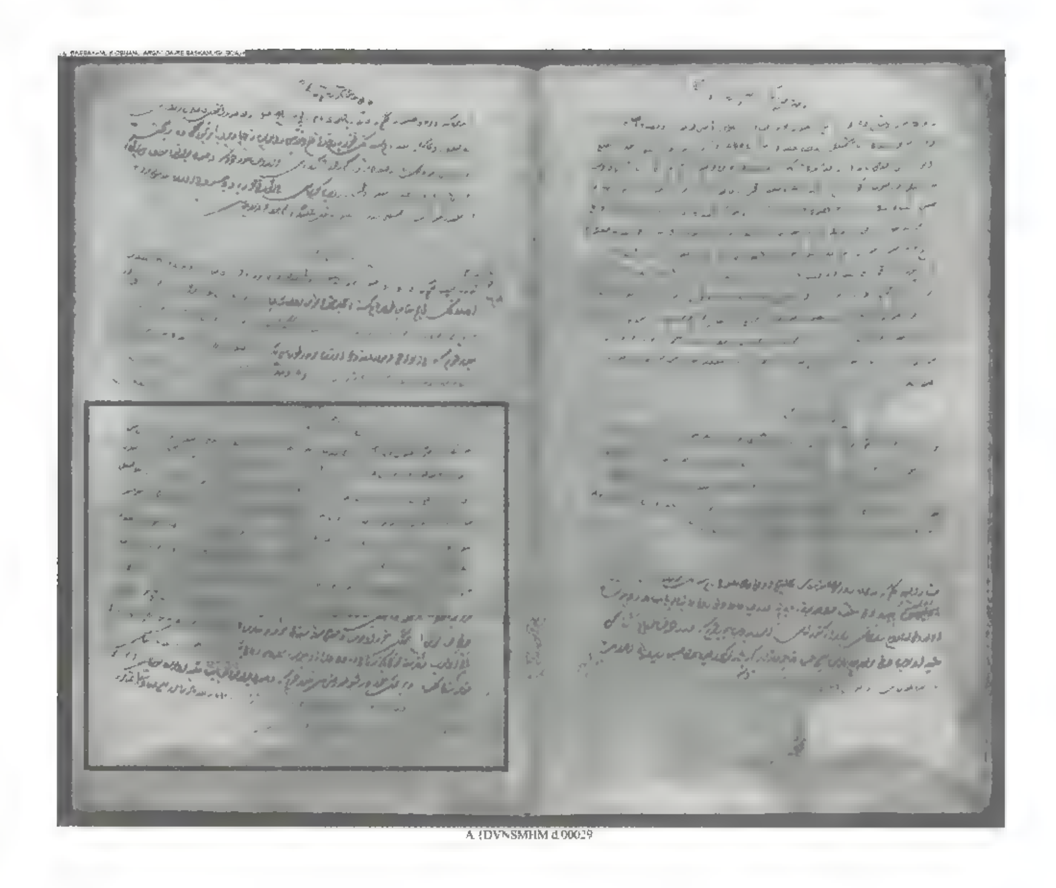
أوائل رمضان ٩٩٣ / أب/ أغسطس – أيلول/ سبتمبر ١٥٨٥

حكم إلى والي دمشق،

لقد أفاد الوالي إبراهيم باشا بأنه هاجم الدروز، وتمكن مع عساكري الهمايونية المنصورة من قطع رؤوس المئات من

المخاذيل الملاعين. وقد فعل بعون الله أعمالاً محمودة، وأرسل عدداً من الرؤوس المقطوعة [إلى إسطنبول]. وهكذا، عاقب الطائفة الباغية كما يجب. والآن، ولما كان وزيري يؤدي مهمة في تلك الأرجاء [من ولاية دمشق]، فإنّ أمري قد صدر بأن تقوم على مساعدته إذا ما طلب ذلك من دون إبطاء، وأن تتوجه إلى حيث يأمرك وأن تفعل ما يطلبه منك من المهمات. وعليك أن تذهب مع المذكور [إبراهيم باشا] كما يرى هو مناسباً، وأن تبذل أقصى الجهد في خدمتي الهمايونية وتقوم على الأعمال المشكورة.

وقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أنه إذا ما طلب المذكور [إبراهيم باشا] مساعدة منك عندما يباشر أداء مهمته في تلك الأرجاء، ألا تتأخر أو تتهاون. التحق به وابذل نفسك في أداء الأعمال المشكورة في خدمتي الهمايونية. للعلم.



A.{DVNSMHM.d.00029

م. د. ٢٩/٧٠

٢٥ رمضان ٩٨٤ / ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٧٦

أعطي لكتخدا دفتردار دمشق،

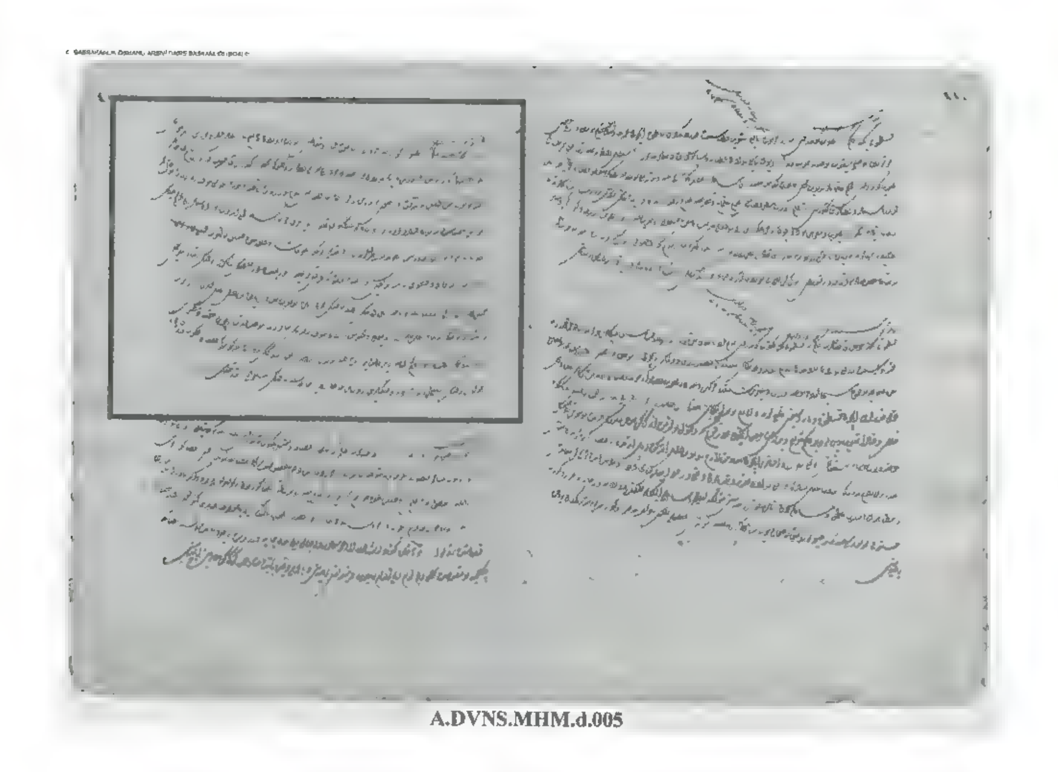
حكم إلى والي دمشق،

لقد أرسلت مكتوباً تفيد فيه أنّ أهالي نواحي الجرد، والمتن، والغرب وشوف ابن معن الواقعة ضمن قضائي صيدا-بيروت

من ولاية دمشق قد حضروا إليك وأعلموك أن طائفة الدروز في تلك الأرجاء في حالة عصيان وطغيان مستمرين. وقد بلغت الحال حدّاً لا أحد يقبل معها التزام جمع عائد الخواص في تلك النواحي. وكلما استحقّ عليهم مال كل عام، وكلف موظفون جمعه، فإنهم [الدروز] يرفضون تأدية الأموال ولا يظهرون أي احترام للأمناء. وهم لا يدفعون ما يتوجب عليهم بموجب الدفتر [سجل الطابو]، ويزعمون أنهم يدفعون طبقاً للدفتر العتيق. ولكنهم لا يؤدون ذلك أيضاً. وإن لديهم مزارع يزرعونها لكنّهم يدعون أنها لا تعطي محصولاً. [كما يدعون أن] بعض القرى قد أصبحت خراباً، لكنهم لا يسمحون للقاضي بتفحص الحال. كما أنهم لا يقيمون وزناً للأمناء. [وقد أفدت أيضاً] أنّ هذه الأوضاع تزيد طغيانهم يوماً بعد يوم، إذ إنه إذا لم يتم تدارك الأمر ويجري تأديبهم، فسوف يتعقد الأمر ويصبح من العسير ضبط الأوضاع. وبالإضافة إلى أنهم يمتنعون عن أداء الضرائب هم يتسببون في الضرر للمسلمين. وقد ظلوا سبعين عاماً مدينين بسبعين كرة مقدارها ١٠٠٧٢٤ أقجة. وهم في كل عام يستمرون في رفض أداء مبالغ مماثلة. ولذا، من الضروري أن تضرب قرى عدة من قراهم وأن يُؤدب مقدموهم حتى يؤدّوا الضرائب المتوجبة عليهم.

ولما كنت قد أعلمتني بما سبق، فقد أمرت عند وصول [هذا الحكم] أن تتفحص الأمر. فإذا كان المذكورون، في حقيقة

الأمر، في حالة من العصيان والطغيان ويلحقون الضرر بالمال الميري ويتعدون على الرعايا، وإذا ثبت على مقدميهم الفساد والشناعة، فعليك أن تلقي القبض عليهم وتعاقبهم طبقاً للشرع.



A.DVNS.MHM.d.005

م. د. ١٠٩١/٥

(أوائل محرم ٧٢٩ - أواخر ذي الحجة ١٥٦٤/٩٧٢-٦٥)

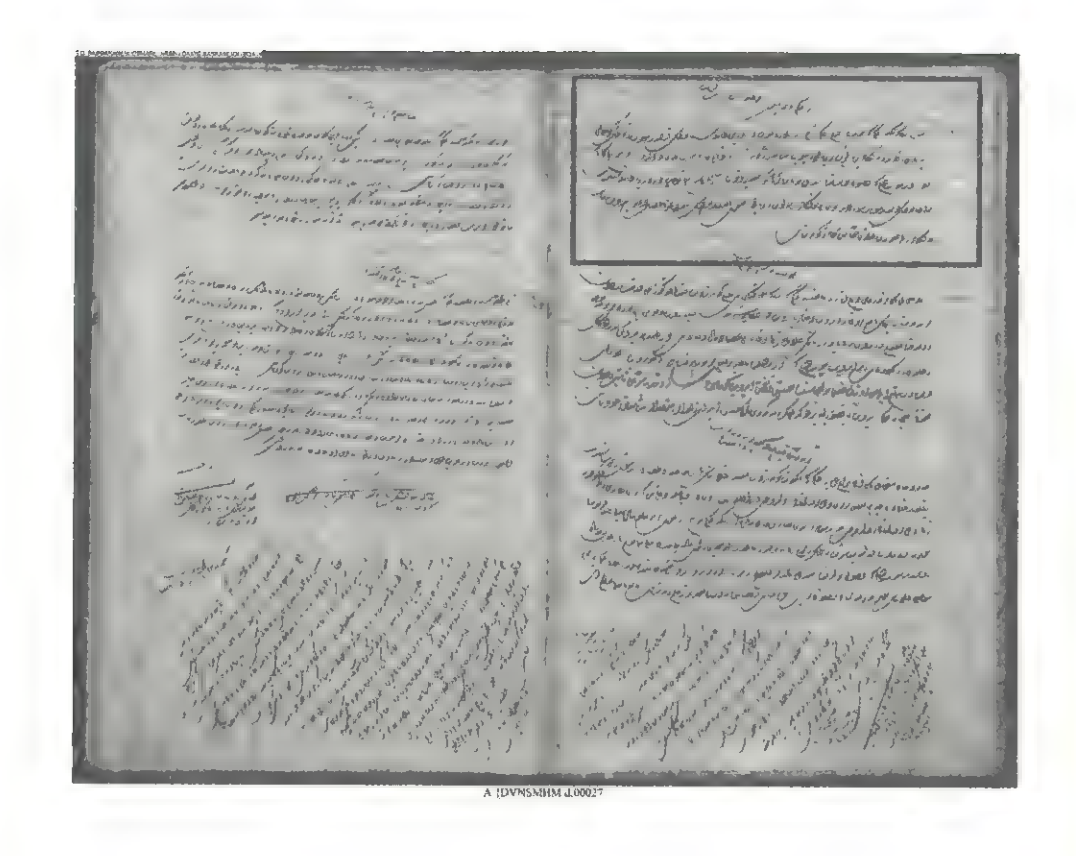
حكم إلى والي دمشق،

لقد أرسلت مكتوباً تفيد فيه أنه عندما أرسلت عدداً من الجنود للقبض على اللص الشقي المدعو هاشم الذي يرتكب أعمال الفساد والشناعة في دمشق، أُلقي القبض على أخيه وبعض أتباعه، لكنه تمكن من الهرب واختبأ بين الدروز. وعندما

طلبت لاحقاً تسليمه لك، رفض [الدروز] الاستجابة ومنحوه الحماية في إحدى قراهم. وعندما أرسلت بعض الجنود لإلقاء القبض عليه، عاث مقدم تلك الناحية المدعو شرف الدين فساداً وخراباً، وجمع مئات من رجاله مسلحين بالبنادق والحراب. ورغم حدوث مواجهة قاسية، فإنهم لم يسلّموا المذكور أعلاه هاشم، أما أنت، فتمكنت بطريقة ما من إلقاء القبض على شرف الدين وحبسه في قلعة دمشق. وهو مطلوب في عدد من الدعاوى المتعلقة بالقتل وجرائم أخرى.

إن معظم أهالي الناحية، التي هي جزء من [لواء] صيدا-بيروت، يجيدون استعمال البنادق، وقد تركوا جميعاً أعمالهم [المعتادة] لهذا السبب. كما أنك قد أفدت بأنّ هنالك ما يزيد على ألف بندقية في ناحية المتن وأن وجود هذا العدد [الكبير] من البنادق في أيدي الأشقياء في مكان غير بعيد من الساحل يمثل مصدراً للخطر. وقد طلبت الإذن بإعدام السجين شرف الدين ليكون عبرة للآخرين.

وعليه، أمرت أنه لدى وصول [هذا الأمر] أن تعدم المذكور أعلاه شرف الدين كما طلبت، وأن تجمع البنادق من الرعايا الذين يمتلكونها وأن تمنعهم من استعمالها بعد ذلك.



A.{DVNSMHM.d.00027

م. د. ٢٧/٦٨٦

٢٣ ذي القعدة ٩٨٣/٢٣ شباط/ فبراير ١٥٧٦

حكم إلى والي دمشق،

لقد صدر سابقاً أمري الشريف الذي يمنع على الدروز اقتناء البنادق ويأمرك بجمعها ممن يستعملونها ووضعها في مكان [آمن] ثم إرسالها إلى سدة سعادتي.

إن ذلك الفرمان [السابق] وأمري الشريف هذا يبقيان دون تغيير، وقد أمرت، عند وصول [هذا الحكم]، أن تتقيد به كما يجب: لا تسمح لأيّ من طائفة الدروز أن يستعمل البندقية طبقاً لفرماني السابق، واجمع البنادق التي بأيديهم في مكان [آمن]، وسجّل ما جمعته منها وعددها في سجلّ مفصل، وأرسل البنادق المصادرة ونسخة من السّجل إلى سدة سعادتي.

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

أسئلة صعبة يطرحها هذا البحث حول علاقة 'المناطق اللبنانية' بالسلطنة العثمانية. يتمحور الكتاب حول 'التمرّد الطويل' الذي صنع لبنان الكبير، على مدى أربعة قرون في مقاومة العثمانيين، هذا التمرّد الذي غيّبته المصادر التقليدية اللبنانية.

لماذا وكيف حدث هذا 'التمرّد'؟ والسؤال الأهم: من قاده؟ وما تأثيره في خلق البيئة السياسية والعسكرية التي مهّدت لنشوء 'متصرفية جبل لبنان' المفترض أنها المدخل لقيام لبنان الكبير؟

يقدّم هذا الكتاب قراءة خاصّة عن كيفيّة تشكّل لبنان مستنداً إلى مصادر لم يسبق استعمالها من قبل، ولاسيّما مواد الأرشيف العثمانيّ.

عبد الرحيم أبو حسين أستاذ في دائرة التاريخ في الجامعة الأميركية في بيروت منذ عام 1982. عمل أستاذاً زائراً في عدد من الجامعات الأميركية والعربية، وهو مرجع فيما يخص بلاد الشام في العهد العثماني. منحته 'الجمعية التاريخية التركية' عام 2013 العضوية الفخرية لإسهاماته في حقل الدراسات العثمانية.



www.daralsaqi.com

ISBN 978-614-03-2086-4